الدكتور فخر الدين قباوة

بحوث ودراسات في
علوم اللّغة والأدب
٤

أبواب ومسائل

من الخصائص والإنصاف
اختياراً وتحقيقاً وتفسيراً

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر

دار الفكر
دمشق - سورية

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب ومسائل

من الخصائص والإنصاف

اختياراً وتحقيقاً وتفسيراً

أبواب ومسائل من الخصائص والإنصاف: اختياراً وتحقيقاً وتفسيراً/فخر الدين قباوة.- دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١.- ١٧٦ص؛ ٢٥سم.(سلسلة بحوث ودراسات في علوم اللغة والأدب؛٤).

١- ٤١٥ ق ب ١ أ　　٢- العنوان　　٣- قباوة

٣- السلسلة

مكتبة الأسد

ع- ٢٠٠١/٥/٦٨٠

بحوث ودراسات
في علوم اللغة والأدب

٤

الدكتور
فخر الدين قباوة

أبواب ومسائل

من الخصائص والإنصاف

اختياراً وتحقيقاً وتفسيراً

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

الرقم الاصطلاحي : ٢٢٠٧,٠١١
الرقم الدولي : ISBN: 1-57547-918-4
الرقم الموضوعي: ٤١٢
الموضوع: فقه اللغة
العنـوان: أبواب ومسائل
من الخصائص والإنصاف
التأليـف: د. فخر الدين قباوة
الصف التصويري: دار الفكر-دمشق
التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية-دمشق
عدد الصفحات: ١٧٦
قياس الصفحة: ١٧×٢٥
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

التوزيع دار الفكر- دمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق-سورية
فاكس: ٢٢٣٩٧١٦
هاتف: ٢٢٣٩٧١٧ - ٢٢١١١٦٦
http://www.fikr.com/
e-mail: info@fikr.com

الطبعة الأولى
صفر ١٤٢٢هـ
أيار (مايو) ٢٠٠١م

المحتوى

مقدمة الطبعة الثانية

بحمد الله كل الحمد، نفتتح هذه الحلقة الرابعة، من «سلسلة البحوث والدراسات»، وبالصلاة والسلام الأتمين الأكملين، على الرسول الكريم، نبارك خطواتنا المتوالية، ليكون فيها خير لنا وللباحثين والدارسين، وفي كل ما ننويه أو نباشره أو نحققه.

وبعد، فقد وُلدت مبادئ علوم العربية، قبيل منتصف القرن الأول الهجري، على أيدي الإمام علي وأبي الأسود الدؤلي وابن عباس ومعاصريهم من الصحابة الكرام، ثم اتسعت دائرتها بجهود تلاميذهم التابعين الأبرار، ومن أخذ عن هؤلاء وأولئك، فصدر عدد كبير من المصنفات، يستوعب ما تجدد من اللجهات والتفريعات السماعية والقياسية، فكان ذلك ذخراً عظيماً، منه مثلاً ما صنفه عيسى بن عمر وحده، وهو ٧٢ كتاباً في علم العربية. وقد يسر هذا كله للخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه وغيرهما تأليف ما عرف في عوالم اللغة والنحو.

وعندما استقرت حركة التأصيل والتفريع، واتضحت معالم الدرس اللغوي في أذهان الأجيال المعاصرة لذلك التاريخ المشرق، تطلعت الأنظار إلى حصائل البحوث المتقدمة، تستخلص المبادئ المنهجية التي وجهت تلك الجهود المباركة، والأصول العلمية التي أخذت بيدها إلى التفتح والازدهار، وحققت النتائج العظيمة.

كان ذلك في منتصف القرن الثاني، حيث وضع الأخفش الأوسط كتيباً في «مقاييس العربية»، للرجوع إليه عند اضطراب النقل، وجاء بعده «القياس» لهشام الضرير، و«الاحتجاج للقرّاء أو القراءات» للمبرد وابن مقسم وابن

السراج وابن دُرُستَوَيه وابن زنجلة وابن خالويه وأبي علي الفارسي وابن جني، و«القياس على أصول النحو» لعيسى بن مردان، و«التذكرة على أصول العربية» و «علل هجاء المصاحف» و«الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها ومقاييس النحو فيها» و«مشكل إعراب القرآن» لمكي القيسي، و«غرر الأقيسة» للبيهقي.

وقد توالت حركة البحث في هذه الزاوية، مع شيء من التعميم أو التطبيق، فصدر عن أحمد بن جعفر الدِّينَوَرِيّ كتابه «المهذّب»، عرض فيه اختلاف النحاة البصريين والكوفيين. وتلا ذاك «اختلاف النحويين» لأبي العباس ثعلب، فعارضه ابنُ كيسان محمد بن أحمد، في «المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون»، وابنُ دُرُستُوَيه عبد الله بن جعفر في «الرد على ثعلب في اختلاف النحويين»، ثم كان لأبي جعفر النحاس كتابه «المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين».

وتوالت عدة مصنفات في هذا الموضوع، منها لعبد الله الأزدي، والرماني علي بن عيسى، وأحمد بن فارس، والباقولي علي بن الحسين، وأبي البركات الأنباري، وابن الفرس عبد المنعم بن محمد. ومن ذلك القبيل ما نراه لدى أبي البقاء العُكَبري تحت عنوان «التبيين عن مذاهب النحويين»، وابن إياز البغدادي الحسين بن بدر تحت اسم «الإسعاف في الخلاف»، ويوسف الكوراني الكردي بعنوان «الذهب المذاب في مذاهب النحاة»، وعبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي وقد سماه «ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة»[١]

---

(١) الخصائص ١: ٢ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢١٥ والوافي بالوفيات ٨: ٢٤٣ والفهرست ص٨٩ وإنباه الرواة ٣: ٥٧ والفهرست ص ٦٩ وبغية الوعاة ٢: ١٢٨ وإنباه الرواة ٢: ٢٩٥ وإعراب القرآن ص١٧١ وكشف الظنون ص ١٩٦٩ والجنى الداني ص ٤٢٧ وبغية الوعاة ١: ٥٣٢ وإيضاح المكنون ١: ٥٤٤ وبغية الوعاة ١: ٣٦٢ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٧٨- ٨٢.

وفي خلال ذلك كله، كانت تصدر مصنفات تضيّق دائرة البحث أو توسعها، لتتناول مسائل خاصة أو عامة من فقه العربية والإعراب والصرف. فمن الدائرة الأولى كتب ((الاشتقاق)) لكل من قطرب والأصمعي والأخفش، والباهلي والمفضل بن سلمة والمبرد، وابن السراج والزجاج وابن دريد ومحمد بن عزيز ونفطويه والزجاجي وابن خالويه، والوائلي والنحاس والرماني، ويوسف الجرجاني وأبي عبيد البكري وحجة الأفاضل العمراني،[1] و((الاستنباط المعنوي)) لابن ظفر الصقلي، و((علل القراءات)) للأزهري. ثم كتب ((العلل في النحو)) لكل من أبي عبيدة وقطرب والمازني، وابن عبدوس ولُغدة الأصبهاني وهارون بن الحائك وابن كيسان والزجاجي ومبرمان، وابن الوراق وأحمد بن محمد المهلبي وأبي القاسم الفارقي وأبي البقاء العُكبَري[2] .

أما المصنفات العامة فنحو ((بناء الكلام)) لبرزخ العروضي، و((مجاز الكلام وتصاريفه)) لثعلب و((الأبنية)) للجرمي، و((أسرار النحو)) لابن دُرُستُويه، و((اللغة ومخارج الحروف وأصول النحو)) للنقار الحسن بن داود، و((مجالس النحويين)) لعامر بن جعفر، و((مجالس العلماء)) للزجاجي، و((الأوليات في النحو)) لأبي علي الفارسي، و((سر صناعة الإعراب)) و((الخصائص)) لابن جني، و((الصاحبي في فقه اللغة)) و((معجم مقاييس اللغة)) لابن فارس، و((أسرار العربية)) و((الإغراب في جدل الإعراب)) و((الفصول في معرفة الأصول)) و((لُمع الأدلة في أصول النحو)) و((مفتاح المذاكرة)) و((ميزان العربية)) لأبي البركات الأنباري.

وكذلك الشأن في ((صميم العربية)) للزمخشري و((فتاوى في العربية)) لابن مالك، و((الكواكب الدرية في استخراج الفروع الفقهية من المسائل النحوية))

---

(١) انظر ابن عصفور والممتع ص ٤٦- ٤٨ و١٥١- ١٥٦.

(٢) انظر النحو العربي، العلة النحوية ص ٩٤ - ٩٦.

لجمال الدين الأَسنوي، و«الاقتراح في أول النحو» و«الأشباه والنظائر» و«المزهر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطي، و«أسرار النحو» لابن كمال باشا. هذا بالإضافة إلى المصنفات العامة في النحو واللغة والأدب والتفسير والأعاريب والنقد، وقد أثيرت فيها آلاف المسائل الأصولية نظراً وتطبيقاً.

ومن خلال اتصالي بما نشر من هذه المصادر التراثية، في عدة عقود متوالية للدراسة والتدريس والبحث والتحقيق، والإشراف على الرسائل العلمية، وتقويم إنتاج كثير من الزملاء، لمست عجز عديد من الدارسين والمصنفين، عن تملك أزمة المنهج القويم والأسلوب الناجع. وبذلك علمت أهمية المضامين الأصولية في تكوين الفكر النظري ومناهج الدرس المعاصر، بما تقدمه من المعلومات والحقائق والأساليب وطرق التفكير، للاستدلال والاحتجاج والاستنتاج. فكان عليَّ أن أرفد السلسلة المذكورة قبل، بما يهيئ الأفهام والأقلام للبحث العلمي السديد.

فقد كانت الحلقات الثلاث الماضية دراسات عملية، لتوجيه البحث والتحليل في شؤون اللغة والنحو، تمهد السبيل لمتابعة الدرس اللغوي المعاصر، وتحقيق المقاصد الميدانية لعلوم العربية. ولا شك أن تلك الدراسات هي بحاجة إلى مواد تراثية تضع لها مبادئ العمل ومناهج التفكير، وأساليب البحث العلمي. ومن ثَمَّ اخترت لحلقتنا هذه أنضج النظرات الأصولية علماً وتطبيقاً، في ميادين اللغة والنحو، فكانت تحت عنوان «أبواب ومسائل من الخصائص والإنصاف». وهي مواد علمية جدلية من كتابَي: «الخصائص» لابن جني (ت٣٩٣)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧).

إن موضوع هذين الكتابين هو فقه اللغة العربية والإعراب والصرف، أي: البحث في أصول التفكير اللغوي بمستوياته المختلفة، منذ نشوء لغة القرآن

والمراحل المختلفة في حياتها: من التأصيل والتفريع والتأسيس، والنمو والتطور والتوليد والاستقرار، بما اعتمدتْه من وسائل التنمية لمواكبة تعدد الأزمان والأمكنة، وتنوع الحضارات والمستحدثات. ولا غرو أن يكون العرض لذلك التفكير، بصوره الواقعية العملية، مهيئاً للباحثين والدارسين طرائق الفهم لحقائق اللغة، وسبل العمل في ميادين الدرس والتحقيق والبحث والإنتاج القويم.

أما القسم الأول فتجد ابن جني فيه يسبر أغوار هذه اللغة الشريفة، ليتعرف «أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ؟ وإلامَ نُحيَ»؟ في كتاب «يتساهم ذوو النظر، من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتّاب والمتأدبين، التأمّلَ له والبحث عن مستودعه»[١]. فإذا هو ينشط لاستخراج «أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»، فيجمع الأدلة على ما أودعته لغة القرآن الكريم من خصائص الحكمة، وما نيطت به من علائق الإتقان والصنعة، في مبادئ محددة، تشبه ما عرفه علماء الدين والفقه، من تأصيل وتفريع وتصنيف[٢]. وقد كان يجيل البحث، في تلك المناحي، بينه وبين شيخه أبي علي الفارسي، بعد ما تحقق لديه أن شيخه المذكور قد انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع النحاة[٣].

ولهذا تراه يقف في الباب الأول، عند «علل العربية»، أي: العلل التي اكتشفها اللغويون والنحاة، لتفسير الظواهر الكبرى، في اختيار العرب للألفاظ وصياغة المفردات والتراكيب والتعبير. ومن ثَمّ يتضح لديه أن تلك الأسباب اللغوية والنحوية أكثرها حسي أو منطقي، يدركه الإنسان بالمراقبة والتجربة، وأقلها خفيّ على الباحث، تطوي الأحقاب المتطاولة ظروفه وملابساته وأسبابه الواقعية.

---

(١) الخصائص ١: ٦٧.
(٢) المصدر السابق ١: ١- ٢.
(٣) نفس المصدر ١: ٢٠٨.

وفي الباب الثاني يبسط أنماط تعارض السماع والقياس، فيجعل قمة البيان ما جاء موافقاً لهما، وأضعفه ما خرج عليهما فلا يستخدم ولا يتبع، ويبين ضرورة استخدام المسموح المخالف للقياس، من دون قياس عليه.

وفي الثالث يتناول إجماع أهل العربية، فإذا هم غالباً ما يجمعون على الصواب. وإذا بدا منهم للعالم المدقق غير ذلك، بعد البحث والتنقيب والاستيعاب، فإنما عليه مخالفتهم بالحجة البينة والأدلة القاطعة.

وفي الرابع يتعرض للأحكام المختلفة تصدر عن العالم، في مسألة واحدة. وهنا يوجب على الباحث أن يختار من ذلك ما كان له علة محددة. فإن فقد التعليل كان للتاريخ حكمه، إذ يحتم اختيار المتأخر لأنه نسخٌ لما قبله. وإن لم يسعف التاريخ في الحكم كان الاعتماد على اختبار الأقوال لاختيار أصحها. وإذا صحت كلها فهي مذاهب متساوية للعالم نفسه.

وفي الخامس يبحث الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. فهما، على رغم اتفاقهما في غالب الأحيان، قد يختلفان ظاهراً. وإذ ذاك يجب على الدارس أن يتقبل تفسير المعنى كما هو، ويقترح لتوجيه الإعراب ما يناسب أسرار الصنعة النحوية.

وأما القسم الثاني فتقف فيه مع الأنباري، حيث يجمع مشاهير المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة، على غرار ترتيب خلافيات الشافعي وأبي حنيفة، ويعرضها ببيان مذهب كل من الطرفين، مع الاحتجاج له وعليه بالإنصاف، ثم استعراض مواطن القوة والضعف لدى الجانبين، للخلوص إلى نصرة ما هو أقرب إلى الصواب.[1] وذلك كله بالاعتماد على الأدلة الأصولية، من سماع وقياس وإجماع وتعليل واستحسان، ومراعاة النظير، والاستدلال بالأولى، والرجوع إلى الأصل، واستصحاب الحال، والسبر والتقسيم.

---

(١) الإنصاف ص ٥.

ونحن نرافق الأنباري هنا، في ثلاث عشرة مسألة خلافية، يكون فيها الغالبية العظمى لنصرة مذهب البصريين، والقليل القليل لترجيح مقولات الكوفيين. وذاك لما تتصف به النظريات البصرية من تأصيل موضوعي محقق، وأدلة علمية موثقة، واحتجاج أصولي موفق، في حين أن أهل الكوفة يغلب عليهم التوسع في الأحكام، باعتماد شواهد نادرة أو مجهولة القائل، وأدلة فيها ضعف الإحكام، وعدم الاستيعاب لعناصر المسائل وخصائص العربية في الصياغة والتركيب.

وفي مجمل هذا كله، من موضوعات الخصائص والإنصاف، تتلمس حيوية الفكر اللغوي، ومدى أبعاده وشموله وعمقه ودقته، بأنظار متقابلة متحاورة، تستمد من معين لغوي أصيل، وتفكير علمي قويم، وأساليب منهجية قيمة، وطرائق احتجاجية تشحذ الذهن وتوجهه إلى سبل البحث الكريم.

وهذا عز أن تراه في تاريخ أمة، كان لها درس لغوي وحوار منهجي في أساليب الكلام[1]. ولذا كان بسطه محققاً ومضبوطاً ومفسراً خير وسيلة، للمساهمة في الدراسات، والبحث لعلوم العربية والأدب، ليأخذ مكانته بين حلقات هذه السلسلة الكريمة.

فإلى الله- عز وجل- أضرع أن يحسن البدء والختام، وييسر لي سبل العمل الكريم، ولزملائي وطلابي تفتح القلب للنهج القويم، في البحث والدراسة والتحقيق، لننهض بأعباء المهمات العظام التي تتطلبها علوم العربية والعصر الحاضر، في مواكبة المسيرات العلمية والحضارات المتباينة، وحسبنا الله ونعم الوكيل!

حلب في ٢٩ ربيع الثاني لعام ١٤٢١

الموافق ٣١ تموز لعام ٢٠٠٠ **الدكتور فخر الدين قباوة**

---

(١) كنت قد نسيت كتاب ((الإنصاف)) منذ نصف قرن عند قريب لي، تخرج في المعاهد الأوربية، فقرأ بعضه بحب الاستطلاع. ولما أردت استرداده فاجأني بقوله: هل مثل هذا التفكير العلمي يعرفه العرب؟ فقلت له: إن هذا جزء يسير مما عرفه المسلمون والعرب، في مجالات البحث والتحقيق، ولكن أعداءنا يستمدون منه ويخفونه، وأبناءنا يجهلون الكثير الكثير منه.

أبواب مِن الخَصائص

لابن جِنِّي

خطبة الكتاب*

الحمد لله الواحدِ العَدلِ القديم، وصلّى الله على صفوته محمّدٍ، وآله المنتخبين. وعليه وعليهم السلامُ أجمعين.

هذا- أطال الله بقاء مولانا الملك، السيد المنصور المؤيَّد، بهاءِ الدولة[1]، وضياءِ المِلّة، وغياث الأمة، وأدام ملكه ونَصْره، وسلطانه ومجده، وتأييده وسموَّه، وكبتَ شانئه وعدوّه- كتابٌ، لم أزل، على فارط الحال[2] وتقادم الوقت، ملاحظاً له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والرَّويّة إليه، وادّاً أن أجدَ مُهمَلاً أصِلُه به، أو خَللاً أرتُقُه بعمله، والوقتُ يزداد بنواديه[3] ضيقاً، ولا ينهج لي إلى الابتداء طريقاً.

هذا مع إعظامي له، وإعصامي[4] بالأسباب المنتاطة[5] به، واعتقادي فيه أنه من أشرفِ ما صُنّف في علم العرب، وأذهبِه في طريق القياس والنظر، وأعوَدِه عليه بالحَيطة والصَّون، وآخَذِه له من حصّة التوقير[6] والأون[7]، وأجمَعِه للأدلة

---

*الخصائص ١: ١-٣.

(١) تولى بهاء الدولة الملك في بغداد بين سنتي ٣٧٩ و ٤٠٣.

(٢) فارط الحال: ما تقدم وسبق من الأحوال.

(٣) النوادي: جمع نادية. وهي المتقدمة.

(٤) الإعصام: التمسك والاعتصام.

(٥) المنتاطة: المتعلقة.

(٦) التوقير: الإراحة والتسكين.

(٧) الأون: الدعة والسكون.

على ما أُودِعتْه هذه اللغة الشريفة، من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة.

فكانت مَسافرُ وجوهه، ومحَاسرُ أذرعه وسُوقه، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتَحِي[١] إليّ بما خِيطت عليه أقرابه[٢] وشواكله[٣]، وتريني أنّ تعريدَ[٤] كلّ من الفريقين البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريقَ الإلمام به، والخوضَ في أدنى أوشاله[٥] وخُلجه[٦]، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه، إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شَعاعه[٧]، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه.

وذلك أنّا لم نرَ أحداً، من علماء البلدَين[٨]، تعرّضَ لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب «أصول» أبي بكر[٩] فلم يُلمِمْ فيه بما نحن عليه، إلاّ حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تُعلِّقَ عليه به، وسنقول في معناه.

على أنّ أبا الحسن[١٠] قد كان صنّف في شيء من المقاييس كُتيِّباً، إذا أنت قرنتَه بكتابنا هذا علمتَ بذاك أنّا نُبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه، من علومه المسوقة إلينا، المُفيضة ماءَ البِشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواماً، نَزُرتْ من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرتْ عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والصّدع في احتجاجه وعلله. وسترى ذلك مشروعاً، في الفصول، بإذن الله تعالى.

(١) تحي: مضارع وحى. وهو من الوحي.
(٢) الأقراب: جمع قُرْب. وهو الخاصرة.
(٣) الشواكل: جمع شاكلة. وهي ما تحت الخاصرة.
(٤) التعريد: الهرب.
(٥) الأوشال: جمع وَشَل. وهو الماء القليل.
(٦) الخلج: جمع خليج.
(٧) الشعاع: المتفرق.
(٨) البلدان: البصرة والكوفة.
(٩) وهو ابن السراج محمد بن السري. وكتابه مشهور جداً.
(١٠) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

ثمّ إنّ بعض من يعتادني[١] ، ويُلمُّ لقراءة هذا العلم بي، ممن آنَسُ بصحبته لي، وأرتضي حال أخذه عني، سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أُمضي الرأي في إنشاء هذا الكتاب، وأُوليه طرَفاً من العناية والانصباب[٢] . فجمعت بين ما أعتقده، من وجوب ذلك عليّ، إلى ما أُوثِره [٣] من إجابة هذا السائل لي، فبدأت به ووضعت يدي فيه، واستعنت الله على عمله، واستمددته- سبحانه- من إرشاده وتوفيقه. وهو عزّ اسمه مؤتي ذاك بقدرته، وطَوله[٤] ومشيئته.

(١) يعتاد: يزور مرة بعد أخرى.
(٢) الانصباب: الاجتهاد والانكباب.
(٣) كان عليه أن يقول ((وما أوثره)). ولعله ضمن ((جمعت)) معنى: ضممت.
(٤) الطول: الفضل.

١

باب

ذكر عِلل العربية

أكلامية هي أم فقهية*

اعلم أنّ عِلل النحويين- وأعني بذلك حُذّاقهم المتقنين، لا ألفافَهم المستضعفين- أقربُ إلى علل المتكلّمين، منها إلى علل المتفقّهين. وذلك أنهم إنما يُحيلون على الحسّ، ويحتجون فيه بِثقَل الحال، أو خفّتها على النفس. وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوهُ الحكمة فيها خفيّةٌ عنّا، غير بادية الصفحة [١] لنا.

ألا ترى أنّ ترتيبَ مناسكِ الحجّ، وفرائضِ الطُّهورِ والصلاة والطلاق، وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله. ولا تُعرف علّةُ جعلِ الصَّلوات في اليوم والليلة خمساً، دون غيرها من العدد. ولا يُعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الرَّكعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك مما يطول ذكره، ولا تحلى [٢] النفس، بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين. وسأذكر طرَفَاً من ذلك، لتصح الحال به.

* الخصائص ١: ٤٨- ٩٥.

(١) الصفحة: الجانب.

(٢) تحلى: تظفر وتحظى.

قال أبو إسحاق[١] في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فُعل ذلك للفرق بينهما. ثم سأل نفسه فقال: فهلاّ عُكست الحال، فكانت فرقاً أيضاً. قيل: الذي فعلوه أحزمُ. وذلك أن الفعل لا يكون له أكثرُ من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرة. فرُفعَ الفاعلُ لقلّته، ونُصِبَ المفعول لكثرته. وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فجرى ذلك، في وجوبه ووضوحِ أمره، مَجرى شُكر المُنعِم وذمّ المسيء، في انطواء الأنفس عليه وزوال اختلافها فيه، ومَجرى وجوبِ طاعة القديم -سبحانه- لما يُعقبه من إنعامه وغفرانه.

ومن ذلك قولهم: إنّ ياء نحو ((مِيزان)) و ((مِيعاد)) انقلبتْ عن واو ساكنة، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا أمر لا لَبسَ في معرفته، ولا شكَّ في قوّة الكلفة في النُّطق به. وكذلك قلب الياء في ((مُوسِر)) و ((مُوقِن)) واواً، لسكونها وانضمام ما قبلها. ولا توقُّف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة، لأنَّ حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا كما تراه أمرٌ، يدعو الحسُّ إليه، ويحدو طلبُ الاستخفافِ عليه. وإذا كانت الحالُ، المأخوذُ بها المَصِيرُ بالقياس إليها، حسِّية طبيعية فناهيك بها، ولا مَعدِلَ بك عنها.

ومن ذلك قولهم في ((سيّد)) و ((ميّت))، وطَوَيتُ ((طيّاً)) وشوَيتُ ((شيّاً)): إنَّ الواو قلبت ياء، لوقوع الياء الساكنة قبلها في ((سيّد)) و ((ميّت))، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في ((شيّاً)) و ((طيّاً)). فهذا أمر هذه سبيلُه أيضاً. ألا ترى إلى ثقل اللفظ بـ ((سَيْوِدٍ ومَيْوِتٍ وطَوْياً وشَوْياً))، وأن ((سَيّداً ومَيّتاً، وطَيّاً وشَيّاً)) أخفُّ على ألسنتهم، من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منهما؟

---

(١) وهو الزجاج.

فإن قلتَ: فقد جاء عنهم نحو: حَيْوَةُ(١)، وضَيْوَنٌ(٢)، وعَوَى الكلبُ عَوْيةً. فسنقول في هذا ونظائره في باب، يلي هذا باسم الله. وأشباهُ هذا كثيرة جداً.

فإن قلتَ: فقد نجد أيضاً، في علل الفقه ما يَضِحُ أمرُه، وتُعرف علّته. نحو رَجْمِ الزاني إذا كان مُحصَناً، وحَدّه إذا كان غيرَ مُحصَن. وذلك لتحصينِ الفُروج، وارتفاع الشكّ في الأولاد والنسل. وزيدَ في حدّ المُحصَن على غيره، لتعاظم جرمه وجريرته، على نفسه. وكذلك إقادةُ القاتلِ بمن قتله لحقنِ الدماء. وكذلك إيجابُ اللهِ الحجَّ على مُستطيعه، لما في ذلك من تكليف المشقّة، ليستحقَّ عليها المثُوبة، وليكونَ أيضاً دُرْبةً للناس على الطاعة، وليشتهر به أيضاً حالُ الإسلام، ويدلّ على ثباتها واستمرارِ العمل بها، فيكونَ أرسخَ له، وأدعى إلى ضمِّ نَشْرِ الدين، وفَثْءِ(٣) كيد المشركين. وكذلك نظائرُ هذا كثيرةٌ جداً. فقد ترى إلى معرفة أسبابه، كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه عللُ الإعراب. فلمَ جعلتَ عللَ الفقه أخفضَ رتبةً من علل النحو؟

قيل له(٤) : ما كانت هذه حاله، من علل الفقه، فأمرٌ لَم يُستفد من طريق الفقه، ولا يخصّ حديثَ الفرض والشرع، بل هو قائم في النفوس، قبل ورود الشريعة به. ألا ترى أنّ الجاهليّة الجَهلاءَ كانت تُحَصِّن فُروجَ مفارشِها، وإذا شكَّ الرجلُ منهم في بعض ولده لم يُلحِقْه به. خُلُقاً قادتْ إليه الأنفة والطبيعة، ولم يقتضِه نصٌّ ولا شريعة. وكذلك قول الله تعالى(٥) ﴿وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ فأَجِرْهُ﴾، قد كان هذا من أظهرِ شيء معهم، وأكثره في استعمالهم. أعني حِفظَهم للجار، ومُدافعتَهم عن الذمار(٦) . فكأنَّ الشريعةَ إنما

---

(١) حيوة: اسم علم.

(٢) الضيون: الذكر من السِّنّور

(٣) الفثء: الكسر.

(٤) كذا، والصواب ((لك)).

(٥) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٦) الذمار: ما يجب عليك حفظه.

وردتْ، فيما هذه حاله، بما كان معلوماً معمولاً به. حتى إنها لو لم تَـرِدْ بإيجابه لما أخلَّ ذلك بحاله، لاستمرار الكافّة على فِعاله. فما هذه صورته من عللهم جار مجرى علل النحويين.

ولكن ليتَ شِعري: مِن أينَ يُعلم وجهُ المصلحة، في جعل الفَجر ركعتين، والظُّهرِ والعصرِ أربعاً أربعاً، والمغرب ثلاثاً، والعشاءِ الآخرة أربعاً؟ ومِن أين يُعلم علةُ ترتيبِ الأذان على ما هو عليه؟ وكيف تُعرف علةُ تنزيلِ مَناسك الحجِّ على صورتها، ومطّردِ العملِ بها؟ ونحو هذا كثير جداً.

ولست تجد شيئاً، مما علَّلَ به القوم وجوهَ الإعراب، إلاّ والنفسُ تَقبله، والحسُّ مُنطوٍ على الاعتراف به. ألا ترى أن عَوارضَ ما يوجد، في هذه اللغة، شيء سَبَق وقت الشَّرع، وفُزِعَ في التحاكم فيه إلى بديهة الطَّبعِ، فجميع علل النحو إذاً مُواطئةٌ للطباع، وعللُ الفقه لا ينقادُ جميعُها هذا الانقيادَ. فهذا فرق.

سؤال قويّ: فإن قلت: فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاةٍ ولا مُحصَّلةً، لا نعرف لها سبباً، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهباً. فمن ذلك إهمالُ ما أُهمل، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله. وهذا أوسع من أن يُحوِجَ إلى ذكر طرَف منه.

ومنه الاقتصارُ في بعض الأُصول على بعض المُثُل، ولا نعلم قياساً يدعو إلى تركه. نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعيّ بمثال: فَعْلُل أو فُعْلِل أو فَعَلّ أو فِعِلّ أو فُعُلّ، ونحو ذلك. وكذلك اقتصارهم في الخماسيّ على الأمثلة الأربعة، دون غيرها، مما تُجوِّزه القسمةُ.

ومنه أنْ عَدَلوا «فُعَلاً» عن «فاعِلٍ»، في أحرف محفوظة. وهي: ثُعَل وزُحَل وغُدَر وعُمَر وزُفَر وجُشَم وقُثَم، وما يقلّ تعداده. ولم يعدلوا في نحو: مالِك وحاتم وخالد وغير ذلك، فيقولوا: مُلك ولا حُتم ولا خُلَد. ولسنا نعرف سبباً أوجب هذا العدل، في هذه الأسماء التي أريناكها، دون غيرها. فإن كنت تعرفه فهاتِه.

فإن قلت: إنّ العدل ضربٌ من التصرُّف، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع، وما كانت هذه حاله أقنعَ منه البعضُ، ولم يجب أن يشيع في الكلّ. قيل: فهَبْنا سلّمنا ذلك لك تسليمَ نَظرٍ[١]. فمن لك بالإجابة عن قولنا «فهلاّ جاء هذا العدل في: حاتم ومالك وخالد وصالح ونحوها، دون: ثاعل وزاحل وغادر وعامر وزافر وجاشم وقاثم»؟ ألكَ ههنا نَفَقٌ فتسلُكَهُ، أو مُرتفَقٌ[٢] فتتورَّكَهُ؟[٣] وهل غيرُ أن تُخلِدَ إلى حَيرة الإجبال، وتُخمدَ نارَ الفكر حالاً على حال؟ ولهذا ألفُ نظير بل ألوف كثيرة، ندع الإطالة، بأيسر اليسير منها.

وبعدُ، فقد صَحَّ ووضَحَ أنّ الشريعة إنما جاءت من عند الله، تعالى. ومعلوم أنهُ -سبحانهُ- لا يفعل شيئاً، إلاّ ووجهُ المصلحة والحكمة قائم فيه، وإنْ خفيت عنّا أغراضُه ومعانيه. وليست كذلك حال هذه اللغة. ألا ترى إلى قوة تنازُعِ أهل الشريعة فيها، وكثرةِ الخلافِ في مَباديها، فلا يُقطَعُ[٤] فيها بيقين، ولا مَن الواضعُ لها، ولا كيف وجهُ الحكمةِ في كثير مما أريناه آنفاً من حالها؟ وما هذه سبيله لا يبلغ شأوَ ما عُرِف الآمرُ به- سبحانه وجلّ جلاله- وشهدتِ النفوسُ واطَّردتِ المقاييسُ على أنه أحكم الحاكمين، سبحانه. انقضى السؤال.

قيل: لعَمري، إنّ هذه أسئلةٌ، تَلزَمُ مَن نصبَ نفسَه لِما نَصبْنا أنفُسَنا، من هذا الموقف له. وههنا أيضاً، من السؤالات أضعافُ هذه المُورَدة، وأكثرُ من أضعاف ذلك، ومن أضعاف أضعافه. غير أنه لا ينبغي أن يُعطَى فيها باليد[٥]، بل يجب أن يُنعِمَ الفكر بها، ويُكاسَ[٦] في الإجابة عنها.

(١) النظر: الجدل والنقاش. ومنه علم النظر أي: علم الكلام.
(٢) المرتفق: المتكأ.
(٣) توركه: وضع وركه عليه واعتمد عليه.
(٤) في المطبوعة: ولا تقطع.
(٥) أعطى بيده: انقاد ولم يستصعب.
(٦) يكاس: تُتحرى الكياسة.

فأوّل ذلك أنّا لسنا ندّعي أنّ علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة. بل ندعي أنها أقرب إليها، من العلل الفقهية. وإذا حكّمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ، فقد وفَينا الصنعة حقّها، وربأنا[١] بها أفرعَ مشارفها.

وقد قال سيبويه[٢] : «وليسَ شيءٌ ممّا[٣] يُضطَرُّونَ إليه، إلاّ وهم يُحاولونَ به وجهاً». وهذا أصل، يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه. نعم، ويأخذ بيدك إلى ما وراءَ ذلك، فتستضيء به وتستمد التنبُّهَ على الأسباب المطلوبات منه.

ونحن نجيب عمّا مضى، ونُورد معه وفي أثنائه ما يُستعان به، ويُفزع فيما يَدخُلُ من الشُّبَه إليه، بمشيئة الله وتوفيقه.

أمّا إهمال ما أُهمل مما تحتمله قسمة التركيب، في بعض الأصول المتصوَّرة أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيّته ملحقةٌ به، ومقفّاةٌ على إثره.

فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه نحو: سصّ وطسّ وظثّ وثظّ وضشّ وشضّ. وهذا حديث واضح، لنفور الحسّ عنه، والمشقة على النفس لتكلفه. وكذلك نحو: قجّ وجقّ وكقّ وقكّ وكجّ وجكّ. وكذلك حروف الحلق، هي من الائتلاف أبعد، لتقارب مخارجها عن معظم الحروف. أعني حروف الفم.

فإنْ جُمع بين اثنين منها قُدِّم الأقوى على الأضعف. نحو: أهْل وأحَد وأخ وعَهْد وعَهْر. وكذلك متى تقارب الحرفان لم يُجمع بينهما، إلاّ بتقديم الأقوى منهما. نحو: أُرُلُ[٤] ووَتِدَ ووَطَدَ. يدلّ، على أنّ الراء أقوى من اللام، أنّ القطعَ

---

(١) ربأ: علا.

(٢) الكتاب: ١: ١٣.

(٣) سقطت من الكتاب.

(٤) أرل: اسم جبل.

عليها أقوى من القطع على اللام. وكأنّ ضعف اللام إنما أتاها، لما تُشْرَبُهُ من الغُنّة عند الوقوف عليها، ولذلك لا تكاد تعتاصُ اللام. وقد ترى إلى كثرة اللُّثغة في الراء، في الكلام. وكذلك الطاء والتاء، هما أقوى من الدال. وذلك لأن جرْس الصوت بالتاء والطاء، عند الوقوف عليهما، أقوى منه وأظهر، عند الوقوف على الدال.

وأنا أُرى أنهم إنما يقدّمون الأقوى من المتقاربين، من قِبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس. فلما اعتزموا النطق بهما قدّموا أقواهما لأمرين: أحدهما: أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى. والآخر: أنهم إنما يقدّمون الأثقلَ ويؤخرون الأخفّ، من قِبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نَفْساً، وأظهرُ نشاطاً. فقدَّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين، كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة، وكمارفعوا الفاعل لتقدّمه، ونصبوا المفعول لتأخره. فإنّ هذا أحد ما يُحتجّ به في المبتدأ والفاعل. فهذا واضح كما تراه.

وأمّا ما رُفض أن يُستعمل، وليس فيه إلاّ ما استُعمل من أصله، فعنه السؤال وبه الاشتغال. وإنْ أنصفتَ نفسك، فيما يَرِدُ عليك فيه، حَلِيتَ به[1] وأنِقْتَ[2] له. وإنْ تحاميتَ الإنصاف، وسلكتَ سبيل الانحراف، فذاك إليك، ولكن جنايته عليك.

جواب قويّ: اعلم أن الجواب، عن هذا الباب، تابع لِما قبله وكالمحمول على حكمه. وذلك أن الأصول ثلاثة: ثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ. فأكثرُها استعمالاً وأعدلها تركيباً الثلاثيُّ. وذلك لأنه: حرْفٌ يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يُوقف عليه.

وليس اعتدال الثلاثيّ لقلّة حروفه حسب. لو كان كذلك لكان الثنائيّ أكثر منه، لأنه أقلّ حروفاً. وليس الأمر كذلك. ألا ترى أنّ جميع ما جاء، من ذوات

(١) حليت به: وجدته حلواً.
(٢) أنقت: عجبت وسررت.

الحرفين، جزء لا قدرَ له فيما جاء من ذوات الثلاثة، نحو: مِن وفي وعن وهل وقد وبل، وكم ومَن وإذ وصَه ومَه؟ ولو شئتُ لأثبتُّ جميع ذلك، في هذه الورقة. والثلاثيُّ عارياً من الزيادة، وملتبساً بها، ممّا يَبعُدُ تَدارُكُهُ وتُتعِبُ الإحاطةُ به.

فإذا ثَبَت ذلك عرفتَ منه وبه أنّ ذواتِ الثلاثة لم تتمكَّن في الاستعمال، لقلّة عددها حسب. ألا ترى إلى قلّة الثنائي؟ وأقلُّ منه ما جاء، على حرف واحد، كحرف العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء والجر والأمر وكاف «رأيتك» وهاء «رأيته»، وجميع ذلك دون باب: كم وعن وصه.

فتَمكُّنُ الثلاثيّ إنما هو لقلّة حروفِهِ - لَعمرِي- ولشيء آخر، وهو حَجْزُ الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه. وذلك لتبايُنهما ولتعادي حاليهما. ألا ترى أنّ المبتدأ لا يكون إلاّ متحرّكاً، وأنّ الموقوف عليه لا يكون إلاّ ساكناً. فلمّا تَنافرتْ حالاهما وسَّطُوا العين حاجزاً بينهما، لئلاّ يَفجؤوا الحسَّ بضِدِّ ما كان آخذاً فيه ومنصبّاً إليه.

فإن قلتَ: فإنّ ذلك الحرفَ الفاصلَ لما ذكرتَ بين الأول والآخر- وهو العين- لا يخلو أن يكون ساكناً أو متحرّكاً. فإن كان ساكناً فقد فَصَلْتَ[١] عن حركة الفاء إلى سكونه. وهذا هو الذي قدّمت ذِكرَ الكراهة له. وإن كان متحرّكاً فقد فَصَلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها. وتلك حالُ ما قبلَه، في انتقاض حال الأول بما يليه من بعده.

فالجواب أنّ عين الثلاثيّ إذا كانت متحرّكة، والفاء قبلها كذلك، فتوالتِ الحركتان، حَدَثَ هناك لتواليهما ضربٌ من المَلال لهما. فاستُرْوِحَ حينئذ إلى السكون، فصار ما في الثنائيّ، من سرعة الانتقاض معِيفاً[٢] مأبِيّاً، في الثلاثي

---

(١) فصل: خرج.
(٢) المعيف: المكروه. وهو حال من «ما».

خفيفاً مَرْضيّاً. وأيضاً فإنّ المتحـرّك حشواً ليـس كـالمتحرك أوّلاً. أوَلا تـرى إلى صحّةِ جواز تخفيف الهمـزة حشـواً، وامتنـاعِ جـواز تخفيفهـا أولاً؟ وإذا اختلـت أحوال الحروف حَسُنَ التأليف.

وأما إنْ كانت عين الثلاثيّ ساكنة فحديثها غـير هـذا. وذلـك أنَّ العـين إذا كانت ساكنة فليـس سـكونها كسـكون الـلام. وسـأوضح لـك حقيقـة ذلـك، لتعجب من لطف غموضه. وذلك أنَّ الحرف الساكن ليست حاله، إذا أدرجتَـهُ إلى ما بعده، كحاله لو وقفت عليه. وذلك لأن من الحروف حروفاً، إذا وقفـتَ عليها لحقَها صُويتٌ ما مـن بعدهـا. فـإذا أدرجتَهـا إلى مـا بعدهـا ضَعُـف ذلـك الصُّويـت، وتضـاءل للحـسّ. نحـو قولـك: إحْ، إصْ، إثْ، إفْ، إخْ، إكْ. فـإذا قلتَ: يَحردُ ويَصبِرُ ويَسلَمُ ويُثردُ ويَفتَحُ ويَخرُجُ، خَفِـيَ ذلـك الصُّويـت وقـلَّ، وخفَّ ما كان له من الجرْسِ عنـدَ الوقـوف عليـه. وقـد تقـدّم سـيبويه، في هـذا المعنى، بما هو معلوم، واضح.

وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفتَ عليه، ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده، تلبّثْتَ عليه، ولم تُسرع الانتقال عنه، فقدَرْتَ بتلك اللُّبثة علـى إتبـاع ذلك الصوت إيّاه. فأما إذا تأهَّبتَ للنُّطق بما بعده، وتهيّأت له ونَشّـمتَ[1] فيـه، فقد حال ذلك بينك وبين الوَقفة التي يُتَمكّنُ فيها، من إشـباع ذلـك الصُّويـت، فيسـتهلكُ إدراجـك إيّـاه طرفـاً مـن الصـوت الـذي كـان الوقـف يُقـرُّهُ عليــه، ويُسوِّغُك إمدادُك إيّاه به.

ونحوٌ من هذا ما يُحكى أنّ رجلاً من العرب بـايع[2] أن يشـرب عُلبـةَ لـبنٍ ولا يَتنحنحَ. فلـمّا شرب بعضَه كدَّه الأمر، فقـال: كبـشٌ أملـحْ. فقيـل لـه: مـا

(١) نشم: ابتدأ.
(٢) بايع: عاهد.

هذا؟ تَنحنحتَ. فقال: مَن تَنَحْنحْ فلا أفلَحْ. فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة، ليكون ما يتبعها من ذلك الصُّويت عوناً له على ما كدَّه، وتكاءدَه.

فإذا ثبتَ بذلك أن الحرف الساكن حالُه في إدراجه مخالفةٌ لحاله، في الوقوف عليه، ضارعَ ذلك الساكنُ المحشوُّ به المتحرّكَ، لِما ذكرناه من إدراجه، لأنّ أصل الإدراج للمتحرّك، إذ كانت الحركة سبباً له وعوناً عليه. ألا ترى أنّ حركته تَنتقصُه ما يتبعه من ذلك الصُّويت نحو قولك: صَبَرَ وسَلِمَ. فحركة الحرف تَسلُبُه الصوت الذي يُسعِفه الوقفُ به، كما أنّ تأهُّبَك للنّطق بما بعدَه يَستهلك بعضه.

فأقوى أحوال ذلك الصُّويت عندك أن تقف عليه، فتقول: إصْ. فإن أنت أدرجتَه انتقصتَه بعضَه، فقلت: اصبرْ. فإن أنت حرَّكتَه اخترمتَ الصّوتَ البتّةَ. وذلك قولك: صَبْرٌ. فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتة، والوقوفُ عليه يمكّنه فيه، وإدراج الساكن يبقي عليه بعضه. فعلمتَ بذلك مفارقةَ حالِ الساكن المحشوّ به، لحال أوّلِ الحرف وآخِرِهِ. فصار الساكن المتوسّط لِما ذكرنا كأنّه لا ساكنٌ ولا متحرّكٌ. وتلك حال، تُخالفُ حاليْ ما قبلَه وما بعدَه. وهو الغرض الذي أُريدَ منه، وجيء به من أجله، لأنه لا يَبلغ حركةَ ما قبلَه فيجفوَ تتابعُ المتحركين، ولا سكونَ ما بعدَه فيفجأ بسكونه المتحرّكَ الذي قبله، فينقضَ عليه جهتَه وسَمته[١].

فتلك إذاً ثلاث أحوال متعادية، لثلاثة أحرف متتالية. فكما يحسن تألُّفُ الحروف المتفاوتة، كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة، على اعتدال وقربٍ، لا على إيغالٍ في البعد. لذلك كان مثال «فَعْل» أعدل الأبنية، حتى كثر وشاع وانتشر. وذلك أن فتحة الفاء، وسكون العين وإسكان اللام أحوالٌ، مع اختلافها، متقاربة. ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون، في أشياء:

---

(١) السمت: الطريق.

منها أنّ كل واحد منهما يُهرَبُ إليه، مما هو أثقل منه، نحو قولك في جمع فُعْلة وفِعْلة: «فُعُلاتٌ» بضم العين، نحو: غُرُفات، و «فِعِلاتٌ» بكسرها، نحو: كسِرات. ثم يستثقل توالي الضمتين أو الكسرتين[1]، فيُهرَب عنهما تارةً إلى الفتح فتقول: غُرَفاتٌ، وكِسَراتٌ. وأُخرى إلى السكون فتقول: غُرْفاتٌ، وكِسْراتٌ. أفلا تراهم كيف سوَّوا بين الفتحة والسكون، في العدول عن الضمة والكسرة إليهما؟

ومنها أنهم يقولون، في تكسير ما كان من «فَعْل» ساكن العين، وهي واو، على «فِعال» بقلب الواو ياء، نحو: حَوض وحِياض، وثَوب وثِياب. فإذا كانت واوُ واحدِه متحركة صحَّت في هذا المثال من التكسير، نحو: طَويل وطِوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلّت، في هذا المثال، كاعتلال الساكن، نحو: جَواد وجِياد. فجرت واو «جَواد» مجرى واو «ثَوب». فقد ترى إلى مضارعة الساكن للمفتوح.

وإذا كان الساكن، من حيث أرينا، كالمفتوح كان بالمسكّن أشبه. فلذلك كان مثال «فَعْل» أخفَّ وأكثر من غيره، لأنه إذا كان، مع تقارب أحواله، مختلِفَها كان أمثلَ من التقاربِ بغير خلاف، أو الاتفاقِ البتّةَ والاشتباهِ.

ومما يدلّك، على أن الساكن إذا أُدرج ليست له حال الموقوف عليه، أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين، نحو: بَكْرْ، وَعمْرْو. فلو كانت حال سكون كاف «بكر» كحال سكون رائه لما جاز أن تجمع بينهما، من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء، فكان يلزمك حينئذٍ أن تبتدئ بالراء ساكنةً، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية. لا بل دلّ ذلك على أنَ كاف «بكر» لم تتمكن، في السكون، تمكن ما يوقف عليه، ولا يُتطاول إلى ما وراءه.

---

(١) في المطبوعة: والكسرتين.

ويزيد في بيان ذلك أنك تقول، في الوقف: النَّفْسْ، فتجد السين أتمَّ صوتاً من الفاء. فإن قلبتَ فقلت: النّسْفْ، وجدتَ الفاء أتمّ صوتاً. وليس هنا أمر يُصرَفُ هذا إليه، ولا يجوز[١] حمله عليه، إلاّ زيادةَ الصوت عند الوقوف على الحرف البتّةَ. وهذا برهان ملحقٌ بالهندسيّ، في الوضوح والبيان.

فقد وَضَحَ، إذاً بما أوردناه، وجهُ خفّة الثلاثي من الكلام. وإذا كان كذلك فذواتُ الأربعة مُستثقلةٌ، غير متمكِنة تمكُّنَ الثلاثيّ، لأنه إذا كان الثلاثي أخفّ وأمكن من الثنائي، على قلّة حروفه، فلا محالة أنه أخفّ وأمكن من الرباعيّ، لكثرة حروفه. ثم لا شكّ فيما بعدُ في ثقل الخماسيّ، وقوة الكلفة به. فإذا كان ذلك كذلك ثَقُلَ عليهم مع تناهيه وطوله أن يستعملوا، في الأصل الواحد، جميعَ ما ينقسم إليه به جهاتُ تركيبه.

ذلك أنّ الثلاثيّ يتركّب منه ستة أصول. نحو: جَعَل، جَلَع، عَجَل، عَلَج، لَجَع، لَعَج. والرباعيّ يتركّب منه أربعة وعشرون أصلاً. وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي -وهي ستة- فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعملُ منها قليلٌ. وهي: عَقْربٌ وبُرْقُعٌ وعَرْقَبَ وعَبْقَرٌ. وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقي كله مهمل.

وإذا كان الرباعيُّ، في قربه من الثلاثي، إنما استُعمل منه الأقلُّ النّزرُ، فما ظنُّك بالخماسيّ على طوله، وتقاصرِ الفعل الذي هو مئنّةٌ من التصريف[٢] والتنقُّل عنه؟ فلذلك قلّ الخماسيّ أصلاً. نعم ثم لا تجد أصلاً، مما رُكّبَ منه، قد تُصرّفَ فيه بتغيير نظمه ونَضْده، كما تُصرّفَ في باب: عَقرب وبُرقع. ألا ترى أنك لا تجد شيئاً، من نحو «سَفَرْجَل» قالوا فيه «سرفجل» ولا نحو ذلك، مع أنّ تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً. ثم لم يُستعمل، من جميع ذلك، إلاّ

---

(١) لا يجوز أي: يجوز. و «لا» زائدة.

(٢) مئنة من التصريف: جدير به ومكان له.

«سفرجل» وحده. فأما قول بعضهم «زَبَرْدَجٌ» فقلبٌ لَحِق الكلمة[١] ضرورةً في بعض الشعر، ولا يقاس.

فدلّ ذلك على استكراههم ذواتِ الخمسة، لإفراط طولها. فأوجبت الحال الإقلالَ منها، وقبضَ اللسان عن النُّطق بها، إلاّ فيما قلَّ ونَزُرَ، ولـمّا كانت ذوات الأربعة تليها، وتتجاوز أعدل الأصول -وهو الثلاثي- إليها مسّها بقرباها منها قلّةُ التصرُّفِ فيها. غير أنها، في ذلك، أحسنُ حالاً من ذوات الخمسة، لأنها أدنى إلى الثلاثة منها. فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثيّ، وفوق تصرف الخماسيّ.

ثم إنهم لـمّا أَمَسُّوا الرباعيَّ طَرَفاً صالحاً، من إهمال أصوله وإعدام حال التمكُّن في تصرفه، تخطَّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثيّ، لا من أجل جفاء تركبّه بتقاربه، نحو: سصّ وصسّ. ولكن من قِبل أنهم حَذَوه على الرباعيّ، كما حذوا الرباعيّ على الخماسيّ. ألا ترى أن «لَجَعَ» لم يُترك استعماله لثقله، من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا: نجع فيه، ورجع عنه. واللام أخت الحرفين، وقد أهملت في باب اللجع؟

فدلّ على أن ذلك ليس للاستثقال، وثَبَت أنه لِما ذكرناه، من إخلالهم، ببعض أصول الثلاثيّ، لئلاّ يُخلُوا[٢] هذا الأصلَ من ضرب من الإجماد[٣] له، مع شياعه واطراده، في الأصلين اللذين فوقه، كما أنهم لم يُخلُوا ذواتِ الخمسة، من بعض التصرف فيها. وذلك ما استعملوه من تحقيرها وتكسيرها وترخيمها، نحو قولك، في تحقير «سفرجل»: سُفَيْرِج، وفي تكسيره: سَفارِجُ، وفي ترخيمه علماً: يا سَفَرْجُ، أقبلْ.

---

(١) وهي ربرجد.

(٢) في المطبوعة : يخلو.

(٣) الإجماد: جعل الكلمة جامدة غير متصرفة.

وكما أنهم لـمّا أعربوا المضارع، لشبهه باسم الفاعل، تخطَّوا ذاك أيضاً إلى أن شبهّوا الماضي بالمضارع، فبنَوه على الحركة، لتكون له مَزيّة، على ما لا نسبة بينه وبين المضارع. أعني مثال أمر المواجَهِ. فاسم الفاعل في هذه القضية كالخماسيّ، والمضارعُ كالرباعيّ، والماضي كالثلاثيّ. وكذلك أيضاً الحرف في استحقاقه البناء، كالخماسيّ في استكراههم إيّاه، والمضمرُ في إلحاقهم إيّاه ببنائه كالرباعيّ، في إقلالهم تصرفه، والمنادى المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كالثلاثيّ، في منع بعضه التصرف، وإهماله البتة. ولهذا التنزيل نظائر كثيرة.

فأما قوله(١) :

* مالَ، إلىَ أرطاةِ حِقفٍ، فالْطَجَعْ *

فإنه ليس بأصل. إنما أُبدلت الضاد من «اضطجع» لاماً. فاعرفه.

فقد عرفت إذاً أنّ ما أُهمل من الثلاثي، لغير قبح التأليف، نحو: ضثّ وثضّ وثذّ وذثّ، إنما هو لأن محلّه من الرباعيّ محلُّ الرباعيِّ من الخماسي. فأتاه ذلك القدر من الجمود، من حيث ذكرنا، كما أتى الخماسيَّ ما فيه من التصرف، في التكسير والتحقير والترخيم، من حيث كان محلّه من الرباعيّ محل الرباعيّ من الثلاثيّ.

وهذه عادة للعرب مألوفة، وسُنّة مسلوكة: إذا أعطَوا شيئاً، من شيء، حكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطُوا المأخوذَ منه حكماً، من أحكام صاحبه، عمارةً لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف. ألا تراهم لـمّا شبّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، كذلك شبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه؟

وإذ قد ثَبتَ ما أردناه، من أنّ الثلاثيّ في الإهمال محمول على حكم الرباعيّ فيه، لقربه من الخماسيّ، بقي علينا أن نورد العلّة التي لها استُعمل بعض

---

(١) منظور بن حبة الأسدي. شرح شواهد الشافية ص ٢٧٤- ٢٧٦. والأرطاة: شجرة تنبت في الرمل. والحقف: الكثيب من الرمل إذا تقوس. والشاهد متصل بإهمال «ثجع» في فقرة متقدمة.

الأصول، من الثلاثيّ والرباعيّ والخماسي، دون بعض. وقد كانت الحال في الجميع متساوية. والجواب عنه ما أذكره.

اعلم أنّ واضع اللغة لما أراد صَوغها، وترتيب أحوالها، هجمَ بفكره على جميعها، ورأى بعين تَصوّره وجوه جُمَلِها وتفاصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شَنُعَ تألّفه منها، نحو: هعّ وقجّ وكقّ، فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه. وعلم أيضاً أنّ ما طال، وأملّ بكثرة حروفه، لا يمكن فيه من التصرّف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفّها، وهو الثلاثي.

وذلك أن الصرف في الأصل، وإن دعا إليه القياس- وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف- فإنّ هناك من وجه آخر ناهياً عنه ومُوحشاً منه. وهو أنّ في نقل الأصل إلى أصل آخر، نحو: صَبْر وبَصَر صَرْب رَبْص، صورةَ الإعلال. نحو قولهم «ما أطيَبَهُ وأيطَبَهُ»، و«اضمَحلَّ وامضَحلَّ»، و«قِسِيٌّ» و«أينُقٌ»، وقوله [1] :

* مَروانُ مَروانُ، أخُو اليَومِ اليَمِي *

وهذا كلّه إعلال، لهذه الكلم، وما جرى مجراها.

فلمّا كان انتقالهم من أصل إلى أصل، نحو: صَبْر وبَصَر، مشابهاً للإعلال من حيث ذكرنا، كان من هذا الوجه كالعاذر لهم، في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب، في الأصول. فلمّا كان الأمر كذلك، واقتضت الصورة رفضَ البعض واستعمالَ البعض، وكانت الأصول وموادُّ الكلم مُعْرِضة[2] لهم، وعارضة أنفسها على تخيّرهم، جرتْ لذلك عندهم مجرى مال مُلقًى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميّز رديئه وزائفه فنفاه البتّة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده إلى ما أطفّ[3]

(١) البيت لأبي الأخزر الحمّاني: واليمي أصله اليوم؛ بكسر الواو. وهو الشديد. شرح شواهد الشافية ص ٦٩.
(٢) المعرضة: الظاهرة الميسرة.
(٣) أطف: قرب.

له من عُرض جيّده، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض لأنه لم يُرِدِ استيعاب جميع ما بين يديه منه، لما قدّمنا ذكره، وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك، مكان أخذِ ما أخذَ، لأغنى عن صاحبه، ولأدَّى في الحاجة إليه تأديته. ألا ترى أنهم لو استعملوا «لَجَعَ» مكان «نَجَعَ» لقام مقامه، وأغنى مغناه؟

ثم لا أدفع أيضاً أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم، عدلوا إليه لها ومن أجلها. فإنّ كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصواتَ الأفعال التي عُبِّرَ بها عنها. ألا تراهم قالوا: «قَضِمَ» في اليابس، و «خَضِمَ» في الرَّطب. وذلك لقوة القاف وضعف الخاء. فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف. وكذلك قالوا: صَرَّ الجُندُبُ،[1] فكرّروا الراء لما هناك من استطالة صوته. وقالوا: صَرْصَرَ البازي، فقطّعُوه لِما هناك من تقطيع صوته. وسَمَّوُا الغراب «غاق» حكايةً لصوته، والبطَّ «بطّاً» حكاية لأصواتها.

وقالوا: «قَطَّ الشيءَ» إذا قطعه عرضاً، و «قَدَّهُ» إذا قطعه طولاً. وذلك لأن منقطع الطاء أقصر مُدّة من منقطع الدال. وكذلك قالوا: «مَدَّ الحبلَ»، و «مَتَّ إليه بقَرابة»، فجعلوا الدال لأنها مجهورة لما فيه علاج، وجعلوا التاء لأنها مهموسة لِما لا علاج فيه. وقالوا: «الخَذأ» بالهمزة في ضعف النَّفْس، و «الخَذا» غير مهموز في استرخاء الأذن -يقال: أُذُنٌ خَذواءُ، وآذانٌ خُذْوٌ. ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة- فجعلوا الواو لضَعفها للعيب في الأذن، والهمزة لقوتها للعيب في النَّفْس، من حيث كان عيب النَّفْس أفحش من عيب الأذن. وسنستقصي هذا الموضع- فإنه عظيم شريف- في باب نفرده به.

نعم، وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تَخفَى علينا، لبعدها في الزمان عنّا. ألا ترى إلى قول سيبويه[2] : «أو لعلّ الأوّلَ وَصَلَ إليه عِلْمٌ لم يصل إلى الآخِرِ»؟ يعني أن يكون الأوّلُ الحاضرُ شاهَدَ الحالَ، فعرفَ السبب الذي له

(١) الجندب: ضرب من الجراد.

(٢) انظر الكتاب ١:٢٦٨.

ومن أجله ما [١] وقعتْ عليه التسمية، والآخِرُ لبعده عن الحال لم يعرف السبب للتسمية. ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته: قد رَفَعَ عَقِيرَتَهُ. فلو ذهبتَ تشتقّ هذا، بأن تجمع بين معنى الصوت وبين معنى «ع ق ر»، لبعد عنك وتعسّفتَ. وأصله أنّ رجلاً قُطِعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته. فقال الناس: رفع عقيرته. وهذا مما ألزمه أبو بكر[٢] أبا إسحاق، فقبله منه ولم يردده.

والكلام ههنا أطول من هذا، لكن هذا مَقاده. فأعلِقْ يدك بما ذكرناه، من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف. لكن كيف؟ ومن أين؟ فقد تراه على ما أوضحناه.

فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه، من محتمِل القسمة لوجوه التراكيب. فاعرفه ولا تستطله. فإن هذا الكتاب ليس مبنيّاً على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مَقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بُدئ؟ وإلام نُحِيَ؟ وهو كتاب يَتساهمُ ذوو النظر، من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتّاب والمتأدبين، التأملَ له والبحثَ عن مستودعه. فقد وجب أن يُخاطِبَ كلَّ إنسان منهم، بما يعتاده ويأنس به، ليكون لهم سهم منه وحصة فيه.

وأما ما أورده السائل، في أول هذا السؤال الذي نحن منه على سمت[٣] الجواب، من علّة امتناعِهم من تحميل الأصل، الذي استعملوا، بعضَ مُثُلِه، ورفضِهم بعضاً- نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعيّ بمثال: فَعْلُلٍ وفُعْلِلٍ وفُعَلَلٍ، في غير قول أبي الحسن-[٤] فجوابه نحوٌ من الذي قدّمناه، من تحاميهم فيه الاستثقالَ.

---

(١) ما: زائدة.

(٢) أبو بكر هو ابن السرّاج محمد بن السريّ.

(٣) السمت: الطريق.

(٤) أبو الحسن هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

وذلك أنهم كما حَموا أنفسهم، من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول، من حيث قدَّمنا وأرينا، كذلك أيضاً توقّفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول، من حيث كان انتقالك في الأصل الواحد، رباعيّاً كان أو خماسيّاً، من مثال إلى مثال، في النقص والاختلال كانتقالك في المادة الواحدة، من تركيب إلى تركيب. أعني به حال التقديم والتأخير. لكن الثلاثيّ جاء فيه، لخفّته، جميع ما تحتمله القسمة. وهي الاثنا عشر مثالاً، إلاّ مثالاً واحداً، فإنه رُفض أيضاً لما نحن عليه، من حديث الاستثقال، وهو «فِعُلٌ». وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضَمّ.

وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعيّ -وهو «فِعْلُلٌ»- هو لاستكراههم الخروجَ من كسر إلى ضمّ، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن، فضعُف لسكونه عن الاعتداد به حاجزاً. على أن بعضهم حكى: زِئْبُرٌ[١] و ضِئْبُلٌ[٢] وخِرْفُعٌ[٣]. وحُكيت عن بعض البصريين «إِصبُعٌ». وهذه ألفاظ شاذّة، لا تَعقد باباً ولا يُتخذ مثلها قياساً.

وحكى بعض الكوفيين: ما رأيتُهُ مِذُ سِتٌّ. وهذا أسهل، وإن كان لا حاجز بين الكسر والضمّ، من حيث كانت الضمة غير لازمة، لأن الوقف يستهلكها. ولأنها أيضاً من الشذوذ بحيث لا يُعقد عليها باب.

فإن قلتَ: فما بالهم، كَثُرَ عنهم باب «فُعُل»، نحو: عُنُق وطُنُب، وقلّ عنهم باب «فِعِل»، نحو: إِبِل و إِطِل،[٤] مع أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال[٥]: «واعلم أنه قد يَقِلُّ

---

(١) الزئبر: زغبر الثوب الجديد.

(٢) الضئبل: الداهية.

(٣) الخرفع: القطن.

(٤) الإطل: الخاصرة.

(٥) الكتاب ٢: ٤٠٤. وفي العبارة تصرف.

الشيءُ في كلامهم، وغيرُهُ أثقلُ منه. كلٌّ ذلك لئلاّ يكثُر في كلامهم ما يَستثقلون)). فهذا قول. والآخَرُ أن الضمة، وإن كانت أثقل من الكسرة، فإنها أقوى منها. وقد يُحتمل للقوة ما لا يُحتمل للضعف. ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها، للحركات، وعجز الألف عن احتمالهنّ، وإن كانت خفيفة، لضعفها وقوة الهمزة؟ وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة، لقرب الياء من الألف، وبعد الواو عنها.

ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائيّ، على قلة حروفه، ما أوله مضموم، إلاّ القليل وإنما عامته على الفتح، نحو: هل وبل وقد وأنْ وعن وكم ومَن، وفي المعتلّ: أو ولو وكي وأي، أو على الكسر، نحو: إنْ ومِن وإذ، وفي المعتلّ: إي وفي وهيْ. ولا يُعرف الضمّ في هذا النحو إلاّ قليلاً. قالوا: هُوَ. وأمّا ((هُمْ)) فمحذوفة من ((هُمُو))، كما أنّ ((مُذْ)) محذوفة من ((مُنْذُ)).

وأمّا ((هُوْ)) من نحو قولك: رأيتُهو وكلَّمتُه، فليس شيئاً، لأن هذه ضمة مُشبعة في الوصل. ألا تراها يَستهلكها الوقف؟ وواو ((هُوَ)) في الضمير المنفصل ثابتة، في الوقف والوصل. فأما قوله[١] :

فَبَيناهُ يَشرِي رَحلَهُ قالَ قائلٌ: لِمَن جَمَلٌ، رِخْوُ المِلاطِ، نَجيبُ؟

فللضرورةِ، والتشبيهِ للضمير المنفصل بالضمير المتصل، في: عصاه وقناه.

فإن قلت: فقد قال[٢]:

* أعِنّي علَى بَرقٍ، أُرِيكَ وَمِيضَهُو *

(١) البيت للعجير السلولي، وصواب الكلمة الأخيرة منه ((ذلولُ))، لأن القصيدة التي منها هذا البيت هي لامية لا بائية. وقيل: إنه من قصيدة اختلف حرف رويها. ويشري: يبيع. والرخو: السهل السلس. والملاط: الجنب أو مقدم السنام. الخزانة ١: ٣٩٦- ٣٩٧.

(٢) صدر بيت لامرئ القيس من معلقته. شرح القصائد العشر ص ٧٢.

فوقف بالواو، وليست اللفظة قافية، وقد قدَّمتَ أن هذه المَدّة مستهلكة في حال الوقف. قيل: هذه اللفظة، وإن لم تكن قافية فيكونَ البيت بها مُقفًّى أو مُصرَّعاً،[١] فإن العرب قد تقف على العروض نحواً من وقوفها على الضَّرب.[٢] أعني مخالفة ذلك لوقف الكلام المنثور، غير الموزون. ألا ترى إلى قوله أيضاً[٣] :

* فأضحَى يَسُحُّ الماءَ، حَولَ كُتَيفَتِنْ *

فوقف بالتنوين، خلافاً على الوقف في غير الشعر؟

فإن قلتَ: فأقصَى حالِ قوله: «كُتَيْفَتِنْ»، إذ ليست قافية، أن تجري مَجرى القافية في الوقف عليها. وأنت ترى الرواة أكثرَهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوِها، بحرف اللين للوصل. نحو قوله: وَمنزِلِي وحَومَلِي وشَمأَلي ومِحمَلِي[٤] . فقوله: «كُتَيفَتِنْ» ليس على وقف الكلام، ولا وقف القافية. قيل: الأمر على ما ذكرتَ، من خلافه له. غير أنّ هذا أيضاً أمر يخصّ المنظوم، دون المنثور، لاستمرار ذلك عنهم.

ألا ترى إلى قوله[٥] :

أنَّى اهتَدَيتَ، لِتَسليمٍ، علَى دِمَنِنْ ... بالغَمرِ، غَيَّرَهُنَّ الأعصُرُ الأُوَلُو؟

وقوله[٦] :

كأنَّ حُدُوجَ المالِكيَّةِ، غُدْوَتَنْ ... خَلايا سَفِينٍ، بالنَّواصِفِ، مِن دَدِي

---

(١) البيت المصرع تغير فيه صيغة العروض، لتكون مثل صيغة الضرب، في الوزن والرويّ. انظر القوافي ص ٦٣ -٦٤ وحاشية الدسوقي ١: ٢٣٧ والوافي ص ٣١- ٣٢.

(٢) العروض: آخر جزء من صدر البيت. والضرب: آخر جزء من عجزه.

(٣) صدر بيت من معلقة امرئ القيس. شرح القصائد العشر ص ٧٦. وكتيفة: موضع.

(٤) كذا، والواو ليست في قصيدة امرئ القيس. خلافاً للواوات الثلاث قبلها. ثم إن الياء ههنا ضمير المتكلم. وليست حرف لين للوصل، كالياءات الثلاث قبلها.

(٥) القطامي. ديوانه ص ٢٣. والغمر: موضع. والأبيات الخمسة رسمت ألفاظ العروض والضرب فيها، على صورة الرسم العروضي، لبيان المراد.

(٦) طرفة بن العبد. شرح القصائد العشر ص ٨٧. والحدوج: جمع حِدج. وهو مركب من مراكب النساء. والمالكية: امرأة من بني مالك بن سعد. والخلايا: جمع خلية. وهي السفينة العظيمة. والنواصف: جمع ناصفة. وهي الرحبة الواسعة في الوادي. ودد: موضع.

وقوله[١] :

فمَضَى، وقَدَّمَها، وكانَتْ عادَتَنْ مِنهُ، إذا هيَ عَرَّدَتْ، إقدامُها

وقوله[٢] :

فوا للهِ، لا أنسَى قَتِيلاً، رُزِئتُهُو بِجانِبِ قَوسَى، ما مَشَيتُ علَى الأرضِي

وفيها:

ولَم أدرِ: مَن ألقَى علَيهِ رِداءَهُو علَى أنَّهُ قَد سُلَّ عَن ماجِدٍ، مَحضِي

وأمثاله كثير؟

كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه، ومخالف أيضاً لوقوف الكلام غير الشعر. ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع، في علم القوافي، وقد كان يجب أن يُذكر ولا يُهمل.

رُجِعَ: وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد: عامّته على الفتح، إلاّ الأقلّ. وذلك نحو: همزة الاستفهام وواو العطف وفائه ولام الابتداء وكاف التشبيه، وغير ذلك. وقليل منه مكسور، كباء الإضافة[٣] ولامها[٤] ولام الأمر.[٥] ولو عَرِي ذلك من المعنى، الذي اضطَرَّهُ إلى الكسر لما كان إلاّ مفتوحاً. ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموماً، هرباً من ثقل الضمة. فأما نحو قولك: اُقتُلْ، اُدخُلْ، اُستُقصِيَ عليه، فأمره غير معتدّ، إذ

(١) لبيد. شرح القصائد العشر ص ٢١٨. وعردت: تركت الطريق وعدلت عنه.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي. ديوان الهذليين ٢: ١٥٨. وقوسى: موضع.

(٣) كسرت باء الإضافة لتشبيهها بعملها، وهو الجر. وسمع الفراء فتحها مع الاسم الظاهر. التاج (با).

(٤) تكسر لام الإضافة إذا اتصلت باسم ظاهر، لتشبيهها بعملها وهو الجر، ولتتميز من لام الابتداء، وتفتح إذا اتصلت بضمير، لأنها لا تلتبس بلام الابتداء. فالأولى تدخل على ضمائر الجر، والثانية تدخل على ضمائر الرفع. حاشية الدسوقي ١: ٢١٩.

(٥) كسرت لام الأمر، حملاً على لام الإضافة، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء.

كانت هذه الهمزة إنما يُتَبلّغ بها، في حال الابتداء، ثم يُسقطها الإدراجُ الذي عليه مدارُ الكلام ومُتصرَّفُه.

فإن قلتَ: ومِن أين يُعلم أنّ العرب قد راعتْ هذا الأمر واستشفّتْه، وعُنيت بأحواله وتتبّعته، حتّى تحامت هذه المواضع التحاميَ الذي نسبتَه إليها، وزعمتَه مُراداً لها؟ وما أنكرتَ أن يكون القوم أجفى طباعاً وأيبسَ طيناً، من أن يصلوا من النَّظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق الذي لا يصحّ لذي الرِّقّة والدِّقّة منا أن يتصوّره، إلاّ بعد أن تُوضَّحَ له أنحاؤه، بل أن تُشرَّح له أعضاؤه؟

قيل له[١] : هيهاتَ! ما أبعدَكَ عن تصوُّرِ أحوالهم، وبُعدِ أغراضهم ولُطف أسرارهم! حتى كأنك لم تَرَهم، وقد ضايَقوا أنفُسَهم وخفّفوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركاتِ اختلاساً، وأخفَوها فلم يمكّنوها في أماكن كثيرة، ولم يُشبِعوها. ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو[٢] ﴿ما لَكَ لا تأمَنُنا علَى يُوسُفَ﴾ [٣] مختلِساً لا محقّقاً؟

وكذلك قوله، عز وجل: ﴿أَلَيسَ ذلِكَ بِقادِرٍ علَى أن يُحيِيَ المَوتَى﴾[٤] مُخفًى لا مُستوفى. وكذلك قوله، عز وجل: ﴿فتُوبُوا إلَى بارِئِكُم﴾[٥] مختلِساً غيرَ ممكّن كسر الهمزة. حتّى دعا ذلك مَن لَطُفَ عليه تحصيلُ اللفظ، إلى أن ادّعى أنّ أبا عمرو كان يسكّن الهمزة. والذي رواه[٦] صاحب «الكتاب» اختلاسُ هذه الحركة، لا حذفها البتّةَ. وهو أضبط لهذا الأمر من غيره، من القُرّاء

(١) كذا، والصواب: «لك».

(٢) وهو أبو عمرو بن العلاء.

(٣) الآية ١١ من سورة يوسف. والمراد هو اختلاس ضمة النون الأولى، أي: الإيتان بثلثي صوتها.

(٤) الآية ٤٠ من سورة القيامة. والإخفاء هنا هو عدم اللفظ لفتحة الياء الثالثة. انظرالمحتسب ٢: ٣٤٢-٣٤٣ ومختصر الشواذ ص ١٦٦.

(٥) الآية ٥٤ من سورة البقرة.

(٦) الكتاب ٢:٢٩٧.

الذين رَوَوه ساكناً. ولم يُؤتَ القومُ في ذلك من ضعف أمانة. لكن أُتوا من ضعف دِراية.

وأبلغ من هذا، في المعنى، ما رواه[(١)] من قول الراجز:

متَى أنامُ، لا يُؤَرِّقْنِي الكَرِي ليلاً، ولا أسمَعُ أجراسَ المَطِي؟

بإشمام القاف من «يؤرّقني». ومعلوم أنّ هذا الإشمام إنما هو للعين، لا للأذن. وليست هناك حركة البتّة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن. ألا ترى أن الوزن من الرجز، ولو اعتُدّتِ القافُ متحركة لصار من الكامل؟

فإذا قنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها، بالآلة التي من عادتها أن تُستعمل في النطق بها، من غير أن يُخرجوا إلى حسّ السمع شيئاً من الحركة مشبعةً، ولا مختلسة- أعني إعمالهم الشفتين، للإشمام في المرفوع، بغير صوت يسمع هناك- لم يبق وراء ذلك شيء، يُستدلّ به على عنايتهم بهذا الأمر. ألا ترى إلى مُصارَفتهم أنفُسَهم، في الحركة على قلّتها ولطفها، حتى يُخرجوها تارة مختلسةً غيرَ مشبعة، وأخرى مُشَمّةً للعين لا للأذن.

ومما أسكنوا فيه الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشده[(٢)] من قوله:

رُحتِ، وفي رِجلَيكِ ما فِيهِما وقَد بَدا هَنْكِ، مِنَ المِئزَرِ

بسكون النون البتة من «هنك». وأنشدنا أبو علي[(٣)] -رحمه الله- لجرير[(٤)]:

سِيرُوا، بَنِي العَمِّ، فالأهوازُ مَنزِلُكُم ونَهرُ تِيرَى، فلا تَعرِفْكُمُ العَرَبُ

(١) أي: ما رواه سيبويه. انظر الكتاب ١: ٤٥٠. والكري: من يؤجر الدواب للركوب. والمطي: جمع مطية. وهي الناقة التي تركب.

(٢) أي: ما أنشده سيبويه. انظر الكتاب ٢: ٢٩٧. والبيت للأقيشر الأسدي. والهن: الفرج. الخزانة ٢: ٢٧٩.

(٣) وهو الفارسي.

(٤) ديوانه ص ٤٨. وبنو العم: مرة بن مالك بن حنظلة.

بسكون فاء «تعرفكم». أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين،[١] وقد سئل عن قول الشاعر[٢] :

فَلَمّا تَبيَّنْ غِبَّ أمرِي، وأمرِهِ   وذَلَّتْ، بأعجازِ الأُمُورِ، صُدُورُ

وقال الراعي[٣] :

تأبَى قُضاعةُ أن تَعرِفْ لَكُم نَسَباً   وابنا نِزارٍ، فأنتُم بَيضةُ البَلَدِ

وعلى هذا حملوا بيت لبيد[٤] :

تَرّاكُ أمكِنةٍ، إذا لَم أرضَها   أو يَرتَبِطْ، بَعضَ النُّفُوسِ، حِمامُها

وبيت الكتاب[٥] :

فاليَومَ أشرَبْ، غَيرَ مُستَحقِبٍ   إثماً، مِنَ اللهِ، ولا واغِلِ

وعليه ما أنشده[٦] من قوله:

* إذا اعوَجَجْنَ قُلتُ: صاحِبْ، قوِّمِ *

واعتراض أبي العبّاس[٧]، في هذا الموضع، إنما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السماع، بالشهوة مجرَّدةً من النَّصفة. ونفسَه ظلمَ لا من جعله خصمَه. وهذا واضح.

ومنه[٨] إسكانهم نحو: رُسْل وعَجْز وعَضْد، وظَرْفَ وكَرْمَ وعَلْمَ، وكَتْف وكَبْد وعُصْرَ. واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدلّ دليل

(١) يريد: سنة إحدى وأربعين بعد الثلاثمائة.

(٢) نهشل بن حري. اللسان (غبب). والغب: العاقبة

(٣) ديوانه ص ٦٤. وبيضة البلد: بيضة تفسد، فتتركها النعامة.

(٤) شرح القصائد العشر ص ٢٣٥. والحمام: الموت.

(٥) البيت لامرئ القيس. ديوانه ص ١٢٢ والكتاب ٢: ٢٩٧. والمستحقب: المكتسب. والواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يدع.

(٦) أي: ما أنشده سيبويه. انظر الكتاب ٢: ٢٩٧. والبيت لأبي نخيلة.

(٧) وهو المبرد.

(٨) أي: من حديث الاستثقال والاستخفاف.

بفصلهم بين الفتحة وأُختَيها على ذوقهم الحركاتِ، واستثقالهم بعضَها واستخفافهم الآخرَ.

فهل هذا ونحوه إلاّ لإنعامهم النظرَ، في هذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات؟ فكيف بما فوقه من الحروفِ التوامّ، بل الكلمةِ من جملة الكلام؟

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القِرميسينيّ، عن أبي بكر محمد بن هارون الرُّويانيّ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السِّجستاني، في كتابه الكبير، في القراءات، قال: قرأ عليّ أعرابيٌّ بالحَرَمِ[١]: ﴿طِيْبَى لَهُم وَحُسنُ مآبٍ﴾. فقلتُ: طُوبَى. فقال: طِيبَى. فأعدتُ فقلتُ: طُوبَى. فقال: طِيبَى. فلمّا طال عليّ قلتُ: ((طُو، طُو)). قال: ((طِي، طِي)).

أفلا ترى إلى هذا الأعرابيّ، وأنتَ تعتقده جافياً كزّاً، لا دَمِثاً ولا طَيّعاً، كيف نَبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء، فلم يؤثّر فيه التلقين، ولا ثَنى طبعَه عن التماس الخفّةِ هزٌّ ولا تمرين؟ وما ظنُّك به إذا خُلّيَ مع سَومه،[٢] وتساندَ إلى سليقته[٣] ونَجرِه؟

وسألتُ يوماً أبا عبد الله محمد بن العسّاف العُقيليّ الجُوثيّ التميميّ- تميمَ جُوثة[٤] - فقلتُ له: كيف تقول ((ضربتُ أخوك))؟ فقال: أقول :((ضربتُ أخاك)). فأدرتُه على الرفع[٥] فأبى وقال: لا أقول ((أخوك)) أبداً. قلتُ: فكيف تقول: ((ضَرَبَني أخوك))؟ فرفَعَ، فقلتُ: ألستَ زعمتَ أنك لا تقول ((أخوك)) أبداً؟ فقال: أيْشٍ[٦] هذا؟ اختلفتْ جهتا الكلام.

---

(١) الآية ٢٩ من الرعد.
(٢) السوم: الوجه الذي يبتغيه ويقصده.
(٣) في المطبوعة: سليقيته.
(٤) جوثة: موضع.
(٥) أدرته على الرفع أي: حاولت حمله عليه.
(٦) أيشٍ: أيُّ شيء.

فهل هذا إلاّ أدلُّ شيء على تأمُّلهم مواقعَ الكلام، وإعطائهم إيّاه في كلّ موضع حقَّه، وحصّتَه من الإعراب عن مِيزة وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً؟ ولو كان كما توهّمه هذا السائل لكثر اختلافُه، وانتشرتْ جهاتُه، ولم تَنقَدْ مقاييسُه. وهذا موضع، نُفردُ له باباً، بإذن الله تعالى، فيما بعدُ.

وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول، من هذا الكتاب، لأنه موضعُ الغرض: فيه تقريرُ الأصول، وإحكامُ مَعاقدها، والتنبيهُ على شرف هذه اللغة، وسدادِ مصادرها ومواردها. وبه وبأمثاله تُخرّجُ أضغانُها[(١)]، وتُبعَجُ أحضانُها. ولا سيّما هذا السمتُ[(٢)] الذي نحن عليه، ومُرْزُونَ[(٣)] إليه. فاعرفه، فإنّ أحداً لم يتكلّف الكلام على علّة إهمال ما أُهمل، واستعمال ما استعمل.

وجماعُ أمر القول فيه، والاستعانة على إصابة غُروره[(٤)] ومَطاويه، لُزومُك مَحجّةَ القول بالاستثقال والاستخفاف. ولكن «كيف؟ وعلامَ؟ ومن أينَ»؟ فإنه باب يحتاج منك إلى تأنٍّ، وفضل بيان وتأتٍّ. وقد دققتُ لك بابه، بل خرقتُ لك حجابه. ولا تستطل كلامي في هذا الفصل، أو تَرَيَنَّ أنّ المَقنَعَ[(٥)] فيه كان دون هذا القدر. فإنك إذا راجعتَه، وأنعمتَ تأمّله، علمتَ أنه مَنبهةٌ للحسّ، ومَشجعةٌ للنّفْس.

وأما السؤال عن علّة عدل: عامر وجاشم وثاعل وتلك الأسماء المحفوظة، إلى «فُعَل»: عُمَر وجُشَم وثُعَل وزُحَل وغُدَر، دون أن يكون هذا العدل في: مالك وحاتم وخالد ونحو ذلك، فقد تقدّم الجواب عنه، فيما فَرَط[(٦)]: أنهم لم

(١) الأضغان: جمع ضغن. وهو هنا ما في البطن من الأسرار.
(٢) السمت: الطريق.
(٣) المرزون: المستندون.
(٤) الغرور: جمع غَرّ. وهو موضع تكسّر الثوب.
(٥) المقنع: القناعة.
(٦) فرط: سبق وتقدم.

يخصُّوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره، إلاّ لاعتراضهم طَرَفاً مما أطَفَّ[١] لهم، من جملة لغتهم، كما عنَّ وعلى ما اتجه، لا لأمر خصّ هذا دون غيره مما هذه سبيله.

وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل، فيما يَرِدُ عليك، من السؤال عما هذه حاله. ولكن لا ينبغي أن تُخلِدَ إليها، إلاّ بعدَ السَّبْرِ والتأمُّل والإنعام والتصفُّح. فإنْ وجدتَ عُذراً مقطوعاً به صرتَ إليه واعتمدتَه. وإن تعذَّرَ ذلك جَنحتَ إلى طريق الاستخفاف والاستثقال. فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه، ومأمّاً تَتورَّده. فقد أريتك في ذلك أشياء: أحدها استثقالهم الحركةَ التي هي أقلّ من الحرف، حتّى أفضَوا في ذلك إلى ان أضعفوها واختلسوها. ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حُرمتها فحذفوها، ثم ميّلوا[٢] بين الحركات، فأنحَوا على الضمة والكسرة لثقلهما، وأجمُّوا الفتحة[٣] في غالب الأمر لخفتَّها. فهل هذا إلاّ لقوة نظرهم، ولُطف استشفافهم وتصفُّحهم؟

أنشدَنا مرة أبو عبد الله الشجريّ شعراً لنفسه، فيه «بنو عَوف». فقال له بعض الحاضرين: أتقول: بنو عَوفْ، أم بني عَوفْ؟ شكّاً من السائل، في «بني» و «بنو». فلم يفهم الشجريّ ما أراده، وكان في ثنايا[٤] السائل فَضْلُ فرَقٍ[٥]، فأشبع الصُّويتَ الذي يتبع الفاء في الوقف، فقال الشجريّ، مستنكراً لذلك: لا أقوى، في الكلام، على هذا النَّفخ!

وسألت غلاماً من آل المُهنّا[٦] فصيحاً، عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرُها. فقلتُ: أكذا أم كذا؟ فقال: «كذا، بالنصب، لأنه أخفّ». فجنحَ إلى

(١) أطف: دنا وقرب.

(٢) ميل: تردد.

(٣) أجموا الفتحة: أبقوها وأكثروا منها.

(٤) الثنايا: جمع ثنية. وهي السنّ في مقدم الفم.

(٥) الفرق: التباعد.

(٦) المهنا: من أئمة عمان في القرن الثالث. وفي المطبوعة: المهيا.

الخفّة. وعجبت من هذا، مع ذكره النصبَ بهذا اللفظ. وأظنه استعمل هذه اللفظـة، لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له ((النَّصب))، مما يتغنّى به الرُّكبان.

وسنذكر فيما بعدُ باباً، نَفصِلُ فيه ما يجوز السؤالُ عنه، مما لا يجوز ذلك فيه. بإذن الله.

ومما يدلّك على لُطف القوم ورقّتهم، مع تبذّلهم وبَذاذة ظواهرهم، مدحُهم بالسَّباطة والرّشاقة، وذمُّهم بضدّهما من الغِلظة والعَباوة[١] . ألا ترى إلى قولها[٢] :

فَتًى، قُدَّ قَدَّ السَّيفِ، لا مُتآزِفٌ ولا رَهِلٌ لَبّاتُهُ، وبآدِلُهْ

وقول جميل في خبر له[٣] :

وقَد رابَني، مِن جَعفَرٍ، أنَّ جَعفَراً يَبُثُّ هَوَى لَيلَى، وَيَشكُو هَوَى جُملِ

فَلَو كُنتَ عُذرِيَّ الصَّبابةِ لَم تَكُنْ بَطِيناً، وأنساكَ الهَوَى كَثرةَ الأكلِ

وقول عمر[٤] :

قَلِيلاً، عَلَى ظَهرِ المَطِيّةِ، ظِلُّهُ سِوَى ما نَفَى، عَنهُ، الرِّداءُ المُحَبَّرُ

وإلى الأبيات المحفوظة في ذلك. وهي قوله[٥] :

ولَقَد سَرَيتُ، عَلَى الظَّلامِ، بِمِغشَمٍ جَلدٍ، مِنَ الفِتيانِ، غَيرِ مُثَقَّلِ

وأَظنُّ هذا الموضع لو جُمع لجاء مُجلَّداً عَظيماً.

---

(١) في المطبوعة: ((بضدها من الغلظة والغباوة)). والعباوة: الضخامة والثقل.

(٢) زينب بنت الطثرية. ترثي أخاها يزيد. والمتآزف: القصير. واللبات: جمع لبة. وهي موضع القلادة من الصدر. والبآدل: جمع بأدل. وهو ما بين العنق إلى الترقوة. الأمالي ٢: ٩٩.

(٣) مر بجميل رجل اسمه جعفر فأضافه، وأتاه بطعام كثير، فجعل الضيف يحدثه عن حبه لبنت عم له وهو يأكل، حتى أتى على الطعام كله، فقال جميل هذين البيتين. ديوانه ص١٨٢.

(٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٩٤. والمحبر: المزين.

(٥) البيت من حماسية لأبي كبير الهذلي يصف تأبط شراً. والمغشم: الكثير الظلم. شرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٤ وديوان الهذليين ٢: ٩٢ والخزانة ٣: ٤٦٧.

وحدّثني أبو الحسن علي بن عمرو، عَقِبَ مُنصَرفِهِ من مصر هارباً مُتعسّفاً. قال: أذَمَّ(١) لنا غلامٌ- أحسبه قال: من طيئ- من بادية الشام، وكان نجيباً مُتيقّظاً يكنى أبا الحسين، ويخاطَب بالأمير. فبَعُدْنا عن الماء في بعض الوقت، فأضرّ ذلك بنا. قال: فقال لنا ذلك الغلام: على رِسلكم؛ فإنّي أشَمُّ رائحةَ الماء. فأوقفَنا بحيث كنّا، وأجرَى فرسَه، فتَشرَّف(٢) ههنا مُستشفّاً(٣). ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر، مُسترِوحاً(٤) للماء. ففعل ذلك دفعات، ثمّ غاب عنّا شيئاً وعاد إلينا، فقال: النّجاةَ والغنيمةَ. سِيروا على اسم الله، تعالى. فسِرنا معه قَدْراً من الأرض صالحاً. فأشرف بنا على بئر، فاستَقينا وأروَينا.

ويكفي من ذلك ما حكاه(٥) من قول بعضهم لصاحبه: ألا تا(٦). فيقول الآخر مجيباً له: بلى فا(٧). وقولُ الآخر(٨):

* قُلنا لَها: قِفِي لَنا، قالَتْ: قافْ *

ثم تَجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: «رُبَّ إشارةٍ أبلغُ من عبارة».

نعم. وقد يَحذفون بعضَ الكلمِ استخفافاً، حَذفاً يُخِلُّ بالبقية ويُعرِّض لها الشُّبَهَ. ألا ترى إلى قولِ علقمة(٩):

(١) أذم: أخذ الذمة والعهد.
(٢) تشرف: تطلع.
(٣) المستشف: المتأمل.
(٤) المستروح: الذي يشم الرائحة.
(٥) أي: ما حكاه سيبويه. انظر الكتاب ٢:٦٢.
(٦) ألاتا: ألا تفعل.
(٧) بلى فا: بلى فافعل. وقيل إن أخوين اختصما وتقاطعا. فإذا كان وقت المرعى قال أحدهما للآخر: ألا تا. فأجابه الآخر: بلى. فا. أي: ألا تنهض، بلى فانهض. النوادر ص ١٢٧ وشرح شواهد الشافية ص ٢٦٦.
(٨) الوليد بن عقبة. وقاف: وقفتُ. شرح شواهد الشافية ص ٢٦٢.
(٩) ديوانه ص ٧٠. والشرف: المكان المرتفع. والمفدم: الذي عليه مصفاة. والسبائب: جمع سبيبة. وهي الشقة البيضاء. والملثوم: الذي جعل له لثام.

كأنَّ إبريقَهُم ظَبيٌ، علَى شَرَفٍ   مُفَدَّمٌ، بِسَبا الكَتّانِ، مَلثُومُ

أراد «بسَبائبِ»، وقولِ لبيد(١) :

* دَرَسَ المَنا، بِمُتالِعٍ، فأبانِ *

أراد «المَنازِلُ»، وقولِ الآخر(٢) :

حِينَ ألقَتْ، بِقُباءٍ، بَرْكَها   واستَحرَّ القَتلُ، في عَبدِ الأشَلْ

يريد «عبد الأشْهَل» من الأنصار، وقولِ أبي دواد(٣) :

يَذرِينَ جَندَلَ حائرٍ، لِجُنوبِها   فكأنَّما تُذكِي سَنابِكُها الحُبا

أي: تُصيب بالحصى في جريها جُنوبَها. وأراد «الحُباحِبَ».

وقال الأخطل(٤) :

أمسَتْ مَناها بأرضٍ، ما يُبلِّغُها   بِصاحِبِ الهَمِّ إلاّ الجَسرةُ، الأُجُدُ

قالوا: يريد «مَنازُلها». ويجوز أن يكون مناها: قصدها.

ودع هذا كلّه. ألم تسمع إلى ما جاؤوا به، من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها؟ كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير، المتناهي في الإبعاد والطول؟

فمن ذلك قولك: كم مالُك؟ ألا ترى أنه قد أغناك ذلك، عن قولك: أعشَرةٌ مالُك، أم عشرونَ، أم ثلاثونَ، أم مائةٌ، أم ألفٌ؟ فلو ذهبتَ تَستوعبُ الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً، لأنه غير متناهٍ. فلمّا قلتَ «كم» أغنَتْك هذه اللفظة الواحدة،

(١) صدر بيت له. ديوانه ص ١٣٨. ومتالع وأبان: موضعان.

(٢) عبد الله بن الزبعرى. وقباء: موضع. والبرك: الصدر. استعاره للحرب. واستحر: اشتد. سيرة ابن هشام ٢:١٣٧.

(٣) ديوان أبي دواد الإيادي ص ٣٤٩. ويذري: يطير. والحباحب: دويبة تطير كالشرارة.

(٤) ديوانه ص ٤٣٥. والجسرة: الناقة الجسور على الأهوال. والأجد: الموثقة الخلق.

عن تلك الإطالة، غير المحاط بآخرها ولا المُستدركة. وكذلك: أينَ بيتُك؟ قد أغنتْك «أينَ» عن ذكر الأماكن كلّها. وكذلك: مَن عندَك؟ قد أغناك هذا، عن ذكر الناس كلّهم. وكذلك: متى تَقومُ؟ قد غَنِيتَ بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها. وعلى هذا بقية الأسماء، من نحو: كيف، وأيّ، وأيّان، وأنّى؟

وكذلك الشرط، في قولك: مَن يَقمْ أقمْ معه. فقد كفاك ذلك، من ذكر جميع الناس. ولولا هو لا حتجتَ أن تقول: إنْ يقمْ زيدٌ أو عمرو أو جعفر أو قاسم، ونحو ذلك. ثم تقف حسيراً مبهوراً، ولـمّا تجد إلى غَرَضك سبيلاً.

وكذلك بقية أسماء العموم، في غير الإيجاب. نحو: أحد ودَيّار وكَتِيع وأرِم، وبقية الباب. فإذا قلت: هل عندَك أَحدٌ؟ أغناك ذلك عن أن تقول: هل عندك زيدٌ أو عمرو أو جعفر أو سعيد أو صالح؟ فتطيل، ثم تُقْصِرَ إقصارَ المعترف الكليل.

وهذا وغيره أظهر أمراً، وأبدى صفحةً وعنواناً. فجميع ما نحن بسبيله مما أحضرناه، أو نبّهنا عليه فتركناه، شاهدٌ بإيثار القوم قوّةَ إيجازهم، وحذفَ فضولِ كلامهم.

هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يمكّنون ويَحتاطون وَينحطّون في الشِّق[١] الذي يَؤمُّون. وذلك في التوكيد، نحو: جاء القومُ أجمَعُونَ أكتَعُونَ أبصَعُونَ أبتَعُونَ. وقال جرير [٢]:

تَزَوَّدْ مِثلَ زادِ أبِيكَ، فِينا ... فنِعْمَ الزّادُ زادُ أبيكَ، زادا!

فزاد «الزاد» في آخر البيت توكيداً لاغير. وقيل لأبي عمرو: أكانتِ العربُ تُطيلُ؟ فقال: نعم لتَبلُغَ. قيل: أفكانتْ توجزُ؟ قال: نعم ليُحفَظَ عنها.

(١) ينحطون في الشق أي: يجتهدون في السبيل ويبذلون وسعهم ويطيلون.
(٢) ديوانه ص ١٣٥.

واعلم أن العرب مع ما ذكرنا إلى الإيجاز أميلُ، وعن الإكثار أبعدُ. ألا ترى أنها، في حال إطالتها وتكريرها، مؤذنةٌ باستكراه تلك الحال وملالها، ودالّةٌ على أنها إنما تجشّمتْها لِما عَناها هناك وأهمَّها. فجعلوا تَحمُّلَ ما في ذلك، على العلم بقوة الكلفة فيه، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه.

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالةَ، مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها، أنهم لـمّا أكّدوا فقالوا: أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ أبتعونَ، لم يُعيدوا «أجمعون» البتّة، فيكرّروها فيقولوا: أجمعون أجمعون أجمعون أجمعون. فعدلوا عن إعادة جميع الحروف، إلى البعض تحامياً، مع الإطالة، لتكرير الحروف كلّها.

فإن قيل: فلم اقتصروا على إعادة العين، وحدها دون سائر حروف الكلمة؟ قيل: لأنها أقوى في السجعة، من الحرفين اللذين قبلها. وذلك أنها لام. فهي قافية لأنها آخر حروف الأصل. فجيء بها لأنها مقطع الأصول. والعمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع، لا على المبدأ ولا المَحْشَى[١].

ألا ترى أنّ العناية في الشعر إنما هي بالقوافي، لأنها المقاطع؟ وفي السجع كمِثل ذلك. نعم، وآخر السجعةِ والقافيةِ أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمسُّ، والحشد عليها أوفى وأهمّ. وكذلك كلّما تطرّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به، ومحافظة على حكمه.

ألا تعلم كيف استجازُوا الجمع بين الياء والواو رِدْفَين[٢]، نحو: سَعِيد وعَمُود؟ وكيف استكرهوا اجتماعهما وَصلَين[٣]، نحو قوله[٤]: «الغرابُ الأسودُو» مع قولِه «أو مُغتدِي»، وقوله «في غَدِي» وبقية قوافِيها. وعلّة جوازِ

(١) المحشى: وسط الكلمة وحشوها.

(٢) الردف: حرف المد يكون قبل الروي.

(٣) الوصل: حرف المد يكون بعد الروي. وقد تكون الهاء وصلاً وتكون مع حرف المد وصلاً.

(٤) يريد قول النابغة، في قصيدته الدالية المشهورة .ديوانه ص ٢٨-٣٠.

اختلاف الرّدف، وقبحِ اختلاف الوصل، هو حديث التقدّم والتأخر لا غير. وقد أحكمنا هذا الموضوع في كتابنا «المُعْرِب» – وهو تفسير قوافي[1] أبي الحسن – بما أغنى عن إعادته هنا.

فلذلك جاؤوا، لـمّا كرهوا إعادة جميع حروف «أجمعين»، بقافيتها. وهي العين لأنها أشهر حروفها، إذ كانت مقطعاً لها. فأما الواو والنون فزائدتان لا يُعتدّان، لحذفهما في : أجمع وجُمَع. وأيضاً فلأن الواو قد تُترك فيه إلى الياء، نحو: أجمعون وأجمعين. وأيضاً لثبات النون تارة وحذفها أخرى، في غير هذا الموضع. فلذلك لم يُعتدّا مقطعاً.

فإن قلتَ: إنّ هذه النون إنما تُحذف مع الإضافة، وهذه الأسماء التوابع، نحو «أجمعين» وبابه، مما لم تُسمع إضافته. فالنون فيه ثابتة على كلّ حال، فهلاّ اقتُصر عليها، وقُفِيّتِ الكلمُ كلّها بها.

قيل: إنها، وإنْ لم يُضَفْ هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هذا القبيل من الكلم، في غير هذا الموضع، مطّردةٌ منقادة. نحو: مُسلِمُوكَ وضاربُو زيدٍ وشاتمُو جعفرٍ. فلـمّا كان الأكثر، فيما جمع بالواو والنون، إنما هو جواز إضافته حمل الأقلّ في ذلك عليه، وألحق في الحكم به.

فأمّا قولهم: أخذَ المالَ بأجمَعِه، فليس «أجمع» هذا هو «أجمع» من قولهم: جاء الجيشُ أجمعُ وأكلتُ الرغيف أجمعَ. من قِبل أنّ «أجمع» هذا، الذي يؤكّد به، لا يَتنكّر هو ولا ما يتبعه أبداً، نحو: أكتع، وجميع هذا الباب. وإذا لم يجز تَنكيره كان من الإضافة أبعدَ، إذ لا سبيل إلى إضافة اسم إلاّ بعد تنكيره وتصوّره كذلك. ولهذا لم يأت عنهم شيء، من إضافة أسماء الإشارة، ولا الأسماء المضمرة، إذ ليس فيها ما ينكّر. ويؤيّد ذلك عندك أنهم قد قالوا، في هذا المعنى:

(١) وهو كتاب للأخفش الأوسط، طبع في دمشق وبيروت.

جاء القومُ بأجمُعِهِم، بضم الميم. فكما أنّ هذه غير تلك لا محالة، فكذلك المفتوحة الميم هي غير تلك. وهذا واضح.

وينبغي أن تكون «أجمُعٌ» هذه المضمومة العين(١) جمعاً مكسراً، لا واحداً مفرداً، من حيث كان هذا المثال مما يخصّ التكسير دون الإفراد. وإذا كان كذلك فيجب أن يُعرف خبر واحده: ما هو؟ فأقرب ذلك إليه أن يكون جمعَ «جَمْعٍ»، من قول الله سبحانه: ﴿سَيُهزَمُ الجَمعُ ويُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾.(٢)

ويجوز عندي أيضاً أن يكون جمعَ «أجمَعَ» على حذف الزيادة. وعليه حمل أبو عبيدة قول الله، تعالى: ﴿ولَـمّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾(٣) : أنه جمع «أشَدّ» على حذف الزيادة. قال: وربما استكرهوا على حذف هذه الزيادة في الواحد. وأنشد بيت عنترة(٤) :

* عَهدِي بِهِ شَدَّ النَّهارِ *

أي: أشَدَّ النهارِ، يعني: أعلاهُ وأمتَعَهُ. وذهب سيبويه(٥) في «أشُدّ» هذه إلى أنها جمع «شِدّة» كنِعمةٍ وأنعُم. وذهب أبو عثمان(٦) ، فيما رويناه عن أحمد بن يحيى(٧) عنه، إلى أنه جمعٌ لا واحد له.

ثم لنعدْ فنقولَ: إنَّهم إذا كانوا، في حال إكثارهم وتوكيدهم، مستوحشين منه مصانعين عنه عُلم انهم إلى الإيجاز أميلُ، وبه أعنى وفيه أرغبُ. ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة، وكالتلويح من

---

(١) يريد بالعين الحرف الثاني وهو الميم

(٢) الآية ٤٥ من سورة القمر.

(٣) الآية ٢٢ من سورة يوسف، والآية ١٤ من سورة القصص. وانظر مجاز القرآن ٢:٩٩.

(٤) قسم بيت في معلقته. شرح القصائد العشر ٢٩٩.

(٥) الكتاب ٢:١٨٣.

(٦) وهو المازني.

(٧) وهو ثعلب.

التصريح؟ فهذا ونحوه، مما يطول إيراده وشرحه، مما يزيل الشكّ عنك، في رغبتهم فيما خفّ وأُوجز عما طال وأملّ، وأنهم متى اضطُرّوا إلى الإطالة، لداعي حاجة، أبانوا عن ثقلها عليهم، واعتدّوا بما كلّفوه من ذلك أنفسَهم، وجعلوه كالمَنْبهة على فَرْط عنايتهم وتمكُّن الموضع عندهم، وأنه ليس كغيره مما ليست له حُرمته، ولا النَّفْسُ مَعْنِيّةٌ به.

نعم. ولو لم يكن في الإطالة، في بعض الأحوال، إلاّ الخروجُ إليها عمّا قد أُلف ومُلّ من الإيجاز، لكان مَقْنَعاً. ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عامّ الحال. ثم مع هذا فقد ملُّوا ذلك، إلى أن قلبوا الياء واواً، قلباً ساذَجاً أو كالساذج، لا لشيء أكثرَ من الانتقال من حال إلى حال. فإنّ المحبوب إذا كثُرَ مُلّ. وقد قال النبيّ، صلّى الله عليه وسلّم:[١] «يا أبا هُرَيرةَ، زُرْ غِبّاً، تَزْدَدْ حُبّاً». والطّريق في هذا، بحمد الله، واضحةٌ مَهْيَعٌ[٢].

وذلك الموضع الذي قُلبت فيه الياء واواً على ما ذكرنا، لامُ «فَعْلَى» إذا كانت اسماً، من نحو، الفَتْوَى والرَّعْوَى[٣] والثَّنْوَى[٤] والبَقْوَى[٥] والتَّقْوَى والشَّرْوَى[٦] والعَوَّى، لهذا النجم.

وعلى ذلك أو قريبٍ منه قالوا: عَوَى الكلبُ عَوّةً. وقالوا: الفُتُوّة، وهي من الياء. وكذلك النُّدُوّة[٧]. وقالوا: هذا أمرٌ مَمضُوٌّ عليه، وهي المُضَواءُ[٨]. وإنما هي من: مَضَيتُ، لا غير.

---

(١) انظر مختصر شرح الجامع الصغير ٢: ٤٤.
(٢) المهيع: المنبسطة.
(٣) الرعوى: الرعاية.
(٤) الثنوى: الاستثناء.
(٥) البقوى: الإبقاء.
(٦) الشروى: المثل.
(٧) الندوة من قولهم: ندي يندى ندى.
(٨) المضواء: التقدم.

وقد جاء عنهم: رجلٌ مَهُوبٌ، وبُرٌّ مَكُولٌ[1]، ورجلٌ مَسُورٌ[2] به. فقياس هذا كله، على قول الخليل، أن يكون مما قُلبت فيه الياء واواً[3]، لأنه يعتقد أنّ المحذوف من هذا ونحوه إنما هو واو «مفعول» لا عينه. وآنَسَهُ بذلك قولُهم: قد هُوبَ وسُورَ بِهِ وكُولَ.

واعلم أنّا مع ما شرحناه، وعُنينا به فأوضحناه، من ترجيح علل النحو على علل الفقه وإلحاقها بعلل الكلام، لا نَدّعي أنها تَبلغُ قَدْرَ علل المتكلّمين، ولا عليها براهين المُهندسين. غير أنّا نقول: إنّ علل النحويين على ضربين: أحدهما واجبٌ لا بدّ منه، لأن النَّفس لا تُطيق في معناه غيرَه. والآخر ما يمكن تحمُّله، إلاّ أنّه على تَجشُّم واستكراه له.

الأول وهو ما لا بدَّ للطبع منه: قلب الألف واواً للضمة قبلها، وياءً للكسرة قبلها. أما الواو فنحو قولك في سائر: سُوَيْئر، وفي ضارب: ضُوَيرِب. وأما الياء فنحو قولك، في نحو تحقير قرطاس وتكسيره: قُرَيطِيسٌ، وقَراطِيسُ. فهذا ونحوه مما لا بدّ منه، من قِبل أنه ليس في القوّة ولا احتمال الطبيعة وقوعُ الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة. فقلْبُ الألف على هذا الحدّ علّتُه الكسرةُ والضمةُ قبلها. فهذه علة بُرهانيّة ولا لَبسَ فيها، ولا توقُّف للنفس عنها.

وليس كذلك قلب واو «عصفور» ونحوه ياء، إذا انكسر ما قبلها نحو: عُصَيفِيرٌ وعَصافِيرُ. ألا ترى أنه قد يمكنك تحمُّل المشقة، في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة، وذلك بأن تقول: عُصَيفِوْرٌ وعَصافِوْرُ؟ وكذلك نحو: مُوسِر ومُوقِن ومِيزان ومِيعاد. لو أكرهت نفسك، على تصحيح أصلها، لأطاعتك عليه وأمكنتك منه. وذلك قولك: مِوْزانٌ ومِوْعادٌ ومُيْسِرٌ ومُيْقِنٌ. وكذلك: رِيحٌ

(١) المكول: المكيل. وهو من الكيل.

(٢) المسور: المسير.

(٣) انظر الكتاب ٢:٣٤٨.

وقِيلٌ. قد كنت قادراً أن تقول: قِوْلٌ ورِوْحٌ. لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محالٌ، ومثله لا يكون.

ومن المستحيل جمعُك بين الألفَين المدّتَين، نحو ما صار إليه قلب لام «كساء» ونحوِه، قبلَ إبدال الألف همزة. وهو خطّاً: «كِساى» أو «قَضاى». فهذا تتوهّمه تقديراً ولا تلفظ به البتّةَ. قال أبو إسحاق يوماً لخصم، نازعه في جواز اجتماع الألفين المدّتين- ومدَّ الرجلُ الألف في نحو هذا وأطال- فقال له أبو إسحاق: لو مَددتَها إلى العصر ما كانت إلاّ ألفاً واحدة.

وعلّة امتناع ذلك، عندي، أنه قد ثَبَتَ أن الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً. فلو التقتْ ألفان مدّتان لا نتقضتِ القضيّةُ في ذلك. ألا ترى أنّ الألف الأولى قبل الثانية ساكنة؟ وإذا كان ما قبل الثانية ساكناً كان ذلك نقضاً في الشرط، لا محالة.

فأما قول أبي العبّاس[1] في إنشاد سيبويه[2]:

* دارٌ لِسُعدَى، إذْ هِ مِن هَواكا *

:«إنه خَرَجَ من باب الخطأ، إلى باب الإحالة، لأن الحرف الواحد لا يكون ساكناً متحرّكاً، في حال»[3] فخطأ عندنا. وذلك أنّ الذي قال: «إذ هِ من هواك» هو الذي يقول في الوصل «هِيْ قامتْ» فيسكّن الياء، وهي لغة معروفَة. فإذا حذفها في الوصل اضطراراً، واحتاج إلى الوقف، ردّها حينئذٍ فقال «هيْ». فصار الحرف المبدوءُ به غيرَ الموقوف عليه، فلم يجب من هذا أن يكون ساكناً متحرّكاً في حال.

---

(١) وهو المبرد.
(٢) الكتاب ١: ٩ والخزانة ١: ٢٢٧.
(٣) يريد أن حذف الياء من «هي» جعل الضمير المنفصل على حرف واحد. وهو قد يكون عرضة للبدء به والوقف عليه، فيصبح متحركاً ساكناً.

وإنما كان قوله ((إذ هِ)) على لغة من أسكنَ الياء، لا على لغة من حرَكها، من قِبل أنّ الحذف ضربٌ من الإعلالِ، والإعلالُ إلى السَّواكن لضَعفها أسبقُ منه، إلى المتحرّكات لقوتها. وعلى هذا قَبُحَ قوله[١] :

لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أنْ هاجَهُ رَسمُ دارٍ، قَد تَعَفَّى بالسَّرَرْ

لأنه موضع يتحرّكُ فيه الحرف، في نحو قولك: لم يكنِ الحقُّ.

وعلة جواز هذا البيت ونحوه، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة، هي أنّ هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين، وأحداثُ التقائهما مُلغاةٌ غيرُ معتدّة. فكأنّ النون ساكنة، وإن كانت لو أُقرّت لحُرّكت. فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب الحجازيين، على قولهم: ارددِ البابَ، واصبُبِ الماءَ، واسلُلِ السَّيفَ، وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول: لا أجمع بين مثلين متحرّكين. وهذا واضح.

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء، وإن كان في لغة العجم. فإن طريق الحس موضع، تتلاقى عليه طباع البشر، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر. وذلك قولهم: ((آرْدْ)) للدقيق، و ((ماسْتْ)) للّبن. فيجمعون بين ثلاثة سواكن. إلاّ أنّني لم أر ذلك إلاّ فيما كان ساكنه الأول ألفاً. وذلك أنّ الألف لمّا قاربت بضعفها وخفائها الحركةَ صارت ((ماسْت)) كأنها مَسْت.

فإن قلتَ: فأجزْ، على هذا، الجمعَ بين الألفين المدّتين، واعتقد أنّ الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية. قيل: هذا فاسد. وذلك أنّ الألف، قبل السين في ((ماست))، إذا أنتَ استوفيتها أدّتك إلى شيء آخر غيرِها مخالفٍ لها. وتلك حال الحركة قبل الحرف: أن يكون بينهما فرق ما. ولو تجشمت نحو ذلك في جمعك، في اللفظ، بين ألفين مدّتين نحو ((كساى)) و ((حمراى))، لكان مضافاً إلى اجتماع

(١) حسيل بن عرفطة. وتعفى: درس وتغير. والسرر: موضع. الخزانة ٤: ٧٢.

ساكنين أنّك خَرجتَ من الألف إلى ألفٍ مثلها وعلى سمتها. والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها. هذا مع انتقاض القضية، في سكون ما قبل الألف الثانية.

ورأيت مع هذا أبا عليّ- رحمه الله- كغير المستوحش من الابتداء بالساكن، في كلام العجم. ولعَمري، إنّه لم يصرّح بإجازته، لكنه لم يتشدّد فيه تشدُّده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن.

قال: وذلك أنّ العرب قد امتنعت من الابتداء، بما يقارب حال الساكن، وإن كان في الحقيقة متحركاً. يعني همزةَ بَينَ بَين.[١] قال: فإذا كان بعض المتحرّك، لمضارعته الساكنَ، لا يمكن الابتداء به فما الظنّ بالساكن نفسه؟

قال: وإنما خفي حال هذا في اللغة العجميّة، لِما فيها من الزَّمزَمة.[٢] يريد أنها لـمّا كثر ذلك فيها ضعُفت حركاتها وخفيت. وأمّا أنا فأسمعهم كثيراً، إذا أرادوا المفتاح قالوا: «كليد». فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة فإنّ حركتها جدُّ مُضْعَفة، حتّى إنها ليخفى حالها عليّ، فلا أدري: أفتحة هي أم كسرة. وقد تأمَلتُ ذلك طويلاً، فلم أحلَ[٣] منه بطائل.

وحدّثني أبو عليّ- رحمه الله- قال: دخلت هِيتاً[٤]، وأنا أُريد الانحدار منها إلى بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبلُ، فعجبت منها. وأقمنا هناك أياماً، إلى أن صَلَح الطريق للمسير، فإذا أنني قد تكلّمت مع القوم بها. وأظنّه قال لي: إنني لـمّا بَعُدتُ عنهم أُنسيتُها.

---

(١) هذا هو الصواب في ضبط «بين بين»، لأنه ليس في موقع الحال او الظرف. انظر شرح شذور الذهب ص ٧٦.

(٢) الزمزمة: أصوات للمجوس، يخرجونها من خياشيمهم وهم يأكلون.

(٣) لم أحل: لم أظفر.

(٤) هيت: بلدة على الفرات قريبة من بغداد.

ومما نحن بسبيله مذهبُ يونس، في إلحاقِه النون الخفيفة للتوكيد، في التثنية وجماعة النساء، وجمعِه بين ساكنين في الوصل. نحو قوله: اضربانْ زيداً، واضرِبْنانْ عَمراً. وليس ذلك وإن كان في الإدراج، بالممتنع في الحسّ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه، من قِبل أنّ الألف إذا أُشبع مدّها صار ذلك كالحركة فيها. ألا ترى إلى اطّراد نحو: شابّة ودابّة وادهامَّت والضالّين؟

فإن قلتَ: فإنّ الحرف لـمّا كان مدغماً خفي، فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد. وليست كذلك نون: اضرِبانْ زيداً، وأكرمْنانْ جعفراً. قيل: فالنون الساكنة أيضاً حرف خفيّ. فجرت لذلك نحواً من الحرف المدغم. وقد قرأ نافع ﴿ومَحْيايْ ومَماتِي﴾[1]. بسكون الياء من «محيايْ». وذلك لما نحن عليه، من حديث الخُفاء. والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة. وذلك قول الله تعالى: ﴿ولْنَحمِلْ خَطاياكُم﴾.[2] ولذلك يُحَضُّ المبتدئون والمتلقّنون على إبانة هذه الياء، لوقوعها بعد الألف. فإذا كانت من الخفاء على ما ذكرنا، وهي متحرّكة، ازدادت خفاءً بالسكون نحو «مَحيايْ»، فأشبهت حينئذٍ الحرف المدغم.

ونحو من ذلك ما يُحكى عنهم، من قولهم: «التَقتْ حَلْقتا البِطانِ»،[3] بإثبات الألف ساكنةً في اللفظ قبل اللام. وكأنّ ذلك إنما جاز ههنا لمضارعة اللامِ النونَ[4]. ألا ترى أنّ في مقطع اللام غُنّة كالنون؟ وهي أيضاً تقرب من الياء، حتّى يجعلُها بعضهم في اللفظ ياء. فحُملت اللام في هذا على النون، كما حملت أيضاً عليها في «لَعَلّي». ألا تراهم كيف كرهوا النون من «لعلّني» مع اللام، كما كرهوا النون في «إنّني»؟

---

(١) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.
(٢) الآية ١٢ من سورة العنكبوت.
(٣) البطان: حزام القتب. وقولهم التقت حلقتا البطان كناية عن اشتداد الأمر.
(٤) يريد أن هذه المضارعة أجازت التقاء الألف واللام الساكنة، كما جاز التقاء الألف ونون التوكيد الساكنة في مذهب يونس.

وعلى ذلك قالوا: هذا بِلْوُ سَفَرٍ[١]، و بِلْيُ سَفَرٍ. فأبدلوا الواو ياء لضعف حجز اللام، كما أبدلوها في ((قِنْيَة))[٢] ياء لضعف حجز النون. وكأنّ ((قِنْية))- وهي عندنا من: قَنَوتُ- و ((بِلْياً)) أشبهُ من ((عِذْيٍ))[٣] و((صِبْيان))، لأنه لا غُنّة في الذال والباء. ومثل ((بِلي)) قولهم: فلان من عِلْيَة النّاس[٤]، وناقة عِلْيانٌ[٥].

فأما إبدالُ يونس هذه النونَ[٦] في الوقف ألفاً، وجمعُه بين ألفين، في: اضرباى واضربناى، فهو الضعيف المستكره الذي أباه أبو إسحاق، وقال فيه ما قال.

ومن الأمر الطبيعي الذي لا بدّ منه، ولا وَعْيَ[٧] عنه، أن يلتقي الحرفان الصحيحان، فيسكنَ الأول منهما في الإدراج، فلا يكونَ حينئذ بُدّ من الادّغام، متصلَين كانا أو منفصلَين. فالمتصلان نحو قولك: شَدَّ وصَبَّ وحَلَّ. فالادّغام واجب لا محالة، ولا يُوجِدُكَ اللفظُ به بدّاً منه. والمنفصلان نحو قولك: خُذ ذّاك، ودَع عّامراً.

فإنْ قلتَ: فقد أقدر أن أقول شُدْدَ وحُلْلَ، فلا أدّغم قيل: متى تَجشّمتَ ذلك وقفت على الحرفِ الأول وقفةً ما. وكلامنا إنما هو على الوصل. فأما قراءة عاصم ﴿وقِيلَ: مَنْ راقٍ﴾[٨]، ببيان النون من ((مَن)) فمَعيب في الإعراب مَعيف في الأسماع[٩]. وذلك أنّ النون الساكنة لا توقّف في وجوب ادّغامها في الراء. نحو: مَن رّأيتَ، و مَن رّآك؟

---

(١) بلو سفر أي: بلاه السفر وحنكته مشاقه.
(٢) القنية: غنم تقتنى للدر والولد.
(٣) العذي: زرع لا يسقى إلا من ماء المطر.
(٤) علية الناس: أشرافهم.
(٥) العليان: العالية المشرفة.
(٦) أي: نون التوكيد الخفيفة.
(٧) الوعي: التماسك والانصراف.
(٨) الآية ٢٧ من سورة القيامة.
(٩) الحق أن عاصماً كان يسكت على ((من)) في هذه الآية الكريمة، سكتة لطيفة، ثم يبتدئ بـ ((راق)). وبذلك يكون الادّغام ممتنعاً، والبيان الصواب. انظر النشر ١: ٤١٩.

فإن كان ارتكبَ ذلك، ووقف على النون صحيحة غيرَ مدّغمه، لينبِّه به على انفصال المبتدأ من خبره، فغير مرضيّ أيضاً. ألا ترى إلى قول عديّ [١] :

مَن رّأَيتَ المَنُونَ عَرَّيـنَ؟ أم مَن ذا علَيهِ، مِن أن يُضامَ، خَفِيرُ؟

بادّغام نون «مَن» في راء «رأيتَ»؟ ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادّغام «مـن رّاق»، وغيره مما تلك سبيله. وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ ﴿فإذا هِيَتَّلَقَّفُ﴾[٢] بادّغام تاء «تَتَلَقّفُ»[٣]. وهذا عندي يدلّ على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتّى صارا معاً ههنا كالجزء الواحد. فجرى «هِيَتَّ» في اللفظ مجرى: خِدَبّ[٤]، وهِجَفّ.[٥] ولولا أنّ الأمر كذلك للزمك أن تقدّر الابتداء بالساكن، أعني تاء المضارعة من «تتلقّف». فاعرف ذلك.

وأما المعتلاّن فإن كانا مَدَّين مُنفصلَين فالبيانُ لا غير نحو: في يَدِهِ، وذُو وَفْرةٍ. وإن كانا مُتصلين ادُّغما، نحو: مَرْضِيّة ومَدعوّة. فإن كان الأول غيرَ لازم فُكَّ في المتصل أيضاً. نحو قوله[٦] :

* بانَ الخَلِيطُ، ولَو طُووِعتَ ما بانا *

وقول العجاج[٧] :

* وفاحِمٍ دُووِيَ، حَتّى اعلَنكَسا *

ألا ترى أنّ الأصل «داوَيتُ» و «طاوَعتُ»؟ فالحرف الأول إذاً ليس لازماً.

---

(١) ديوان عدي بن زيد ص ٨٧. وعرين: تركن وأهملن.

(٢) الآية ١١٧ من سورة الأعراف.

(٣) يعني ادغام التاء الأولى في الثانية وفي المطبوعة: تلقف.

(٤) الخدب: الضخم العظيم.

(٥) الهجف: الطويل الضخم لاغناء عنده.

(٦) صدر بيت لجرير. ديوانه ص ٥٩٣.

(٧) ديوانه ١: ١٨٩. والفاحم: الشعر الأسود. واعلنكس: ركب بعضه بعضاً.

فإن كانا بعد الفتحة ادُّغما، لا غير، مُتصلَين ومُنفصلَين. وذلـك نحـو: قَـوّ[١] وجَوّ وحَيّ وعَيّ، ومُصطفَوْ واقدٍ، وغلامَيْ ياسرٍ. وهذا ظاهر.

فهذا ونحوه طريقُ ما لا بدَّ منه، وما لا يَجري مجرى التحيّز إليه والتحـيّز لـه. وما منه بُدٌّ هو الأكثرُ، وعليه اعتماد القول، وفيه يطول السؤالُ والخوض. وقد تقدّم صدرٌ منه، ونحن نَغترق[٢] في آتي الأبواب جميعَه. ولا قـوّة إلاّ بـا لله. فأمـا إنِ استوفَينا في الباب الواحد كلَّ ما يتصل به، على تزاحـم هـذا الشـأن وتقـاود بعضه مـع بعـض، اضطَـرَّت الحـالُ إلى إعـادة كثير منـه، وتكريـره في الأبـواب المضاهية لبابه. وسترى ذلك مشروحاً، بحسب ما يعين ا للهُ عليه ويُنهِضُ به.

(١) قو: موضع.

(٢) نغترق: نستغرق ونستوعب.

٢

باب
في تعارض السماع والقياس *

إذا تعارضا نطقتَ بالمسموع، على ما جاء عليه، ولم تَقِسْه في غيره. وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿استَحْوَذَ عَلَيهِمُ الشَّيطانُ﴾(١). فهذا ليس بقياس، لكنه لا بدّ من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتَهم. ثم إنك من بعدُ لا تقيس عليه غيره. ألا تراك لا تقول في استقامَ: استَقْوَمَ، ولا في استباعَ: استَبْيَعَ. فأما قولهم: استَنْوَقَ الجَمَلُ، واستَتْيَسَتِ الشّاةُ، واستَفْيَلَ الجَمَلُ، فكأنه أسهل من «استحْوَذَ». وذلك أن «استحْوَذَ» قد تقدّمه الثلاثيُّ معتلاًّ، نحو قوله(٢) :

يَحُوذُهُنَّ، ولَهُ حُوذِيُّ كَما يَحُوذُ، الفِئةَ، الكَمِيُّ

ويروى بالذال والزاي: يَحوذُهن، ويَحوزُهن. فلمّا كان «استحْوَذَ» خارجاً عن معتلّ(٣) - أعني: حاذَ يَحوذُ- وجب إعلالُه إلحاقاً في الإعلال به.

وكذلك باب: أقامَ وأطالَ واستعاذَ واستزادَ، مما يَسكُنُ ما قبلَ عينه في الأصل. ألا ترى أن أصل «أقامَ»: أقْوَمَ، وأصل «استعاذَ»: استَعْوَذَ؟ فلو أُخلِينا

---

* الخصائص ١: ١١٧- ١٣٣.

(١) الآية ١٩ من سورة المجادلة.

(٢) العجاج. ديوانه ١: ٥٢٤. ويحوذ: يسوق. والحوذي: السائق المستحث على السير.

(٣) كذا. والصواب: مُعَلّ. وسيرد منه بعد. فليتنبه إليه.

وهذا اللفظَ لاقتضتِ الصورةُ تصحيحَ العين، لسكون ما قبلها. غير أنه لـمّا كان منقولاً، ومُخرَجاً من معتلّ هو : قامَ وعاذَ، أُجري أيضاً في الإعلال عليه.

وليس كذلك «استَنْوَقَ الجملُ» و «استَتْيَسَتِ الشّاةُ»، لأن هذا ليس منه فِعلٌ معتلّ. ألا تراك لا تقول: ناق، ولا تاسَ؟ إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر، لم يصرَّف منهما فِعلٌ معتلّ، فكان خروجهما على الصحّة أمثلَ منه في باب: استقامَ واستعاذَ. وكذلك «استَفْيَلَ».

ومع هذا أيضاً فإن «استَنْوَقَ واستَتْيَسَ» شاذّ. ألا تراكَ لو تكلّفتَ أن تأتي بـ «استَفعَلَ» من «الطَّود» لما قلتَ: استَطْوَدُ، ولا من «الحُوت»: استَحْوَتَ،ولا من «الخُوط»[1]: استخْوَطَ، ولكان القياس أن تقول: استطادَ واستحاتَ واستخاطَ.

والعلّة، في وجوب إعلاله[2] وإعلال: استَنوَقَ واستَفيَلَ واستَتيَسَتْ، أنّا قد أحطنا علماً، بأن الفعل إنما يُشتَقُّ من الحَدَث، لا من الجوهر. ألا ترى إلى قوله[3] : «وأمّا الفِعلُ فأمثلةٌ، أُخِذَتْ مِن لَفظِ أحداثِ الأسماء»؟ فإذا كان كذلك وجب أن يكون «استَنوَقَ» مشتقّاً من المصدر. وكان قياس مصدره أن يكون معتلاًّ، فيقال: استِناقةٌ، كاستعانة واستشارة. وذلك أنه، وإن لم يكن تحته ثلاثيّ معتلّ، كـ «قامَ» و «باعَ»، فيلزمَ إجراؤه في الإعلال عليه، فإنّ باب الفعل إذا كانت عينه أحد الحرفين[4] أن يجيء معتلاًّ، إلاّ ما يُستثنى من ذلك، نحو: طاوَلَ وبايَعَ، وحَوِلَ وعَوِرَ، واجتَوَرُوا واعتَوَنُوا، لتلك العلل المذكورة هناك. وليس باب «أفْعَلَ» ولا «استَفْعَلَ» منه.

---

(١) الخوط: الغصن الناعم.

(٢) أي: إعلال استطاد...

(٣) يريد قول سيبويه. الكتاب ١:٢.

(٤) الحرفان هما الواو والياء.

فلمّا كان الباب في الفعل ما ذكرناه: من وجوب إعلاله، وجب أيضاً أن يجيء «استَنوَقَ» ونحوُه بالإعلال، لا طِّراد ذلك في الفعل، كما أنّ الاسم إذا كان على «فاعِل»، كالكاهِل[١] والغارِب[٢]، إلاّ أن عينه حرف علة، لم يأتِ عنهم إلاّ مهموزاً، وإن لم يجرِ على فِعْلٍ. ألا تراهم همزوا «الحائش»[٣]، وهو اسم لا صفة، ولا هو جارٍ على فِعل، فأعلّوا عينه وهي في الأصل واو من الحَوش[٤].

فإن قلتَ: فلعله جارٍ على «حاشَ» جَريانَ «قائم» على «قامَ». قيل: لم نرهم أجرَوه صفةً، ولا أعملوه عملَ الفعل. وإنما الحائش البستان بمنزلة الصَّور[٥]، وبمنزلة الحديقة.

فإن قلتَ: فإنّ فيه معنى الفعل، لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره، وهذا يؤكد كونه في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، كصاحب ووالد. قيل: ما فيه من معنى الفِعليّة لا يُوجب كونه صفة. ألا ترى إلى قولهم: الكاهل والغارب، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان؟

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء، غير الجاريه على الأفعال، معاني الأفعال. من ذلك قولهم: مِفتاحٌ ومِنْسَجٌ ومُسْعُطٌ ومِنديلٌ ودارٌ، ونحو ذلك. نجد في كلّ واحد منها معنى الفعل، وإن لم تكن جارية عليه. فمفتاح من الفتح، ومِنسج من النَّسج، ومُسعُط من الإسعاط[٦]، ومِنديل من النَّدْل، وهو التّناول.

---

(١) الكاهل: أعلى الظهر.
(٢) الغارب: ما بين سنام البعير وعنقه.
(٣) الحائش: البستان وجماعة النخل.
(٤) الحوش: الجمع.
(٥) الصور: جماعة النخل.
(٦) الإسعاط: إدخال السعوط.

قال الشاعر[١] :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلاً، زُرَيقُ، المالَ نَدلَ الثَّعالِبِ

وكذلك «دانٌ» من : دارَ يَدُورُ، لكثرة حركة الناس فيها. وكذلك كثير من هذه المشتقّات تجد فيها معاني الأفعال، وإن لم تكن جارية عليها.

فلذلك «الحائشُ» جاء مهموزاً، وإن لم يكن اسم فاعل، لالشيء غيرِ مجيئه على ما يلزم اعتلالُ عينه، نحو: قائم وبائع وصائم. فاعرف ذلك. وهو رأي أبي عليّ، رحمه الله. وعنه أخذته لفظاً ومراجعةً وبحثاً.

ومثله سواءً «الحائطُ»، هو اسم بمنزلة الرّكن والسَّقف، وإن كان فيه معنى الحَوطِ. ومثله أيضاً «العائرُ» للرمد هو اسم مصدر بمنزلة : الفالج والباطل والباغز[٢] ، وليس اسم فاعل، ولا جارياً على معتلّ، وهو كما تراه معتلّ.

فإن قلتَ: فما تقول في «استعانَ» وقد أُعِلّ، وليس تحته ثلاثيّ معتلّ. ألا تراك لا تقول: عانَ يَعونُ، كقامَ يقومُ؟ قيل: هو، وإن لم يُنطق بثلاثيّه، فإنه في حكم المنطوق به وعليه جاء: أعانَ يُعِينُ. وقد شاع الإعلال في هذا الأصل. ألا تراهم قالوا: المَعُونةُ- فأعلّوها كالمَثُوبة والمَعُوضة[٣] - والإعانة والاستعانة. فأما «المُعاوَنة» فكالمعاوَدة، صحّت لوقوع الألف قبلها. فلما اطّرد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثيّه، وإن لم يكن مستعملاً، فإنه في حكم ذلك.

وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع «أنْ» لنصب الأفعال، في تلك الأجوبة، وهي: الأمر والنّهي وبقية ذلك، وإن لم تستعمل قطّ. فإذا جاز اعتقادُ ذلك، وطَرْدُ المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس، كان إعلال نحو: أعانَ

(١) أعشى همدان. العيني ٣: ٤٦. وزريق: اسم علم.

(٢) الباغز: نشاط الإبل.

(٣) المعوضة: العوض.

واستعانَ ومُعينٍ ومُستعين والإعانة والاستعانة، لاعتقاد كون الثلاثيّ من ذلك في حكم الملفوظ به، أحرى وأولى.

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيّه بالعَوْن، وهو مصدر. وإذا ثَبَتَ أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شكٌّ في الفعل، الذي هو الفرع. قال لي أبو عليّ بالشام: «إذا صَحَّتِ الصِّفةُ فالفعل في الكفّ». وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر، لأنّ المصدر أشدُّ ملابسة للفعل من الصفة. ألا ترى أن في الصفة ما ليس بمشتقّ، نحو قولك[1] : مررتُ بإبلٍ مائةٍ، ومررتُ برجلٍ أبي عشَرةٍ أبوه، ومررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه، ومررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها، ومررتُ بحيّةٍ ذِراعٍ طولُها، وليس هذا مما يُشاب به المصدر. إنما هو ذلك الحَدَثُ الصافي، كالضَّرب والقَتل والأكل والشُّرب؟

فإن قلتَ: ألا تعلم أنّ في الناقة معنى الفعل، وذلك أنها «فَعَلَةٌ» من التنوّق في الشيء وتحسينه. قال ذو الرمة[2] :

تَنَوَّقَتْ بِهِ حَضْرَمِيّاتُ الأكُفِّ، الحَوائكِ

والتقاؤهما أنّ الناقة عندهم مما يُتَحسّنُ به ويُزدانُ بملكه، وبالإبل يتباهَون، وعليها يُحملون ويتحمّلون. ولذلك قالوا لمذكّرها: الجَملُ، لأنه «فَعَلٌ» من الجَمال، كما أنّ الناقة «فَعَلة» من التنوّق. وعلى هذا قالوا، قد كثُرَ عليه المَشاءُ[3] والفَشاءُ[4] والوَشاء، إذا تناسل عليه المال. فالوَ شاءُ «فَعال» من الوَشْي، كأنّ المال عندهم زينة وجمال لهم، كما يُلبس من الوشي للتحسّن به. وعلى ذلك قالوا: ما بالدّارِ دِبِّيجٌ[5] . فهو «فِعّيلٌ» من لفظ الدِّيباج ومعناه.

---

(١) انظر الكتاب ١: ٢٢٩- ٢٣١.

(٢) ديوانه ص ٤١٦. وتنوقت: تزينت وتجملت. والحضرميات: المنسوبات إلى حضرموت. والحوائك: جمع حائكة. وهي التي تنسج.

(٣) المشاء: كثرة المال.

(٤) الفشاء: تناسل المال وكثرته.

(٥) ما بالدار دبيج: ما بها أحد.

وذلك أنّ الناس هم الذين يَشُون الأرض وبهم تَحسُنُ، وعلى أيديهم وبعمارتهم تَجمُلُ. وعليه قالوا: إنسانٌ، لأنه ((فِعْلانٌ)) من الأُنْس.

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء، على انتشارها وتباين شَعاعها، وكونها[1] عائدة إلى موضع واحد، لأن التنوّق والجمال والأنس والوشي والديباج مما يُؤْثَرُ ويُستحسن - وكنتُ عرضتُ هذا الموضع على أبي عليّ، رحمه الله، فرضيه وأحسنَ تقبُّله- فكذلك يكون ((استنوقَ)) من باب ((استحوذَ)) من : حاذ يحوذ، من حيث كان في الناقة معنى الفعل من التنوّق دون أن يكون بعيداً عنه، كما رمتَ أنتَ، في أول الفصل؟ انقضى السؤال.

فالجواب أنّ ((استنوقَ)) أبعد عن الفعل من ((استحوذَ)) على ما قدَّمنا. فأمّا ما في الناقة، من معنى الفعليّة والتنوّق، فليس بأكثر مما في الحَجَر، من معنى الاستحجار والصّلابة. فكما أنّ: استحجرَ الطين، واستنسرَ البُغاثُ[2]، من لفظ الحَجَر والنَّسر، فكذلك ((استنوقَ)) من لفظ الناقة، والجميع ناءٍ عن الفعل، وما فيه من معنى الفعليّة إنما هو كما في: مِفتاح ومُدُقّ، ونحو ذلك منه.

ومما ورد شاذّاً عن القياس، ومطرداً في الاستعمال، قولهم: الحَوَكَةُ[3]، والخَوَنة. فهذا من الشذود عن القياس على ما ترى. وهو في الاستعمال منقاد غير متأبٍّ. ولا تقول على هذا في جمع قائم: قَوَمة، ولا في صائم: صَوَمَة. ولو جاء على ((فَعَلة)) ما كان إلا مُعَلاًّ. وقد قالوا على القياس: خانةٌ.

ولا تكاد تجد شيئاً، من تصحيح نحو مثل هذا، في الياء. لم يأت عنهم في نحو: بائع، وسائر، ((بَيَعة)) و ((سَيَرة)). وإنما شَذّ ما شَذّ من هذا، مما عينه واو لا ياء، نحو: الحَوَكة والخَوَنَة والخَوَل [4] والدَّوَل[5] .

---

(١) كونها: معطوف على: توافي هذه الأشياء.
(٢) البغاث: الطائر لا يصيد ولا يُرغب في صيده، لأنه لا يؤكل.
(٣) الحوكة: جمع حائك.
(٤) الخول: العبيد والخدم.
(٥) الدول: الشيء المتداول.

وعلّته عندي قربُ الألف من الياء، وبعدُها عن الواو. فإذا صحّحتَ نحو «الحَوَكة» كان أسهل من تصحيح نحو «البَيَعة». وذلك أنّ الألف لـمّا قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها، فكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها، لبعد الواو عنها. ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفاً، استحساناً لا وجوباً، نحو قولهم في طيّئ: «طائيّ»، وفي الحِيرة: «حاريّ»[١]، وقولهم في حَيْحَيتُ وعَيعَيتُ وهَيهَيتُ: حاحَيتُ وعاعَيتُ وهاهَيتُ[٢]. وقلّما ترى في الواو مثل هذا؟

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوُصَل والقُرَب كان تصحيح نحو: بَيَعة وسَيَرة، أشقَّ عليهم من تصحيح نحو: الحَوَكة والخَوَنة، لبعد الواو من الألف. وبقدر بعدها عنها ما يقل[٣] انقلابها إليها.

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما كثر[٤] عنهم نحو:اجتَوَرُوا واعتَوَنُوا واهتَوَشُوا. ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء. ألا تراهم لا يقولون: ابتَيَعُوا ولا استَيَرُوا، ولا نحو ذلك، وإن كان في معنى: تبايَعُوا وتسايَرُوا؟

وعلى أنه قد جاء حرف واحد من الياء في هذا، فلم يأت إلاَ مُعَلاًّ. وهو قولهم «استافُوا» في معنى: تسايَفُوا. ولم يقولوا «استَيَفُوا»[٥]، لِما ذكرناه، من جفاء ترك قلب الياء ألفاً، في هذا الموضع الذي قد قَوِيتْ فيه داعية القلب. وقد ذكرنا هذا في كتابنا «في شعر هذيل»[٦]، بمقتضى الحال فيه.

وإن شذّ الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.

---

(١) يريد: قولهم في النسبة إلى طيئ والحيرة.
(٢) حاحى وعاعى وهاهى: صوت بالغنم.
(٣) ما يقل: يقل. وما: زائدة.
(٤) ما كثر: كثر. وما: زائدة.
(٥) كذا، وجاء عن العرب: استيفوا. القاموس والتاج واللسان (سيف).
(٦) وهو التمام في تفسير أشعار هذيل. طبع في بغداد سنة ١٩٦٢.

من ذلك اللغةُ التميميَّة في «ما»، هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازيّة أسيَرَ استعمالاً. وإنما كانت التميميّة أقوى قياساً، من حيث كانت عندهم كـ «هل»، في دخولها على الكلام مباشِرةً كلَّ واحد، من صدرَيِ الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أنّ «هل» كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً، من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله. وهو اللغة الحجازيّة. ألا ترى أنّ القرآن بها نزل. وأيضاً فمتى رابك، في الحجازيّة ريب، من تقديم خبر أو نقض النفي، فَزِعتَ إذ ذاك إلى التميميّة. فكأنك من الحجازية على حَرْدٍ[1] ، وإنْ كثرت في النظم والنثر.

ويدلك، على أنّ الفصيح من العرب قد يتكلّم باللغةِ غيرُها أقوى في القياس عنده منها، ما حدّثنا به أبو عليّ- رحمه الله تعالى- قال: عن أبي بكر، عن أبي العبّاس، أن عُمارة[2] كان يقرأ ﴿وَلا اللَّيلُ سابِقُ النَّهارَ﴾[3] بالنَّصب. قال أبو العبّاس فقلتُ له: ما أردتَ ؟ فقال: أردتُ «سابقٌ النَّهارَ». قال: فقلت له: فهلاّ قلتَهُ. فقال: لو قلتُه لكان أوزَنَ. فقوله «أوزن» أي: أقوى وأمكنُ في النَّفْسِ. أفلا تراه كيف جنحَ إلى لغةٍ، وغيرُها أقوى في نفسه منها؟ ولهذا موضع نذكره فيه.

واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعتَ العرب قد نطقتْ فيه بشيء آخر، على قياس غيره، فدعْ ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه. فإنْ سمعتَ من آخرَ مثلَ ما أجزتَهُ فأنتَ فيه مخيَّر، تستعمل أيَّهما شئت. فإن صحَّ عندك أنَّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنتَ على ما أجمعوا عليه البتَّةَ، وأعددتَ ما كان قياسُك أدّاك إليه لشاعر مولَّد أو لساجع أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصَّى أبو الحسن.

---

(١) الحرد: الغضب.

(٢) وهو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير.

(٣) الآية : ٤٠ من سورة يس.

وإذا فشا الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس، فذلك ما لا غايةَ وراءه، نحو منقاد اللغة، من النصب بحروف النصب، والجرّ بحروف الجرّ، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاشٍ في الاستعمال، قويّ في القياس.

وأما ضعف الشيء في القياس، وقلّته في الاستعمال، فمرذول مطّرح. غير أنه قد يجيء منه الشيء، إلاّ أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد، من قول الشاعر[1] :

اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ، طارِقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَونَسَ الفَرَسِ

قالوا: أراد: «اضرِبَنْ عنك»، فحذف نون التوكيد. وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك.

وذلك أنَّ الغرض في التوكيد إنّما هو التحقيق والتّسديد. وهذا مما يليق به الإطنابُ والإسهابُ، وينتفي الإيجازُ والاختصارُ. ففي حذف هذه النون نقضُ الغرض. فجرى وجوب استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم من ادّغام الملحق، نحو: مَهْدَدَ وقرْدَدٍ، وجَلبَبَ وشَمْلَلَ، وسَبَهْلَلٍ وقَفَعْدَدٍ[2]، في تسليمه وترك التعرّض لما اجتمع فيه من توالي المثلين متحركين، ليبلغ المثالُ الغرضَ المطلوبَ، في حركاته وسكونه. ولو ادّغمتَ لنقضتَ الغرض الذي اعتزمتَ.

ومثل امتناعهم، من نقض الغرض، امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب، في نحو: الذي ضربتُ زيدٌ. ألا ترى أنه منع أن تقول «الذي ضربتُ نَفْسَه زَيدٌ»، على أن «نَفْسَه» توكيد للهاء المحذوفة من الصلة؟

ومما ضعف في القياس والاستعمال، جميعاً، بيت الكتاب[3]:

---

(١) طرفة. ديوانه ص ١٩٥. والقونس: ما بين أذني الفرس.

(٢) مهدد: اسم امرأة. والقردد: الوجه. وجلبب: ألبس الجلباب. وشملل: أسرع. والسبهلل: الذي لا شيء معه. والقفعدد: القصير.

(٣) البيت للشماخ. ديوانه ص ١٥٥ والكتاب ١: ١١. والزحل: صوت الحمار فيه حنين وترنم. والوسيقة: الأتان. والزمير: صوت المزمار.

لَـهُ زَجَـلٌ، كأنَّـهُ صَـوتُ حـادٍ، إذا طَلَـبَ الوَسِـيقةَ، أو زَمِـيرُ

فقوله «كأنَّهُ»، بحذف الواو وتبقية الضمة، ضعيف في القياس قليل في الاستعمال. ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف، وذلك أنّ الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه، كما تمكّنت في قوله في أول البيت «لهو زجل»، والوقف يجب أن تُحذفَ الواوُ والضمةُ فيه جميعاً وتُسكَّن الهاء، فيقال: «كأنَّهْ». فضمُّ الهاء بغير واو منزلة بين منزلَتَي الوصلِ والوقف. وهذا موضعٌ ضيِّق ومقام زَلْخٌ[١]، لا يتّقيك بإيناس، ولا ترسو فيه قدمُ قياس.

وقال أبو إسحاق، في نحو هذا: «إنّه أُجري [في][٢] الوصل مُجرى الوقف». وليس الأمر كذلك لِما أريتُك، من أنه على حدّ الوقف. لكن ما أُجري، من نحو هذا في الوصل على حدّ الوقف، قولُ الآخر[٣]:

فظَلْتُ لَدَى البيَتِ العَتِيقِ، أُخِيلُهُ ومِطوايَ مُشتاقانِ لَهْ، أرِقانِ

على أن أبا الحسن حكى أنّ سكون الهاء، في هذا النحو، لغةٌ لأزد السّراة.

ومثل هذا البيت ما رويناه عن قُطربٍ، من قول الشاعر[٤]:

وأشرَبُ الماءَ، ما بِـي نَحـوَهُ عَطَـشٌ إلاّ لأنَّ عُيونَـهْ سَـيلُ وادِيهـا

وروينا أيضاً عن غيره[٥]:

إنَّ لَنـا لَكَنَّـهْ مِبَقَّـةً، مِفَنَّـهْ

(١) الزلخ: الذي تزل فيه الأقدام.
(٢) تتمة من الخزانة ٢: ٤٠٢.
(٣) يعلى الأحوال الأزدي. الخزانة ٢: ٤٠١. وقوله ظلت أصله: ظللت. فحذف إحدى اللامين للتخفيف. وأخيل البرق: أتفرسه. والمطوى: الصاحب.
(٤) الخزانة ٤: ٤٠٢ والتاج (هما).
(٥) اللسان والتاج (سمع). والمبقة: الكثيرة الكلام. والمفنة: التي تأتي بفنون من العجائب. والمتيحة: التي تعترض في كل شيء. وكذلك المعنة. والسمعنة: الكثيرة التسمع. والنظرنة: الشديدة المراقبة. والقنة: الجبل المستطيل. وقوله إلاّ تره تظنه يريد: إن لم تر شيئاً ظنتْ وعملت بظنها.

مِتْيَحَـــةً، مِعَنَّـــهْ   سِـــمْعَنَّةً، نِظْرَنَّـــهْ
كـالذِّئبِ، وَسْـطَ القُنَّـهْ   إلاّ تَـــرَهْ تَظُنَّـــهْ

فقوله «تَرَهْ» ممـا أُجري في الوصـل مُجراه في الوقـف. أراد «إلاّ تَـرَ»، ثـم بَيَّـنَ الحركة في الوقف بالهاء فقال «تَرَهْ»، ثم وصل ما كان وقف عليه.

فأما قوله(١) :

أَتَـوا نـارِي، فقُلْـتُ: مَنُـونَ أنتُـم؟   فقـالُوا: الجِـنُّ، قُلـتُ: عِمُـوا ظَلامـا

ويروى:

مَنُونَ؟ قـالُوا: سَراةُ الجِـنِّ، قُلتُ: عِمُـوا ظَلامـا

فمن رواه هكذا(٢) فإنه أجرى الوصل مُجرى الوقفِ.

فإن قلتَ: فإنه في الوقف إنما يكون «مَنُونْ» ساكنَ النـون، وأنـت في البيـت قد حرّكته. فهذا إذاً ليس على نيّة الوقف، ولا على نيّـة الوصـل. فـالجواب أنـه لـمّا أجراه في الوصل على حدّه في الوقف، فأثبتَ الواو والنون، التقيـا سـاكنين فاضطُرَّ حينئذ إلى أن حرَّك النون لإقامة الوزن. فهذه الحركة إذاً إنما هي حركـة مُستحدثة، لم تكن في الوقف، وإنما اضطَرَّ إليها الوصل.

وأما من رواه «مَنُونَ أنتم» فأمره مشكل. وذلك أنـه شـبَّه «مَـنْ» بـ «أيّ»، فقال: «مَنُونَ أنتم»، على قوله: أيُّـونَ أنتـم؟ وكمـا حُمـل ههنـا أحدهمـا علـى الآخر كذلك جُمع بينهما، في أن جُرِّد من الاستفهام كـلٌّ منهمـا. ألا تـرى إلى حكاية يونس(٣) عنهم: ضَرَبَ مَنٌ مَناً، كقولك: ضَربَ رجلٌ رجلاً. فنظير هـذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر(٤) :

(١) شمير بن الحارث الضبي. النوادر ص ١٢٤ والخزانة ٣: ٢.
(٢) يعني الرواية الثانية.
(٣) وهو يونس بن حبيب. انظر الكتاب ١: ٤٠٢.
(٤) حميد بن ثور. ديوانه ص ٧ واللسان (هيي) و (أين).

وأسماءُ، ما أسماءُ، لَيلةَ أدلَجَتْ   إليَّ، وأصحابي بأيَّ، وأينَما

فجعل «أيّ» اسماً للجهة. فلمّا اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف.

وأما قوله: «وأينما» ففيه نظر. وذلك أنه جرّده أيضاً من الاستفهام كما جرد «أيّ». فإذا هو فَعَل ذلك احتمل هنا، من بَعدُ، أمرين:

أحدهما أن يكون جعل «أين» علماً أيضاً للبقعة. فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث، كـ «أيّ»، فتكون الفتحة في آخر «أين» على هذا فتحةَ الجرّ، وإعراباً مِثلَها في: مررتُ بأحمدَ. فتكون «ما» على هذا زائدة، و «أين» وحدها في الاسم، كما كانت «أيّ». وحدها في الاسم.

والآخر أن يكون ركّب «أين» مع «ما»، فلمّا فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من «حيَّهَلَ»، لما ضمّ «حيَّ » إلى «هَل». في النون على هذا حادثة للتركيب، وليست بالتي كانت في «أينَ» وهي استفهام، لأنّ حركة التركيب خلَفَتْها ونابتْ عنها. وإذا كانت فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب، فتزيلها إليها- نحو قولك: «هذه خمسةٌ» فتُعرِبُ[1]، ثم تقول في التركيب: «هذه خمسةَ عَشَرَ»، فتخلفُ فتحةُ التركيب ضمَّةَ الإعراب، على قوة حركة الإعراب- كان إبدالُ حركة البناء من حركة البناء أحرى بالجواز وأقرب في القياس.

وإنْ شئتَ قلتَ: إنّ فتحة النون، في قوله: «بأيَّ وأينَما»، هي الفتحة التي كانت في «أين» وهي استفهام، من قبل تجريدها، أقرَّها بحالها بعد التركيب، على ما كانت عليه، ولم يُحدِث خالفاً لها من فتحة التركيب، واستدللت على ذلك بقولهم: «قمتُ إذْ قمتَ»، فالذال كما ترى ساكنة، ثم لـمّا ضمّ إليها «ما» وركّبها معها أقرّها على سكونها، فقال[2] :

* إذْ ما أتَيتَ، علَى الرَّسُولِ، فقُلْ لَهُ *

(١) في المطبوعة: «معرب». والتصويب من اللسان (أين).

(٢) صدر بيت للعباس بن مرداس. ديوانه ص ٧٢.

فكما لا يُشـكُّ في أنّ هـذا السكون، في «إذْ مـا»، هـو السكون في ذال (إذْ)، فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من «أينَمـا» هـي فتحـة النـون مـن «أيـن»، وهي استفهام.

والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب، على ما كـانت عليـه قبلـه عنـدي، هي أنّ ما يحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يحدثـه العـامل فيهـا. ونحـن نرى العامل غير مؤثر في المبنيّ، نحو: مِن أينَ أقبلتَ، وإلى أينَ تذهبُ؟ فإذا كـان حرف الجرّ على قوته لا يؤثّر في حركة البناء فحَدَثُ التركيبِ، على تقصيره عن حَدَث الجارّ، أحرى بألاّ يؤثّر في حركة البناء. فاعرف ذلـك فرقـاً. وقـس عليـه تصبْ، إن شاء الله.

وفي ألف «ما» من «أينما»، على هذا القول، تقديرُ حركة إعرابٍ: فتحـةٍ في موضـع الجـرّ لأنـه لا ينصـرف. وإن شـئتَ كـان تقديـره[١] «مَنُونَ» كـالقول الأول[٢] ، ثم قال «أنتم»، أي: أنتم المقصودون بهذا الاستثبات. كقوله[٣] :

* أنتَ، فانظُرْ: لأيِّ حالٍ تَصِيرُ *

إذ[٤] أراد: أنتَ الهالكُ.

وما يرد في هذه اللغة، مما يضعف في القياس ويقلُّ في الاستعمال، كثير جداً. وإنْ تقصيّتُ بعضَه طالَ. ولكن أضع لك منه، ومن غيره من أغـراض كلامهـم، ما تَستدلُّ به وتستغني ببعضه عن[٥] كله، بإذن الله وطَوله.

---

(١) يريد قول شمير بن الحارث: أتوا ناري، فقلت: منون أنتم؟

(٢) أي: كالقول في رواية «منون؟ قالوا».

(٣) عجز بيت لعدي بن زيد: ديوانه ص ٨٤.

(٤) في المطبوعة: إذا.

(٥) في المطبوعة: من.

٣

باب

القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة *

اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجّة، إذا أعطاك خصمُك يدَه[١] ألاّ يُخالفَ المنصوصَ، والمَقيسَ على المنصوص. فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه. وذلك أنه لم يَرِد ممن يُطاع أمره، في قرآن ولا سُنّة، أنّهم لا يَجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله[٢]: «أُمَّتِي لا تَجتَمِعُ على ضَلالةٍ». وإنما هو عِلمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة. فكلُّ مَن فُرِقَ له عن علّة صحيحه، وطريقٍ نهجةٍ[٣]، كان خليلَ نفسِه وأبا عمرِو فكرِه.

إلاّ أننا، مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مُرتكبَه، لا نَسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعةِ التي قد طال بحثُها، وتَقدَّمَ نظَرُها، وتتالتْ أواخرَ على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقومِ الذين لا نشكُّ في أنّ الله- سبحانه وتقدّست أسماؤه- قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في التّرجيب[٤] له

* الخصائص ١: ١٨٩-١٩٤

(١) أعطاك يده أي: سلّم لك ورضي.

(٢) سنن ابن ماجه ص ١٣٠٣.

(٣) النهجة: الواضحة البينة.

(٤) الترجيب: التعظيم.

والتعظيم، وجَعَلَه ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً للكتاب المُنزل، وكلام نبيّه المرسل، وعوناً على فهمهما، ومعرفة ما أُمر به أو نُهي عنه الثّقلان منهما(١)، إلاّ بعد أن يُناهضَه إتقاناً، ويُثابتَه عرفاناً، ولا يُخلدَ إلى سانح خاطره، ولا إلى نَزوةٍ من نزوات تفكّره.

فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعامِ تصفُّحه أحناءَ الحال، أمضَى الرّأي فيما يريه الله منه، غيرَ معازٍّ(٢) به، ولا غاضٍّ من السَّلَف- رحمهم الله- في شيء منه. فإنّه إذا فعل ذلك سُدِّدَ رأيه، وشُيِّعَ خاطره، وكان بالصواب مَئِنّة(٣)، ومن التوفيق مَظِنّة.

وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: «ما على النّاس شيء أضرُّ من قولهم: ما تركَ الأولُ للآخِرِ شيئاً»(٤). وقال أبو عثمان المازني: «وإذا قال العالم قولاً متقدّماً فللمتعلم الاقتداءُ به، والانتصارُ له، والاحتجاجُ لخلافه، إن وَجد إلى ذلك سبيلاً». وقال الطائي الكبير(٥):

يَقُولُ مَن تَطرُقُ أسماعَهُ: كَم تَرَكَ الأوّلُ، لِلآخِرِ!

فمما جاز خلافَ الإجماع الواقع فيه، منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيتُه أنا في قولهم «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّل وتالٍ عن ماضٍ، على أنه غَلَطٌ من العرب(٦)، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

---

(١) الثقلان: الإنس والجن. ومنهما أي: الكتاب المنزل وكلام النبي.
(٢) المعاز: المغالب. وانظر الرد على النحاة ص ٩٤.
(٣) المئنة: الجدير.
(٤) رسائل الجاحظ ٤: ١٠٣. وانظر بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ١: ٣٤.
(٥) أبو تمام. ديوانه ٢: ١٦١.
(٦) الكتاب ١: ٢١٧ والمغني ص ٦٨٢ - ٦٨٥.

وأما أنا فعندي أنّ في القرآن، [من][١] مثلِ هذا الموضع، نَيِّفاً على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملتَه على هذا، الذي هو حَشْوُ الكلامِ من القرآن والشعر، ساغَ وسَلِسَ وشاعَ وقُبِل.

وتلخيص هذا أنّ أصله «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ». فيُجرَى «خربٍ» وصفاً على «ضب»، وإن كان في الحقيقة للـ «جُحر»، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فتُجري «قائماً» وصفاً على «رجل»، وإن كان القيام للأب لا للرجل، لِما ضَمِنَ من ذكره. والأمر في هذا أظهر من أن يُؤتى بمثال له، أو شاهدٍ عليه. فلمّا كان أصله كذلك حذف «الجُحر» المضاف إلى الهاء، وأُقيمت الهاء مَقامه، فارتفعتْ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً. فلمّا ارتفعتْ استترَ الضميرُ المرفوع في نفس «خرب»، فجرى وصفاً على «ضبّ»، وإنْ كان الخراب للجحر لا للضبّ، على تقدير حذف المضاف على ما أرينا.

وقلّت آية أن تخلو من حذف المضاف. نعم، وربّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع. وعلى نحو من هذا حمل أبو عليّ، رحمه الله[٢]:

* كَبيرُ أُناسٍ، في بِجادٍ، مُزَمَّلِ *

ولم يحمله على الغلط. قال: لأنه أراد «مُزَمَّلٍ فيه»، ثم حذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

فإذا أمكن ما قلنا ولم يكن أكثرَ من حذف المضاف الذي قد شاع واطَّرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يُحمل غيره عليه، ولا يقاس به. ومثله قول لبيد[٣]:

---

(١) تتمة من الرد على النحاة.

(٢) عجز بيت من معلقة امرئ القيس. شرح القصائد العشر ص ٧٧. والبجاد: كساء مخطط.

(٣) ديوان لبيد ص ١١٩. والمذهب: اللوح المطليّ بالذهب وفيه كتابة. والجدد: جمع جدة وهي الخط. والناطق: الواضح. والمبروز: المظهر. والمختوم: الغامض. وقطعت همزة الوصل في «ألناطق»، لأنها أول العجز. الكتاب ٢: ٢٧٤.

أو مُنْهَبٌ، جُدَدٌ علَى ألواحِهِ ألنّاطقُ، الـمَبرُوزُ، والـمَختُومُ

أي: «الـمَبروزُ به». ثم حذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول. وعليه قول الآخر[1] :

* إلىَ غَيرِ مَوثُوقٍ، مِنَ الأرضِ، تَذهَبُ *

أي: «مُوثُوقٍ به». ثم حذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

(١) عجز بيت لبشر بن أبي خازم. ديوانه ص.٩.

٤

باب
في اللفظين على المعنى الواحد
يردان عن العالم متضادين*

وذلك، عندنا، على أوجه:

١ - أحدها أن يكون أحدهما مُرسَلاً، والآخر مُعلَّلاً. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذَ بالمعلَّل، ووجب مع ذلك أن يُتأوَّل المرسَل. وذلك كقول صاحب الكتاب، في غير موضع، في التاء من «بِنْت وأُخْت»[1]: إنّها للتأنيث. وقال أيضاً مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: إنّها ليست للتأنيث[2]. واعتلّ لهذا القول بأنّ ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً، إلاّ أن يكون ألفاً كـ «قناة وفتاة وحصاة». والباقي كلّه مفتوح، كـ «رُطَبة وعِنَبة وعَلاّمة ونَسّابة». قال: «ولو سَمّيتَ رَجُلاً، ببنتٍ وأُخت، لصرفته». وهذا واضح.

فإذا ثَبَتَ هذا القول الثاني بما ذكرناه، وكانت التاء فيه إنّما هي عنده على ما قاله بمنزلة تاء «عِفريتٍ» و «مَلَكوتٍ»، وجب أن يُحمل قوله فيها «إنّها للتأنيث» على المجاز، وأن يُتأوَّل ولا يحمل القولان على التضادّ.

---

* الخصائص ١: ٢٠٠ - ٢٠٨.

(١) الكتاب ٢: ٨٢ و ٣٤٨. وغير موضع أي: أكثر من موضع واحد.

(٢) الكتاب ٢: ١٣.

ووجه الجمع بين القولين أنّ هذه التاء، وإن لم تكن عنده للتأنيث، فإنها لـمّا لم توجد في الكلمة إلاّ في حال التأنيث، استجاز أن يقول فيها: ((إنّها للتأنيث)). ألا ترى أنك إذا ذكّرتَ قلت: ((ابن))، فزالت التاء كما تـزول التـاء مـن قولـك ((ابنة))؟ فلـمّا ساوقتْ تاءُ ((بنت)) تاءَ ((ابنة))، وكانت تاء ((ابنة)) للتأنيث، قال في تاء ((بنت)) ما قال في تاء ((ابنة)).

وهذا من أقرب ما يُتسَمَّحُ به، في هـذه الصناعـة. ألا تـرى أنـه قـال في عـدّة مواضع، في نحو: حَمراء وأصدقاء وعُشَراء[1]، وبابها[2] : ((إنّ الألفَينَ للتأنيث)). وإنّما الأُولى زيادةٌ، لحقت قبل الثانية التي هي كألف: سَكرَى وعَطشَى. فلـمّا التقتِ الألفان، وتحرّكتِ الثانية، قُلبت همزة؟

ويدلّ على أنّ الثانية للتأنيث، وأن الأولى ليست له، أنّك لـو اعـتزمتَ إزالـة العلامة للتأنيث، في هذا الضرب من الأسماء، غَيَّرت الثانية وحدهـا، ولم تعـرض للأولى. وذلك قولهم: ((حَمراوانِ وعُشَراواتٌ وصحراويٌّ)). وهذا واضح.

قال أبو عليّ، رحمه الله: ((ليس بنت من ابن كصَعبةٍ من صَعْب، إنمـا تـأنيث ابن على لفظة ابنة)). والأمر على ما ذكر.

فإن قلتَ: فهل في ((بنت)) و((أخت)) عَلَمُ تأنيث، أو لا؟ قيل: بل فيهما علـم تأنيث.

فإن قيل: وما ذلك العَلَم؟ قيل: الصيغة فيهما علامة تأنيثهما. وذلك أنّ أصل هذين الاسمين عندنا ((فَعَلٌ)): بَنَوٌ وأخَوٌ، بدلالة تكسيرهم إياهما على ((أفعالٍ)) في قولهم: أبناء وآخاء. قال بشر بن المهلب[3] :

وَجَدتُـم بَنيكُـم، دُونَنـا، إذ نُسِـبتُمُ ... وأيُّ بَنِـي الآخـاءِ تَنبُـو مَناسِـبُهْ؟

---

(١) العشراء: الناقة مضى على حملها عشرة أشهر.
(٢) انظر الكتاب ٢: ١٠.
(٣) اللسان والتاج (أخو).

فلمّا عُدِلا عن «فَعَلٍ» إلى «فِعْلٍ» و «فُعلٍ»، وأُبدلت لاماهما تاء فصارتا بنتاً وأختاً، كان هذا العمل وهذه الصيغة علماً لتأنيثهما.

ألا تَراكَ إذا فارقتَ هذا الموضع من التأنيث، رفضتَ هذه الصيغة البتّة، فقلت في الإضافة إليهما: بَنَوِيّ وأَخَوِيّ، كما أنك إذا أضفتَ إلى ما فيه علامة تأنيث أزلَتها البتّة، نحو: حَمراوِيّ وطلحِيّ وحُبْلَوِيّ؟ فأما قول يونسَ: «بنتِيٌّ» و «أُختِيٌّ» فمردود عند سيبويه. وليس هذا الموضع موضوعاً للحكم بينهما، وإن كان لقول يونسَ أصول تجتذبه وتسوّغه.

وكذلك إن قلتَ: إذا كان سيبويه لا يجمع بين ياءي الإضافة وبين صيغة «بنت» و «أخت»، من حيث كانت الصيغة علماً لتأنيثهما، فلم صَرَفهما علَمَين لمذكّر، وقد أثبتَ فيهما علامة تأنيث بفكّها ونقضها، مع ما لا يجامع علامة التأنيث من ياءي الإضافة، في : بَنَوِيّ وأخوِيّ؟ فإذا أثبتَ في الاسمين بها علامة للتأنيث فهلاّ مَنَع الاسمين الصرفَ بها مع التعريف، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف، في نحو: طلحة وحمزة وبابهما. فإن هذا أيضاً مما قد أجبنا عنه في موضع آخر.

وكذلك القول في تاء «ثِنْتانِ»، وتاء «ذَيْتَ وكَيْتَ وكِلتا»، التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة، كتاء: بنت وأخت. وليست للتأنيث. إنما التاء في: ذَيّة وكَيّة واثنتان وثنتان[1]، للتأنيث.

فإن قلتَ: فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظاً؟ قيل: إذا قام الدليل لم يلزم النظير. وأيضاً فإن التاء في هذا، وإن لم تكن للتأنيث، فإنّها بَدَلٌ خَصَّ التأنيث. والبدل، وإن كان كالأصل لأنه بدل منه، فإن له أيضاً شبهاً بالزائد من موضع آخر، وهو كونه غير أصلٍ، كما أنّ الزائد غير أصل. ألا ترى

(١) في المطبوعة: وابنتان.

إلى ما حكاه[١] عن أبي الخطاب[٢]، من قول بعضهم في راية «راءة» بالهمز؟ كيف شبّه ألف «راية»، وإن كانت بدلاً من العين، بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها كما يهمزها بعد الزائدة، في نحو: سِقاءٍ وقَضاءٍ؟

وأما قول أبي عُمَر[٣]: «إنّ التاء في كِلتا زائدة، وإنّ مثال الكلمة بها: فِعْتَل» فمردود عند أصحابنا، لِما قد ذُكر في معناه، من قولهم: إنّ التاء لا تزاد حشواً إلاّ في «افتعَلَ» وما تصرّف منه. ولغير ذلك.

غير أنّي قد وجدتُ لهذا القول نحواً ونظيراً. وذلك فيما حكاه الأصمعي، من قولهم للرجل القوّاد «الكَلْتَبانُ». وقال مع ذلك: هو من الكَلَب، وهو القيادة. فقد ترى التاء على هذا زائدة حشواً، ووزنه: «فَعْتَلان». ففي هذا شيئان: أحدهما التسديد من قول أبي عُمر؟ والآخر إثبات مثالٍ فائت للكتاب.

وأمثل ما يُصرّفُ إليه ذلك أن يكون الكلَب ثلاثيّاً، والكلتبان رباعيّاً كـ «زَرِمَ وازْرَ أمَّ[٤] وضَفِدَ واضْفأدَّ»[٥]، وكـ «زَغَّبَ الفرخُ وازْلَغَبَّ»[٦]، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثيّ والرباعيّ المتداخلين. وهذا غَورٌ عرضَ فقلنا فيه، ولنعدْ.

٢- ومن ذلك أن يَرِدَ اللفظان عن العالم متضادَّين، على غير هذا الوجه. وهو أن يَحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسِه بضدِّه، غير أنه لم يعلّل أحدَ القولين. فينبغي حينئذٍ أن يُنظر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه، فيُجعلَ هو المرادَ المعتزَمَ منهما، ويُتأوَّلَ الآخرُ، إن أمكن.

---

(١) أي: ما حكاه سيبويه. انظر الكتاب ٢: ١٣٠.
(٢) هو الأخفش الأكبر.
(٣) هو الجرمي.
(٤) زرم وازرأم: انقطع.
(٥) ضفد واضفأد: كان ثقيل اللحم أحمق.
(٦) زغب وازلغب: طلع ريشه.

وذلك كقوله[١] : ((حتّى الناصبة للفعل))، وقد تكرَّر من قوله أنّها حرف من حروف الجرّ. وهذا نافٍ لكونها ناصبةً له، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تُباشِرُ الأفعالَ، فضلاً عن أنْ تعمل فيها.

وقد استقرَّ من قوله، في غير مكان، ذكرُ عِدّة الحروف الناصبة للفعل، ليست فيها ((حتّى)). فعُلم بذلك وبنصّه عليه في غير هذا الموضع، أنّ ((أنْ)) مضمرة عنده بعد ((حتّى))، كما تُضمر مع اللام الجارّة، في نحو قوله سبحانه ﴿لِيَغفِرَ لَكَ اللهُ﴾[٢] ، ونحو ذلك. فالمذهب إذاً هو هذا.

ووجه القول في الجمع بين القولين، بالتأويل، أنّ الفعل لـمّا انتصب بعد ((حتّى)) ولم تظهر هناك ((أنْ))، وصارت ((حتّى)) عوضاً منها ونائبةً عنها، نَسبَ النصبَ إلى ((حتّى))، وإن كان في الحقيقة لـ ((أنْ)).

ومثله، معنًى لا إعراباً، قول الله سبحانه ﴿وما رَمَيتَ إذْ رَمَيتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمَى﴾[٣] . فظاهرُ هذا تنافٍ بين الحالَتين، لأنّه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله، وهو قوله ((ما رَمَيتَ إذْ رَميتَ)). ووجه الجمع بينهما أنه لـمّا كان الله أقدَرَهُ على الرمي ومَكّنه منه، وسدَّده له وأمره به فأطاعه في فعله، نسبَ الرمي إلى الله، وإنْ كان مكتسَباً للنبيّ ﷺ مشاهَداً منه.

ومثله معنًى قولهم: أذَّنَ ولم يُؤذِّنْ، وصلّى ولم يُصلِّ. ليس[٤] أن الثاني نافٍ للأول، لكنّه لـمّا لم يَعتقِد الأوّلَ مُجزئاً لم يُثبِتهُ صلاةً ولا أذاناً.

وكلامُ العرب، لمن عَرَفَهُ وتدرَّبَ بطريقها فيه، جارٍ مجرى السّحر لَطَفاً، وإن جَسا[٥] عنه أكثرُ من تَرَى وجَفا.

---

(١) أي: كقول سيبويه: انظر الكتاب١:٤١٣.
(٢) الآية ٢ من سورة الفتح.
(٣) الآية ١٧ من سورة الأنفال.
(٤) التقدير: ليس المعنى.
(٥) جسا: غلظ وقسا.

٣- ومن ذلك أن يَرِدَ اللفظان عن العالم متضادَّين، غير أنّه قد نَصَّ في أحدهما، على الرُّجوع عن القول الآخر. فيُعلَمُ بذلك أنّ رأيه مستقرّ على ما أثبتَه و لم يَنفِه، وأنَّ القول الآخر مُطَّرَحٌ من رأيه.

٤- فإنْ تعارَضَ القولان مَرسَلَين، غيرَ مُبانٍ أحدُهما من صاحبه بقاطع يُحكَم عليه به، بُحِثَ عن تاريخهما، فعُلِم أنّ الثاني هو ما اعتَزَمه، وأنّ قوله به انصرافٌ منه عن القول الأول، إذ لم يوجد في أحدهما ما يُمازُ به عن صاحبه.

فإن استَبهم الأمر، فلم يُعرفِ التاريخ، وجبَ سبرُ المذهبينِ وإنعامُ الفحصِ عن حال القولين. فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك العالم، وأن يُنسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد، وأنّ الأضعف منهما هو الأول، منهما الذي تَركه إلى الثاني.

فإن تساوى القولان، في القوّة، وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له. فإن الدواعي إلى تساويهما فيها [1]، عند الباحث عنهما، هي الدواعي التي دعت القائل بهما، إلى أنِ اعتقد كلاًّ منهما.

هذا بمقتضَى العُرف، وعلى إحسان الظنّ. فأما القطع الباتّ فعند الله علمه. وعليه طريق الشافعيّ، في قوله بالقولين فصاعداً. وقد كان أبو الحسن رَكّاباً لهذا الثَّبَجِ[2]، آخذاً به غير محتشم منه. وأكثرُ كلامه في عامّة كتبه عليه. وكنتُ إذا ألزمتُ، عند أبي عليّ -رحمه الله- قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بدّ للنَّظر من إلزامه إيّاه، يقول لي: مَذاهبُ أبي الحسنِ كثيرةٌ.

ومن الشائع في الرجوع عنه، من المذاهب، ما كان أبو العبّاس تَتبَّعَ به كلام سيبويه، وسماه «مسائل الغَلَط». فحدثني أبو عليّ عن أبي بكر، أن أبا

(١) فيها أي: في القوة. وفي المطبوعة: فيهما.

(٢) الثبج: ما بين الكاهل إلى الظهر.

العبّاس كان يَعتذرُ منه، ويقول: «هذا شيء كنّا رأيناه، في أيام الحَداثة. فأمّا الآنَ فلا».

وحدثنا أبو عليّ، قال: كان أبو يوسف[١] إذا أفتى بشيء، أو أملَّ شيئاً، فقيل له: «قد قلتَ في موضع كذا، غيرَ هذا» يقول: «هذا يَعرِفُه من يَعرِفُه»، أي: إذا أُنعِمَ النظرُ في القولين وُجدا مذهباً واحداً.

وكان أبو عليّ - رحمه الله - يقول في «هَيهاتَ»: أنا أُفتي مرّة بكونها اسماً سُمِيَ به الفعل، كـ «صَهْ و مَهْ»، وأُفتي مرّة أُخرى بكونها ظرفاً، على قَدْرِ ما يَحضُرني في الحال. وقال مرّة أُخرى: إنها، وإن كانت ظرفاً، فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سُمّي به الفعل، كـ «عندَكَ و دُونَكَ». وكان إذا سمع شيئاً، من كلام أبي الحسن يُخالف قوله، يقول: عكَّرَ[٢] الشيخُ. وهذا ونحوه، من خِلاجِ الخاطرِ وتَعادي المَناظر، هو الذي دعا أقواماً، إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلّة، واحتملوا أثقالَ الصَّغار والذلّة[٣].

وحدثني أبو عليّ، قال: قلتُ لأبي عبد الله البصريّ: أنا أعجب من هذا الخاطر، في حضوره تارةً ومَغيبه تارةً أُخرى. وهذا يدلّ على أنه من عند الله. فقال: نعم، هو من عند الله. إلاّ أنّه لا بدّ من تقديم النظر. ألا ترى أنّ حامداً البقّال لا يَخطرُ له؟

ومن طريفِ حديثِ هذا الخاطرِ أنّي كنت، منذ زمانٍ طويلٍ، رأيت رأياً جمعتُ فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر[٤]:

وكُنتُ أمشِي، علَى رِجلَينِ، مُعتَدِلاً فصِرتُ أمشِي، علَى أُخرَى، مِنَ الشَّجَرَ

(١) وهو يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة.
(٢) عكر: خرج عن الصفاء والوضوح.
(٣) يشير إلى القائلين بتساوي المذاهب، فلا مفاضلة بينها ولا حجاج، انظر الملل والنحل ٤: ١١٩.
(٤) البيت لأبي حية النميري. شرح شواهد الشافية ص ٣٦٠. والأُخرى: العصا.

ولم أُثبت حينئذٍ شرح حال الجمع بينهما، ثقةً بحضوره متى استحضرته. ثم إنّي الآن، وقد مضى له سِنون، أُعانُّ[١] الخاطرَ وأستثمِدُه[٢]، وأُفانيه[٣] وأتودَّدُه، على أن يسمح لي بما كان أرانيه، من الجمع بين معنى الآية والبيت، وهو مُعتاصٌ متأبٍّ وضنينٌ به غيرُ مُعطٍ.

وكنتُ، وأنا أنسخُ «التذكرة» لأبي عليّ، إذا مرَّ بي شيء قد كنتُ رأيتُ طَرَفاً منه، أو ألممت به فيما قبل، أقول له: «قد كنتُ شارفتُ هذا الموضع، وتَلوَّحَ لي بعضُه، ولم أنتهِ إلى آخره. وأراكَ أنتَ قد جئتَ به واستوفيتَه وتمكّنتَ فيه». فيبتسم - رحمه الله- له، ويتطلّق إليه سروراً باستماعه، ومعرفةً بقدْر نعمة الله عنده فيه وفي أمثاله.

وقلتُ مرّة، لأبي بكر أحمد بن عليّ الرازيّ- رحمه الله- وقد أفضْنا في ذكر أبي عليّ، ونُبل قدْره ونباوة[٤] محله: «أحسِبُ أن أبا عليّ قد خطرَ له، وانتزعَ من علل هذا العلم ثلثَ ما وقع لجميع أصحابنا». فأصغى أبو بكر إليه، ولم يَتَبشَّع هذا القول عليه.

وإنما تَبسَّطتُ في هذا الحديث. ليكون باعثاً على إرهاف الفكر، واستحضار الخاطر، والتطاول إلى ما أوفى نَهدُه، وأوعر سَمتُه[٥]. وبالله - سبحانه- الثقة.

---

(١) أعان: أعارض.
(٢) أستثمده: أطلب منه الري.
(٣) أفانيه: أداريه.
(٤) النباوة: الارتفاع والعلو.
(٥) السمت: الطريق.

٥

باب

في الفرق

بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى*

هذا الموضع كثيراً ما يستهوي مَن يَضعُفُ نظرُهُ، إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم، في تفسير قولنا «أهلَكَ واللَّيلَ»: معناه: الحقْ أهلَكَ قبلَ اللَّيلِ. فربما دعا ذاك من لا دُربة له، إلى أن يقول «أهلَكَ واللَّيلِ» فيجرَّه. وإنما تقديره: الحَقْ أهلَكَ، وسابقِ اللَّيلَ. وكذلك قولنا «زيد قام» ربما ظنَّ بعضهم أنَّ زيداً هنا فاعل في الصّنعة، كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا «سَرَّني قيامُ هذا، وقعودُ ذاك» بأنه سرّني أن قام هذا، وأن قعد ذاك،ربما اعتقد في «هذا» و «ذاك» أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى.

ولا تستصغر هذا الموضع. فإن العرب أيضاً قد مرّت به، وشمّت روائحه وراعتْه. وذلك أن الأصمعيّ أنشد، في جملة «أراجيزه»، شعراً من مشطور السريع طويلاً ممدوداً مقيَّداً، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلَّها في موضع جرّ، إلاّ بيتاً واحداً من الشعر[1] :

---

* الخصائص ١: ٢٧٩- ٢٨٤ والمنصف ١: ١٣٠.

(١) لغيلان الربعي. اللسان (تلع) والخصائص ٢: ٢٥٠- ٢٥٣. والتلعات: قلوع السفينة. والصيصاء: تمر نخله طوال.

رِدِي، رِدِي، وِردَ قَطـاةٍ صَمّـاءْ كُدْرِيّـةٍ، أعجَبَهـا بَـرْدُ المـاءْ

تطّرد قوافيها كلّها على الجرّ إلا بيتاً واحداً. وهو قوله:

* كأنّها، وقَد رآها الرُّوّاءْ *

والذي سوّغَه ذاك، على ما التزمه في جميع القوافي، ما كنّا على سَمْته من القول. وذلك أنه لـمّا كان معناه: كأنّها في وقتِ رؤيةِ الرّؤاء، تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضع، فجاز أن يَخلِط هذا البيت بسائر الأبيات. وكأنه لذلك لم يخالف.

ونظير هذا، عندي، قول طرفة[1] :

فِي جِفـانٍ، تَعـتَري نادِيَنـا وسَـدِيفٍ، حِـينَ هـاجَ الصِّنَّـبِرْ

يريد «الصِّنَّبْرْ»، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرّق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها، تشبيهاً بباب قولهم: هذا بَكُرْ، ومررتُ ببَكِرْ. وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء، فيقول: «الصِّنَّبُرْ»، لأنّ الراء مضمومة. إلاّ أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل، فصار إلى أنّه كأنّه قال: حينَ هَيْجِ الصِّنّبّرِ. فلـمّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجر فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها. ولولا ما أوردته في هذا لكان الضمّ مكان الكسر.

وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول: إنّه حَرَّفَ القافيةَ للضرورة، كما حرَّفها الآخرُ في قوله[2] :

هَـل عَرَفـتَ الـدّارَ، أم أنكَرتَهـا بَـينَ تِـبراكٍ، فشَسَّـيْ عَبَقُـرْ؟

في قول من قال: «أرادَ: عَبقَرْ، ثـم حـرّف الكلمـة». ونحوه في التحريف قول العبد[3] :

(١) ديوانه ص ٨٠. والجفان: جمع جفنة. وهي القصعة الضخمة. والسديف: شحم السنام.والصنبر: الريح الباردة في غيم.

(٢) المرار بن منقذ. شرح اختيارات المفضل ص ٤٢٤. وتبراك وعبقر: موضعان. والشس: المكان الغليظ.

(٣) سحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ٤٢.

ومـا دُميـةٌ، مِـن دُمَـى مَيسَـنا نَ، مُعجبـةٌ، نَظَـراً، واتّصافـا

أراد، فيما قيل، «مَيسانَ»[١] فزاد النون ضرورة. فهذا- لعمري- تحريفٌ بتعجرف، عارٍ من الصّنعة. والذي ذهبتُ أنا إليه هناك في «الصِّنّبرْ» ليس عارياً من الصّنعة.

فإنْ قلتَ: فإنّ الإضافة في قوله «حينَ هاجَ الصِّنّبرْ» إنّما هي إلى الفعل، لا إلى الفاعل. فكيف حرَّفتَ غيرَ المضاف إليه؟ قيل: الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل، فكأن الإضافة إنما هي إليه، لا إلى الفعل. فلذلك جاز أن يُتصوَّر فيه معنى الجر.

فإن قيلَ: فأنتَ إذا أضفتَ المصدر إلى الفاعل جررتَه، في اللفظ، واعتقدتَ مع هذا أنه في المعنى مرفوع. فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك، بعدَ حصوله في موضعه من استحقاقه الرفعَ لفظاً ومعنى، أن تَحُورَ[٢] به فتتوَهَّمه مجروراً؟ قيل: هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكد للمعنى الأول. لأنك كما تصوّرتَ في المجرور معنى الرفع كذلك تـمَّمت حالَ الشبه بينهما، فتصوّرتَ في المرفوع معنى الجرّ.

ألا ترى أنّ سيبويه لـمّا شبّه «الضّارب الرَّجلِ» بـ «الحَسَن الوجهِ»، وتمثّل ذلك في نفسه ورسا في تصوره، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبّه «الحسن الوجهِ» بـ «الضَّارب الرَّجلِ» في الجرّ. كل ذلك تفعله العرب، وتعتقده العلماء، في الأمرين، ليقوى تشابههما، وتَعمُرَ ذاتُ بينهما، ولا يكونا على حَرْد[٣]، وتناظرٍ غيرِ مُجْدٍ. فاعرِف هذا من مذهب القوم، واقتفِه تُصِبْ، بإذن الله تعالى.

---

(١) ميسان: موضع.
(٢) تحور: ترجع.
(٣) الحرد: الغضب.

ومن ذلك قولهم، في قول العرب: ((كلُّ رَجلٍ وضيعتُه[١] ، وأنتَ وشأنُك)): معناه: أنتَ مع شأنِك، وكلُّ رجلٍ مع ضيعتِه. فهذا يوهم من أَمَمٍ[٢] أنّ الثاني خبر عن الأول، كما أنه إذا قال: ((أنتَ مع شأنكَ)) فإنّ قوله: ((مع شأنك)) خبر عن ((أنت)). وليس الأمر كذلك. بل -لعَمري- إنّ المعنى عليه، غير أنّ تقدير الإعراب على غيره. وإنّما ((شأنُك)) معطوف على ((أنت))، والخبر محذوف، للحمل على المعنى. فكأنه قال: كلُّ رجلٍ وضيعتُه مَقرونانِ، وأنتَ وشأنُك مُصطحبانِ. وعليه جاء العطف بالنصب، مع ((أنّ)). قال[٣] :

أغارَ علَى مِعزايَ، لَمْ يَدْرِ أنَّني وصَفراءَ مِنها، عَبلةَ الصَّفَواتِ

ومن ذلك قولهم: ((أنتَ ظالمٌ، إنْ فعلتَ)). ألا تراهم يقولون في معناه: إنْ فعلت فأنت ظالمٌ. فهذا ربما أوهم أنّ ((أنت ظالم)) جواب مقدّم. ومعاذَ اللهِ، أن يُقدَّم جواب الشرط عليه! وإنما قوله[٤] ((أنتَ ظالمٌ)) دالّ على الجواب، وسادّ مسدّه. فأما أن يكون هو الجواب فلا.

ومن ذلك قولهم في ((عليكَ زيداً)): إنّ معناه: خذْ زيداً. وهو - لعمري- كذلك، إلاّ أنّ ((زيداً)) الآن إنما هو منصوب بنفس ((عليك))، من حيث كان اسماً لفعلٍ متعدّ، لا أنه منصوب بـ ((خذْ)).

ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. فإذا مرّ بك شيء من هذا، عن أصحابنا، فاحفظْ نفْسَك منه، ولا تسترسل إليه. فإنْ أمكنَك أنْ يكون تقدير الإعراب على سمتِ تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً، لتفسير المعنى، تَقبّلتَ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصَحّحتَ طريقَ تقدير الإعراب، حتّى لا يشِذّ شيء منها عليك.

---

(١) الضيعة: الحرفة والصناعة. وفي المطبوعة: ((صنعته)) هنا وفيما بعد.
(٢) الأمم: القرب.
(٣) اللسان (معز). والصفراء: القوس اتخذت من شجر النبع. والصفوات: جمع صفاة. وهي الحجر الصلد، استعاره للسهم.
(٤)كذا، والصواب: قولهم.

وإيّاك أن تَسترسلَ، فتُفسِدَ ما تؤثرُ إصلاحَه. ألا تراكَ تفسّر نحو قولهم ((ضربتُ زيداً سَوطاً)) أنّ معناه: ضربتُ زيداً ضَربةً بسوط؟ وهو - لا شكّ- كذلك، ولكنّ طريق إعرابه أنه على حذف المضاف، أي: ضَربتُهُ ضربةَ سوطٍ. ثم حذفتَ الضربة، على عِبرة حذف المضاف.

ولو ذهبتَ تتأوّل ((ضربتُه سوطاً)) على أن تقدير إعرابه ((ضربةً بسوطٍ)) كما أنّ معناه كذلك، للزمكَ أن تقدّر أنك حذفتَ الباء، كما تحذف حرف الجرّ في نحو قوله: ((أمرتُكَ الخيرَ))(١)، و ((أستغفرُ اللهَ ذَنباً))(٢)، فتحتاجَ إلى اعتذار من حرف الجرّ. وقد غنيت عن ذلك كله بقولك: إنّه على حذف المضاف، أي ((ضربةَ سوطٍ))، ومعناه ((ضربةً بسوطٍ)). فهذا - لَعمري- معناه، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذفُ المضاف.

---

(١) قسيم بيت، ينسب إلى عمرو بن معد يكرب. الخزانة ١: ١٦٤- ١٦٧.

(٢) قسيم بيت مشهور. الخزانة ١: ٤٨٦.

مَسائلُ مِن الإنصاف

للأنبارِيّ

خطبة الكتاب*

قال الشيخ الإمام العالم الزاهد كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباريُّ، وَفّقَهُ الله: الحمدُ لله المَلِكِ الحقّ المبين، والصّلاة والسّلام على صَفوته، النبيّ العربيّ المبعوث بالدِّين المَتين، وعلى آله وأصحابه وعِترته، البَرَرَةِ المتّقين.

وبعدُ، فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقّهين، المشتغلين بعلم العربيّة، بالمدرسة النظاميّة- عَمَرَ الله مَبانيها، ورحم بانيها- سألوني أن أُلخّصَ لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيّة بين نحويِّي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافيّة بين الشافعيّ وأبي حنيفة، ليكون أوّلَ كتاب، صُنّفَ في علم العربيّة على هذا الترتيب، وأُلّف على هذا الأسلوب، لأنه ترتيب لم يُصنّف عليه أحد من السّلف، ولا ألّف عليه أحد من الخَلَف.[1]

فتوخيّت[2] إجابتهم على وَفق مسألتهم، وتحرَّيتُ إسعافهم لتحقيق طِلِبتِهم، وفتحتُ في ذلك الطريق، وذكرت من مذهب كلّ فريق ما اعتمد عليه أهل

---

* الإنصاف ص ٥.

(١) صنف بعض العلماء كتباً في اختلاف النحويين، قبل الأنباري، كأبي العباس ثعلب وابن فارس والرماني، وصنف آخرون كتباً في الخلاف بين البصريين والكوفيين، كابن درستويه وأبي جعفر النحاس. انظر ص٨ وكشف الظنون ص ٣٣ و ١٨٠٩ وإنباه الرواة ١:١٠١و ١١٣ و ٢:٢٥٩. ولكن منهج هؤلاء لم يكن كمنهج الأنباري في الإنصاف.

(٢) توخى: طلب وقصد.

التحقيق، واعتمدتُ في النُّصرة، على ما أذهب إليه من مذهــب أهــل الكوفـة أو البصرة، على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف، مستجيراً بالله ومستخيراً له، فيما قصدت إليه.

فالله - تعالى- ينفعُ به. إنه قريب مجيب.

١

مسألة

أصل اشتقاق الاسم*

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم مشتقّ من الوَسْم - وهو العلامة- وذهب البصريّون إلى أنه مشتق من السُّمُوّ. وهو العلوّ.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: ((إنه مشتقّ من الوسم))، لأن الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسمٌ على المسمَّى، وعلامةٌ له يُعرَفُ به. ألا ترى أنك إذا قلتَ: زيدٌ، أو عمرٌو، دلّ على المسمَّى، فصار كالوسم عليه؟ فلهذا قلنا: إنه مشتقّ من الوسم. ولذلك قال أبو العبّاس، أحمد بن يحيى، ثعلب: ((الاسم سِمَةٌ، تُوضعُ على الشيء يُعرَفُ بها))[1]. والأصل في اسم ((وَسْمٌ))، إلاّ أنه حُذفت منه الفاء التي هي الواو في ((وَسم))، وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف، ووزنه ((اِعْلٌ)) لحذف الفاء منه.

---

* الإنصاف: المسألة ١.

(١) الصحاح واللسان والتاج (سمو) وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٧ وشرح المفصل ١: ٢٣ ومسائل خلافية ص ٥٨ والبحر ١: ١٤. ولكن ثعلباً قد صرح أن الاسم حذفت لامه لا فاؤه. الجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٠ والدر المصون ١: ٢٠ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٣٢.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: ((إنه مشتقّ من السموّ))، لأنّ السموّ في اللغة هو العلوّ. يقال: سَما يَسمُو سُموّاً، إذا علا. ومنه سُمّيتِ السَّماءُ سماءً لعلوّها. وُالاسم يعلو على المسمّى، ويدلّ على ما تحته من المعنى. ولذلك قال أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد: ((الاسم ما دل على مسمًّى تحتَه)). وهذا القول كافٍ في الاشتقاق لا في التحديد. فلمّا سما الاسمُ على مسمّاه، وعلا ما تحته من معناه، دلّ على أنه مشتقّ من السموّ لا من الوسم.

ومنهم من تمسّك بأن قال: إنما قلنا ((إنه مشتقّ من السموّ))، وذلك [1] لأن هذه الثلاثةَ الأقسامَ التي هي: الاسمُ والفعلُ والحرف، لها ثلاث مَراتبَ. فمنها ما يُخبَرُ [به و] [2] عنه، وهو الاسم. نحو: اللهُ ربُّنا، ومحمَّدٌ نَبيُّنا، وما أشبه ذلك. فأخبرتَ بالاسم وعنه. ومنها ما يُخبَرُ به ولا يخبر عنه، وهو الفعل. نحو: ذَهبَ زيدٌ، وانطَلَق عَمرٌو، وما أشبه ذلك. فأخبرتَ بالفعل. ولو أخبرتَ عنه فقلت: ذَهَبَ ضَرَبَ، وانطلقَ كَتبَ، لم يكن كلاماً. ومنها ما لا يُخبَرُ به، ولا يُخبَرُ عنه، وهو الحرف. نحو: مِن ولن ولم وبل، وما أشبه ذلك.

فلمّا كان الاسم يُخبر به ويُخبر عنه، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، والحرفُ لا يُخبر به ولا يُخبر عنه، فقد سما الاسم على الفعل والحرف أي: علا، فدلّ على أنه من السموّ. والأصل فيه ((سِمْوٌ)) على وزن ((فِعْلٌ))، بكسر الفاء وسكون العين. فحذفت اللام التي هي الواو، وجُعلت الهمزة عوضاً عنها. ووزنه ((اِفْعٌ))لحذف اللام منه.

وأما[3] الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم: ((إنما قلنا: إنه مشتقّ من الوسم، لأنّ الوسم في اللغة العلامة، والاسم وسمٌ على المسمّى، وعلامة عليه

(١) كذا، وإسقاط ((وذلك)) أولى.

(٢) تتمة من التبيين ص ١٣٦. وانظر الفقرة التالية.

(٣) كثيراً ما يحذف الانباري الفاء من جواب ((أما)).

يعرف به)) قلنا: هذا، وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، إلاّ أنه فاسد من جهة اللفظ. وهذه الصناعة لفظية، فلا بدّ فيها من مراعاة اللفظ. ووجهُ فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنا أجمعنا على أنّ الهمزة في أوله همزة التعويض. وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام، لا عن حذف الفاء. ألا ترى أنهم لـمّا حذفوا اللام التي هي الواو، من ((بَنَوٌ)) عوَّضوا عنها الهمزة في أوله، فقالوا ((ابنٌ))، ولـمّا حذفوا الفاء التي هي الواو، من ((وِعْدٌ)) لم يعوّضوا عنها الهمزة في أوله، فلم يقولوا ((اعْدٌ)). وإنما عوّضوا عنها الهاء في آخره فقالوا ((عِدَةٌ))، لأنّ القياس، فيما حُذف منه لامه، أن يعوّض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوّض بالهاء في آخره. والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد، في كلامهم، ما حُذف فاؤه وعوّض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد، في كلامهم، ما حُذف لامه وعوّض بالهاء في آخره[1] . فلـمّا وجدْنا في أول ((اسم)) همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام، لا محذوف الفاء، لأنّ حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير. فدلّ على أنه مشتقّ من السموّ، لا من الوسم.

والوجه الثاني: أنك تقول ((أسْمَيْتُهُ))، ولو كان مشتقّاً من الوسم لوجب أن تقول ((وَسَمْتُهُ)). فلـمّا لم تقل إلاّ ((أسميتُ)) دلّ على أنه من السموّ. وكان الأصل فيه ((أسمَوتُ))[2] ، إلاّ أن الواو التي هي اللام لـمّا وقعتْ رابعة قلبتْ ياء، كما قالوا: أعلَيتُ وأدعَيتُ. والأصل: أعلَوتُ وأدعَوتُ. إلاّ أنه لـمّا وقعت الواو رابعة قلبتْ ياء. فكذلك ههنا.

---

(١) كذا، ويرد عليه نحو: سنة شفة كرة بغة رئة.

(٢) يرى الكوفيون أن ((أسموت)) أصله من الوسم، وفيه قلب مكاني بتقديم السين والميم على الواو. وكذلك الحال فيما سيذكر بعد.

وإنما وجب أن تقلب الواو رابعة من هذا النحو، حملاً للماضي على المضارع. والمضارعُ يجب قلب الواو فيه ياء، نحو: يُعْلِي ويُدْعِي ويُسْمِي. والأصل فيه: يُعلِو ويُدْعِو ويُسْمِو. وإنما وجب قلبها ياء في المضارع، لوقوعها ساكنة مكسوراً ما قبلها، لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء. ألا ترى أنهم قالوا: مِيقاتٌ ومِيعادٌ ومِيزانٌ. والأصل: مِوقاتٌ ومِوعادٌ ومِوزانٌ. لأنه من : الوقت والوعد والوزن. إلاّ أنه لـمّا وقعتِ الواو ساكنة، مكسوراً ما قبلها، وجب قلبها ياء؟ فكذلك ههنا.

وإنما حملوا الماضي على المضارع، مراعاة لِما بَنَوا عليه كلامهم، من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة، على أن تَجري الأبواب على سَنَن واحد. ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي، إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة، نحو: تَضرِبْنَ، وحذفوا الهمزة من أخوات ((أُكرِمُ))، نحو : نُكرِمُ وتُكرِمُ ويُكرِمُ، والأصل فيه: نُؤَكرم وتُؤَكرم ويُؤَكرم، كما قال[1] :

* فإنَّهُ أهلٌ، لِأنْ يُؤَكرَما*

حملاً على ((أُكرِمُ))؟ وإنما حُذفت إحدى الهمزتين من ((أُكرِمُ))، لأنّ الأصل ((أؤَكْرِمُ)). فلـمّا اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما، فحذفوا إحداهما تخفيفاً، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف.

وكذلك حذفوا الواو من أخوات ((يَعِدُ))، نحو: أعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ، والأصل فيها: أوعِدُ ونَوعِدُ وتَوعِدُ، حملاً على ((يَعِدُ)). وإنما حذفت الواو من ((يَعِدُ))، لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف. كلُّ ذلك لتحصيل التشاكل، والفرار من نَفرة الاختلاف. فكذلك ههنا، حملوا الماضي على المضارع، وبل[2] أولى. وذلك لأنّ مراعاة المشاكلة بالقلب أقيس من

(١) أبو حيان الفقعسي. اللسان والتاج (كرم).
(٢) كذا، بإقحام الواو على ((بل)).

مراعاة المشاكلة بالحذف، لأن القلب تغيير يقع في نفس الحرف، والحذف إسقاط لأصل الحرف، والإسقاط في باب التغيير أتم من القلب. فإذا جاز أن يُراعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى.

وأما قلب الواو ياء في الماضي، في نحو: تَغازَيتُ وتَرجَّيتُ، وإن لم تقلب ياء في المضارع، لأن[1] الأصل في «تَغازَيتُ»: غازَيتُ، وفي «تَرجَّيتُ»: رَجَّيتُ. فزيدت التاء فيهما لتدل على المطاوعة. و «غازَيتُ» و «رَجَّيتُ» يجب قلب الواو فيهما ياء، في المضارع. ألا ترى أنك تقول في المضارع: أُغازِي، وأُرجِّي؟ فكذلك في الماضي. وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في: غازَيتُ أُغازِي، ورَجَّيتُ أُرجِّي، فكذلك بعد الزيادة في: تَغازَيتُ وتَرجَّيتُ، حملاً لـ «تَغازَيتُ» على: غازيتُ، و «تَرجَّيتُ» على: رَجَّيتُ، مراعاة للتشاكل، وفراراً من نَفرة الاختلاف.

والوجه الثالث: أنك تقول في تصغيره: «سُمَيّ»، ولو كان مشتقّاً من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره: «وُسَيْم»، كما يجب أن تقول في تصغير زنة: «وُزَينةٌ»، وفي تصغيرة عدة: «وُعَيدةٌ»، لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها. فلمّا لم يجز أن يقال إلاّ «سُمَيّ» دلَ على أنه مشتقّ من السموّ، لا من الوسم.

والأصل في «سُمَيّ»: سُمَيْوٌ. إلاّ أنه لـمّا اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشدّدة، كما قالوا: سَيِّدٌ وجَيِّدٌ وهَيِّنٌ ومَيِّتٌ، والأصل فيه: سَيْوِدٌ وجَيْوِدٌ وهَيْوِنٌ ومَيْوِتٌ، لأنه من: السُّودَد والجَودة والهَوان والمَوت. إلاّ أنه لـمّا اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشدّدة. وكذلك أيضاً قالوا: طَوَيتُ طَيّاً،

---

(١) حذف الفاء من جواب «أما». وهذا كثير في كتابه، كما ذكرنا قبل.

ولَوَيتُ لَيّاً، وشَوَيتُ شَيّاً. والأصل فيه: طَوْياً ولَوْياً وشُوْياً. إلاّ أنه لـمّا اجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشدّدة.

وإنما وجب قلب الواو إلى ياء، دون قلب الياء إلى الواو، لأن الياء أخفّ من الواو. فلـمّا وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلب الأثقل إلى الأخفّ أولى، من قلب الأخفّ إلى الأثقل.

والوجه الرابع: أنك تقول في تكسيره: «أسماءٌ»، ولو كان مشتقّاً من الوسم لوجب أن تقول: أوسامٌ وأواسيمُ. فلـمّا لم يجز أن يقال إلاّ «أسماء» دلّ على أنه مشتقّ من السموّ، لا من الوسم.

والأصل في «أسماء»: أسماوٌ. إلاّ أنه لـمّا وقعت الواو طرفاً، وقبلها ألف زائدة، قلبت همزة، كما قالوا: سَمَاءٌ وكِساءٌ ورَجاءٌ وَنجاءٌ، والأصل فيه: سماوٌ وكِساوٌ ورَجاوٌ ونَجاوٌ، لقولهم: سَمَوتُ وكسَوتُ ورَجَوتُ ونَجَوتُ. إلاّ أنه لـمّا وقعت الواو طرفاً، وقبلها ألف زائدة، قلبت همزة.

ومنهم من قال: إنما قُلبت ألفاً، لأنّ الألف التي قبلها لـمّا كانت ساكنة خفيّة زائدة، والحرفُ الساكنُ حاجزٌ غير حصين، لم يَعتدُّوا بها، فقدَّروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وَلِيتِ الواوَ، وهي متحرّكة. والواو متى تحرّكت، وانفتح ما قبلها، وجب أن تقلب ألفاً. ألا ترى أنهم قالوا: سَما وعَلا ودَعا وغَزا، والأصل فيها: سَمَوَ وعَلَوَ ودَعَوَ وغَزَوَ، لقولهم: سَمَوتُ وعَلَوتُ ودَعَوتُ وغَزَوتُ. إلاّ أنه لـمّا تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفاً؟ فكذلك ههنا قلبوا الواو في «أسماو» ألفاً، فاجتمع فيه ألفان: ألف زائدة، وألف منقلبة عن لام الكلمة، والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً لالتقاء الساكنين.

وإنما قلبت إلى الهمزة، دون غيرها من الحروف، لأنها أقرب الحروف إليها، لأن الهمزة هوائية كما أن الألف هوائية. فلـمّا كانت أقرب الحروف إليها كان قلبُها إليها أولى من قلبها إلى غيرها.

والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم: «سُمًّى» على مثال «عُلًى»، والأصل فيه «سُمَوٌ». إلاّ أنهم قلبوا الواو منه ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: سُمًّى. قال الشاعر[1]:

واللهُ أسماكَ سُمًّى، مُبارَكا ... آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيثارَكا

وفيه خمس لغات: إِسمٌ بكسر الهمزة، وأُسمٌ بضمها، وسِمٌ بكسر السين، وسُمٌ بضمها. قال الشاعر[2]:

وعامُنا أعجَبَنا مُقدَّمُهْ ... يُدعَى أبا السَّمحِ، وقِرضابٌ سُمُهْ

مُبتَرِكاً، لِكُلِّ عَظمٍ، يَلحُمُهْ

وقال[3]:

باسمِ الَّذِي في كُلِّ سُورةٍ سِمُهْ ... قَد وَرَدَتْ، علَى طَرِيقٍ، تَعلَمُهْ

ويروى: «سُمُهْ» بضم السين. وسُمًّى، على وزن[4] «عُلًى». على ما بيّنا. والله أعلم.

---

(١) أبو خالد القناني. اللسان والتاج (سمو).

(٢) المنصف ١: ٦٠. والقرضاب: الذي يأكل كل شيء. ويلحمه: ينزع عنه اللحم.

(٣) رجل من كلب. اللسان والتاج (سمو).

(٤) الوزن ههنا هو التقدير اللفظي، لا الوزن الصرفي. أما الوزن الصرفي فهو «فُعًى»، بضم الفاء وفتح العين مع التنوين.

٢

مسألة

رافع المبتدأ ورافع الخبر*

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يَرفع الخبرَ، والخبرَ يَرفع المبتدأ. فهما يترافعان. وذلك نحو: زيدٌ أخوكَ، وعَمرٌو غُلامُكَ. وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأُ يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا «إن المبتدأ يرتفع بالخبرِ، والخبرَ يرتفع بالمبتدأ»، لأنا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفكُّ أحدهما عن صاحبه[1]، ولا يتمُّ الكلام إلاّ بهما. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ أخوك» لا يكون أحدهما كلاماً، إلاّ بانضمام الآخر إليه؟ فلمّا كان كلُّ واحد منهما لا ينفكّ عن الآخر، ويقتضي صاحبَه اقتضاءً واحداً، عمل كلُّ واحد منهما في صاحبه، مثلما عمل صاحبُه فيه. فلهذا قلنا: إنهما يَترافعانِ، كلُّ واحد منهما يرفع صاحبه.

ولا يمتنع أن يكون كلُّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً. وقد جاء لذلك نظائر

---

* الإنصاف: المسألة ٥.

(١) في المطبوعة: من صاحبه.

كثيرة، قال الله تعالى: ﴿أَيّاً ما تَدْعُوا فلَهُ الأَسماءُ الحُسنَى﴾[١]، فنصب ((أيّاً ما)) بـ ((تدعوا))، وجزم ((تدعوا)) بـ ((أيّاً ما))، فكان كلّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً. وقال تعالى: ﴿أينما تَكُونُوا يَدرِكْكُمُ المَوتُ﴾[٢]. و ((أينما)) منصوب بـ ((تكونوا))، و ((تكونوا)) مجزوم بـ ((أينما)). وقال تعالى: ﴿فأَيَنما تُوَلُّوا فثَمَّ وَجهُ اللهِ﴾[٣]، إلى غير ذلك من المواضع. فكذلك ههنا.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: ((إن المبتدأ يرتفع بالابتداء))، لأنا نقول: الابتداء لا يخلو إمّا أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء. فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني. فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه. وكذلك ما قبله، إلى ما لا غاية له، وذلك مُحال. وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال: ((زيدٌ قائماً))، كما يقال: حضَرَ زيدٌ قائماً. وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء، على هذا الحدّ. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلاّ رافع موجود غير معدوم. ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: ((إنّا نعني بالابتداء التعرِّيَ من العوامل اللفظية))، لأنّا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعرِّي، من العوامل اللفظية، فهو إذاً عبارة عن عدمِ العوامل، وعدمُ العوامل لا يكون عاملاً. والذي يدلّ، على أن الابتداء لا يوجب الرفع، أنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكَّنات والحروف. ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة. فلمّا لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: ((إنّ العامل هو الابتداء))، وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية، لأن العوامل اللفظية في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسّيّة، كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف،

---

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.
(٢) الآية ٨٧ من سورة النساء.
(٣) الآية ١١٥ من سورة البقرة.

وإنما هي أمارات ودلالات. وإذا كانت العوامل، في محل الإجماع، إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثَوبان، وأردتَ أن تُميِّزَ أحدهما من الآخر، فصبغتَ أحدهما وتركتَ صَبغَ الآخر، لكان ترك صَبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صَبغ الآخر؟ فكذلك ههنا.

وإذا ثَبتَ أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو «كان» وأخواتها، و «ظننت» وأخواتها. فإنها لـمّا عملت في المبتدأ عملت في خبره. فكذلك ههنا.

وأما من ذهب، إلى أن المبتدأ والابتداء جميعاً يعملان في الخبر، فقالوا: لأنّا وجدنا الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداء والمبتدأ. فوجب أن يكونا هما العاملين فيه.

غير أن هذا القول، وإن كان عليه كثير من البصريين، إلاّ أنه[1] لا يخلو من ضعف. وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.

والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة[2] المبتدأ، لأنه لا ينفكّ عنه، ورتبته ألاّ يقع إلاّ بعده. فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخّن بواسطة[2] القِدر والحطب. فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها. فكذلك ههنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر، عند وجود المبتدأ. إلاّ أنه عامل معه لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل.

وأما من ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، فقالوا: إنما قلنا: «إن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء»، لأن الابتداء عامل معنويّ، والعامل المعنويّ ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظيّ.

---

(١) كذا. والصواب إسقاط «إلاّ أنه». وهذا كثير في كلام الأنباري وبعض المؤلفين، وقد مضى مثله قبل.
(٢) يريد: بوساطة.

وهذا أيضاً ضعيف، لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، لأن خبر المبتدأ ينزل منزلة الوصف. ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، كقوله: زيدٌ قائمٌ، وعمرٌو ذاهبٌ؟ أو مُنزَّلٌ مَنزِلَتَهُ، كقوله: زيدٌ الشمسُ حُسناً، وعمرٌو الأسدُ شِدّةً، أي: يَتنزَّلُ مَنزلته، كقولهم: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ، أي: يتنزَّل مَنزلتهُ في الفقه. قال الله تعالى: ﴿وأزواجُهُ أُمَّهاتُهُم﴾[1] أي: تتنزَّلُ مَنزلتهنّ، في الحرمة والتحريم.

فلمّا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو منزَّلاً منزلته، تَنزَّلَ منزلةَ الوصف لأن الوصف في المعنى هو الموصوف. ألا ترى أنك إذا قلت: قامَ زيدٌ العاقلُ، وذهبَ عمرٌو الظريفُ، أن «العاقل» في المعنى هو «زيد»، و «الظريف» في المعنى هو «عمرو»؟ ولهذا لـمّا تنزّل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدأ، في الرفع، كما تتبع الصفة الموصوف. وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف، سواء كان العامل قويّاً أو ضعيفاً، فكذلك ههنا.

وأما قولهم: «إنّ المبتدأ يعمل في خبره» فسنذكر فساده، في الجواب عن كلمات الكوفيين.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنهما يترافعان، لأن كلَّ واحد منهما لا بدّ له من الآخر، ولا ينفكّ عنه» قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن ما ذكرتموه يؤدّي إلى مُحال. وذلك لأن العامل سبيلُهُ أن يُقدَّر قبل المعمول، وإذا قلنا: «إنهما يترافعان»، وجب أن يكون كلٌّ واحد منهما قبلَ الآخر. وذلك مُحال. وما يؤدّي إلى المحال محال.

والوجه الثاني: أن العامل في الشيء، ما دام موجوداً، لا يدخل عليه عامل غيره. لأن عاملاً لا يدخل على عامل. فلـمّا جاز أن يقال: كان زيد أخاك، وإنّ زيداً أخوك، وظننتُ زيداً أخاك، بَطَلَ أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر.

---

(١) الآية ٦ من سورة الأحزاب.

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم فيه، من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّا لا نُسلِّمُ أن الفعل بعد ((أيّاً ما)) و ((أينما)) مجزوم بـ ((أيّاً ما)) و ((أينما)). وإنما هو مجزوم بـ ((إنْ))، و ((أيّاما)) و ((أينما)) نابا عن ((إنْ)) لفظاً، وإن لم يعملا شيئاً [1].

والوجه الثاني: أنّا نسلّم أنها نابت عن ((إنْ)) لفظاً وعملاً. ولكن جاز أن يعمل كلّ واحد منهما في صاحبه، لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد. فجاز أن يجتمعا، ويعمل كلّ واحد منهما في صاحبه، بخلاف ما هنا.

والوجه الثالث: أنما عَملَ كلُّ واحد منهما في صاحبه، لأنه عامل، فاستحقّ أن يعمل. وأما ههنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر، نحو ((زيد أخوك))، اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية. والأصل في الأسماء ألاّ تعمل، فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم: ((إنّ الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة))، إلى آخر ما قرّروا، قلنا: قد بَيّنّا أن الابتداء عبارة عن العوامل اللفظية.

وقولهم: ((فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّي عن العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدمِ العوامل، وعدمُ العوامل لا يكون عاملاً)) قلنا: قد بَيّنّا وجه كونه عاملاً في دليلنا، بما يُغني عن الإعادة ههنا. على أن هذا يَلزَمكم في الفعل المضارع. فإنكم تقولون: ((يَرتفعُ بتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة)). وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّي عاملاً، في الفعل المضارع، جاز لنا أيضاً أن نجعل التعرّي عاملاً، في الاسم المبتدأ.

وحُكي أنه اجتمع أبو عُمر الجرميّ وأبو زكريّاء يحيى بن زياد الفرّاء، فقال الفرّاء للجرمي: أخبِرْني عن قولهم ((زيدٌ منطلقٌ)) لَمَ رفعوا زيداً؟[2] فقال له

---

(١) لعل الصواب: ولم يعملا شيئاً.

(٢) لعل المراد: بمَ رفعتم زيداً؟

الجرميُ: بالابتداء. قال له الفرّاء: ما معنى الابتداء؟ قال تعريتُه من العوامل. قال له الفرّاء: فأظهرْهُ. قال له الجرميّ: هذا معنًى لا يُظهَرُ. قال له الفرّاء: فمَثِّلْهُ إذاً. فقال الجرميّ: لا يَتمثَّلُ. فقال الفرّاء: ما رأيتُ كاليومِ عاملاً لا يُظهَرُ، ولا يَتمثَّلُ.

فقال له الجرميّ: أخبرني عن قولهم «زيدٌ ضربتُه» لَمَ رفعتم زيداً؟[1] فقال: بالهاء العائدة على «زيد». فقال الجرميّ: الهاء اسم، فكيف ترفع الاسمَ؟ فقال الفرّاء: نحن لا نُبالي من هذا، فإنا نجعل كلّ واحد من الاسمين- إذا قلت: زيد منطلق- رافعاً لصاحبه. فقال الجرميّ: يجوز أن يكون كذلك في «زيد منطلق»، لأن كلّ اسم منهما مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر. وأما الهاء في «ضربته» ففي محل النصب. فكيف ترفع الاسمَ؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على «زيد». قال الجرميّ: ما معنى العائد؟ قال الفراء: معنًى لايَظهَرُ. قال الجرميّ: أظهرْهُ. قال الفراء: لا يمكن إظهاره. قال الجرميّ: فمَثِّلْهُ. قال: لا يَتمثَّلُ. قال الجرميّ: لقد وقعتَ فيما فررتَ منه.

فحُكي أنه سُئل الفرّاء بعد ذلك، فقيل له: كيف وجدتَ الجرميَّ؟ فقال: وجدته آية. وسُئل الجرميُّ، فقيل له: كيف وجدتَ الفرّاء؟ فقال: وجدته شيطاناً.

وأما قولهم: «إنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكَّنات والحروف، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة» قلنا: أما المنصوبات فإنها لا يُتصوّر أن تكون مبتدأة، لأنها وإن كانت متقدّمة في اللفظ إلاّ أنها متأخّرة في التقدير. لأنّ كلّ منصوب لا يخلو إمّا أن يكون مفعولاً، أو مشبَّهاً بالمفعول. والمفعول لا بدّ أن يتقدّمه عامل لفظاً أو تقديراً، فلا تصحّ له رتبة الابتداء. وإذا

---

(١) لعل المراد: بِمَ رفعتم زيداً؟.

كانت هذه المنصوبات متقدّمة في اللفظ، متأخّرة في التقدير، لم يصحّ أن تكون مبتدأة، لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير.

وأما المسكَّنات، إذا ابتدئ بها، فلا تخلو إما أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير، أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير. فإن وقعت في اللفظ، دون التقدير، كان حكمها حكم المنصوبات لأنها في تقدير التأخير، وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا تخلو إما أن تستحقّ الإعراب في أول وضعها، أو لا تستحقّ الإعراب في أول وضعها.

فإن كانت تستحقّ الإعراب، في أول وضعها، نحو: مَنْ وكَمْ، وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون، فإنّا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء. وإنما لم يظهر اللفظ، لعلة عارضة منعت من ظهوره. وهي شَبَهُ الحرفِ، أو تضمُّنُ معنى الحرف.

وإن كانت لا تستحقّ الإعراب في أول وضعها، نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون، فإنّا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء، لأنها لا تستحقّ شيئاً من الإعراب في أول الوضع، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرفعَ لأنه نوع منه.

وهذا هو الجواب عن قولهم: «إنهم يبتدئون بالحروف، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة». وعدمُ عمله في محلّ، لا يقبل العمل، لا يدلّ على عدم عمله في محل يقبل العمل. ألا ترى أن السيف يقطع في محلّ، ولا يقطع في محلّ آخر؟ وعدمُ قطعه في محلّ لا يقبل القطع لا يدلّ على عدم قطعه في محلّ يقبل القطع، لأن عدم القطع في محلّ لا يقبل القطع إنما كان لنبوّه في المحلّ، لا لأن السيف غير قاطع. فكذلك ههنا، عدمُ عمل الابتداء في محلّ لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل. والله أعلم.

٣

مسألة

((أفعَل)) في التعجب

اسم هو أم فعل*

ذهب الكوفيون إلى أنّ ((أفعَلَ)) في التعجب نحو ((ما أحسَنَ زيداً)) اسمٌ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيُّ، من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرّف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف، لأن التصرّف من خصائص الأفعال. فلمّا لم يتصرّف، وكان جامداً، وجب أن يُلحق بالأسماء.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء. قال الشاعر[1] :

ياما أُمَيلِحَ غِزلاناً، شَدَنَّ، لَنا   مِن هؤُلَيّائكُنَّ الضّالِ، والسَّمُرِ

---

* الإنصاف: المسألة ١٥.

(١) كاهل الثقفي: دمية القصر ص ٢٩ والخزانة ١: ٤٥. وشدنَ الظبي: قوي واستغنى عن أمه. وهؤلياء: تصغير هؤلاء. والضال والسمر: ضربان من النبات.

فـ ((أميلـح)) تصغير ((أملـح)). وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر، وسَعة الكلام.[١]

قالوا: ولا يجوز أن يقال: ((إنّ فعل التعجب لزم طريقة واحدة، وضارع الاسم، فلحقه التصغير))، لأنّا نقول: هذا ينتقض بـ ((ليسَ)) و ((عسَى)). فإنهما لزما طريقة واحدة، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما. وأبلغ من هذا النقضِ وأوكدُ مثالُ ((أفعِلْ بهِ)) في التعجب. فإنه فعل لزم طريقة واحدة، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه تصحّ عينه. نحو: ما أقوَمَهُ وما أبيَعَهُ! كما تصحّ العين في الاسم، في نحو: هذا أقوَمُ منك، وأبيَعُ منك. ولو أنه فِعلٌ، كما زعمتم، لوجب أن تعلّ عينه بقلبها ألفاً، كما قلبت في الفعل، في نحو: قامَ وباعَ وأقامَ وأباعَ، في قولهم: أبَعتُ الشّيءَ، إذا عَرّضتَه للبيع. وإذا كان قد أُجريَ مُجرى الأسماء في التصحيح - مع ما دخله من الجمود، والتصغيرِ وجب أن يكون اسماً.

والذي يدل على أنه ليس بفعل، وأنه ليس التقدير فيه ((شيء أحسنَ زيداً))، قولُهم: ما أعظَمَ اللهَ! ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظَمَ اللهَ. واللهُ تعالى عظيمٌ، لا بجعل جاعلٍ. وقال الشاعر[٢]:

ما أقدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي، علَى شَحَطٍ، ... مَن دارُهُ الحَزنُ، مِمَّن دارُهُ صُولُ!

ولو كان التقدير كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه: شيء أقدرَ اللهَ. واللهُ تعالى قادرٌ، لا بجعلِ جاعلٍ.

(١) أي: النثر.
(٢) حندج بن حندج المري. شرح الحماسة للمرزوقي ص١٨٢٨. والشحط: البعد. والحزن وصول: موضعان.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصلَ بياء الضمير دَخلتْ عليه نونُ الوقاية، نحو: ما أحسَنَني عندَك، وما أظرَفَنِي في عينك، وما أعلَمنِي في ظنّك! ونون الوقايةِ إنما تدخل على الفعل، لا على الاسم. ألا ترى أنك تقول في الفعل: أرشدَني وأسعدَني وأبعدَني، ولا تقول في الاسم: مُرْشِدُني، ولا مُسْعِدُني؟ فأما قوله[1] :

* وليسَ حامِلَنِي إلاّ ابنُ حَمّالِ *

فمن الشاذّ الذي لا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه.

وإنما دخلت هذه النون على الفعل، لتقي آخره من الكسر، لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلاّ مكسوراً. وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها، وهي غير لازمة، فلأن يمنعوه من كسرة البناء، وهي لازمة، كان ذلك من طريق الأولى. فلمّا منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون، لتكون الكسرة عليها. فلو لم يكن «أفعَلَ» في التعجب فعلاً وإلاّ[2] لما دَخلتْ عليه نون الوقاية، كدخولها على سائر الأفعال.

اعترضوا على هذا بأن قالوا: نون الوقاية قد دخلت على الاسم، في نحو: قَدْنِي وقطْنِي، أي : حَسْبي. قال الشاعر[3] :

امتَلأَ الحَوضُ، وقالَ: قَطنِي ... مَهلاً، رُوَيداً! قَد مَلأتَ بَطنِي

ولا يدلّ ذلك على الفعلية، فكذلك ههنا.

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح، لأن «قدْني» و «قطني» من الشاذّ الذي لا يعرَّج عليه. فهو في الشذوذ بمنزلة «منّي» و «عنّي». وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على «قد» و«قط»، لأنك تقول: قدْكَ من كذا، وقطْك من كذا، أي :

(١) عجز بيت. الخزانة ٢ : ١٨٥.
(٢) كذا، وإسقاط «وإلا» واجب.
(٣) اللسان والتاج (قطط).

اكتفِ به. فتأمر بهما كما تأمر بالفعل. فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما. على أنهم قالوا: «قَطِي» و «قَدِي»، من غير نون، كما قالوا: «قطني» و «قدني» بالنون. قال الشاعر[١]:

قَدنِيَ مِن نَصرِ الخُبَيبَينِ، قَدِي ليسَ الإمامُ بالشَّحيحِ، المُلحِدِ

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال «ما أكرَمِي» بحذف النون، كما يقال «ما أكرمني» !كما يقال: قدْني وقدِي. فلمّا لم يجز ذلك بانَ الفرق بينهما.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن «أفعَلَ» في التعجب فعل أنه يَنصب المعارفَ والنكراتِ. و «أفعل» إذا كان اسماً لا ينصب إلاّ النكرات خاصة، على التمييز، نحو قولك: زيد أكبرُ منك سِنّاً، وأكثرُ منك علماً. ولو قلت: زيد أكبرُ منك السنَّ، أو أكثرُ منك العلمَ، لم يجز. ولمّا جاز أن يقال: ما أكبرَ السنَّ له، وما أكثرَ العلمَ له! دلّ على أنه فعل.

اعترضوا على هذا بأن قالوا: قد ادّعيتم أن «أفعَل» إذا كان اسماً لا ينصب إلاّ النكرة، وقد وجدنا العرب قد أعملتْه في المعرفة. قال الحارث بن ظالم[٢]:

فما قَومِي بِثَعلبةَ بنِ بَكرٍ ولا بِفَزارةَ، الشُّعرِ الرِّقابا

فنصب الرقاب بـ «الشُّعْر» وهو جمع «أشْعَر»[٣]. ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحده، لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل، لأن الفعل لا يُجمع. وإذا بعُدَ عن مشابهة الفعل بعُدَ عن العمل. وإذا عمل جمعُ «أفعَل» مع بعده عن العمل، فالواحد أولى أن يعمل. وقال الآخر[٤]:

ونأخُذُ، بَعدَهُ، بِذِنابِ عَيشٍ أجَبَّ الظَّهرَ، لَيسَ لَهُ سَنامُ

(١) حميد الأرقط. الخزانة ٢: ٤٥٣. والخبيبان: عبد الله بن الزبير وابنه خبيب.

(٢) شرح اختيارات المفضل ص ١٣٣٥. وثعلبة وفزارة: قبيلتان من ذبيان. والرواية: بثعلبة بن سعدٍ.

(٣) الأشعر: الكثير الشعر.

(٤) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٣٢. والذناب: الطرف. والأجب: المقطوع السنام.

فنصب الظهر بـ «أجَبّ»، وقال الآخر[١]:

وَلَقَـد أغتَـدِي، ومـا صَقَـعَ الدِّيـ ـكُ، علَى أدهَـمٍ، أجَـشَّ الصَّهِيـلا

وما اعترضوا به ليس بصحيح. أما بيت الحارث بن ظالم:

* ولا بِفَزارةَ، الشُّعرِ الرِّقابا *

فقد رُوي «الشُّعرَى رِقابا». حكى ذلك سيبويه[٢] عن أبي الخطاب[٣]، عن بعض العرب، أنهم ينشدون البيت كذلك. على أنا، وإن لم ننكر صحة ما رويتموه، فلا حجة لكم فيه، لأنه من باب: الحسنِ الوجهِ، والحسانِ الوجوهِ. وقد قالوا: «الحَسَنُ الوجهَ» بنصب «الوجه» تشبيهاً بـ «الضاربِ الرَّجلَ»، كما قالوا: «الضاربُ الرَّجلِ» بالجرّ تشبيهاً بـ «الحسنِ الوجهِ». وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه، فلمّا كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز، فبان أنَّ ما عارضتم به ليس بشيء.

وأما قول النابغة:

* أجَبَّ الظَّهرَ، لَيسَ لَهُ سَنامُ *

بفتحهما فقد رُوي «أجبِّ الظَّهرِ» بجرّهما، وروي «أجَبَّ الظَّهرُ» برفع الظهر لأنه فاعل. والتقدير فيه عندنا: أجبَّ الظَّهرُ منه. وعندكم الألف واللام قامتا مقام الضمير العائد، فلا حجة لكم في هذا البيت. والجرّ فيهما هو القياس. وإن صحت رواية النصب فيكون على التشبيه بالمفعول، على ما بيّنا في البيت الأول، لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز، على ما ذهبتم إليه.

(١) أسرار العربية ص ١٩٩. وصقع: صاح. والأدهم: الفرس الأسود.
(٢) الكتاب ١: ١٠٣.
(٣) وهو الأخفش الأكبر.

ولئن سلّمنا[١]، على قول بعض البصريين - وهو الجواب على جميع ما احتججتم به، لأنكم إذا قدّرتم أن الألف واللام فيه زائدة[٢] فهو عندكم نكرة- فإذاً[٣] ما عَمِلَ في معرفة. وإنما عمل في نكرة. والخلاف ما وقع في أنّ «أفعل» تعمل في النكرة، وإنما وقع الخلاف في أنها تعمل في المعرفة.

وأما قول الآخر:

* علَى أدهَمٍ، أجَشَّ الصَّهِيلا *

فالوجه جرُّ «الصهيلا». إلاّ أنه نصبه على التشبيه بالمفعول، أو على زيادة الألف واللام، على ما قدّمنا.

ثم لو سلّمنا لكم صحة ما ادعيتموه في هذه الأبيات، وأجريناها في ذلك مُجرى «ما أحسَنَ الرَّجلَ»! فهل يمكنكم أن تُوجِدُونا «أفعَلَ» [٤] وصفاً نصب اسماً مضمراً أو علماً أو اسماً من أسماء الإشارة؟ وإذا لم يمكن ذلك، ووجدنا «أفعلَ» في التعجب يعمل في جميع أنواع المعارفِ النصبَ، دلّ على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الاسمية.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل ماض أنّا وجدناه مفتوح الآخِر، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه، لأنه لو كان اسماً لارتفع، لكونه خبراً لـ «ما» على كلا المذهبين. فلمّا لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماض.

اعترضوا على هذا، من وجهين: أحدهما: أنهم قالوا: ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة، لأن التعجب أصله الاستفهام. ففتحوا آخر «أفعلَ» في التعجب، ونصبوا «زيداً» فرقاً بين الاستفهام والتعجب. والثاني: أنهم قالوا:

---

(١) يريد: لئن سلمنا بزيادة الألف واللام.

(٢) كذا لأن الألف واللام كلمة واحدة.

(٣) زاد الفاء في جواب القسم المقدر قبل «لئن»، أو جعل الجواب لـ «إن».

(٤) يقال: أوجده مطلوبه، إذا أظفره به وجعله يجده.

إنما فتح آخر ((أفعل)) في التعجب، لأنه مبنيّ لتضمُّنه معنى حرف التعجب، لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف، كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمنّي والترجّي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء، إلى غير ذلك. إلاّ أنهم لـمّا لم ينطقوا بحرف التعجب، وضمّنوا معناه هذا الكلام، استحقّ البناء. ونظير هذا أسماءُ الإشارة. فإنها بُنيت لتضمّنها معنى الإشارة، وإن لم ينطق به. فكذلك ههنا.

وما اعترضوا به ليس بصحيح. أما قولهم ((إنّ التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر أفعل في التعجب، للفرق بين الاستفهام والتعجب)) فمجرّد دعوى لا يقوم عليها دليل، إلاّ بوحي وتنزيل. وليس إلى ذلك سبيل، مع أنه ظاهر الفساد والتعليل، لأنّ التفريق بين المعاني لا يُوجب إزالة الإعراب عن وجهه في وضع ما، فكذلك ههنا، ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب، والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب. فلا يصح أن يكون أصلاً له.

وأما قولهم: ((إنه بُني لتضمّنه معنى حرف التعجب، وإن لم ينطق به)) فكذلك نقول: كان يجب أن يوضع له حرف، كما وضع لغيره من المعاني. ولكن لـمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنوا ((ما)) معنى حرفه، فبنوها كما ضمّنوا ((ما)) الاستفهامية معنى الهمزة، وضمّنوا ((ما)) الشرطية معنى ((إن)) التي وضعت للشرط، وبنوهما وإن لم يكن للكلمة التي بعدهما تعلُّق بالبناء. فكذلك ما بعد ((ما)) التعجبية، لا يكون له تعلق بالبناء. فبان بذلك فساد اعتراضهم، وأنه إنما فُتح لأنه فعل ماضٍ، على ما بيّنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: ((الدليل على أنه اسم أنه [جامد] لا يتصرّفُ)) قلنا: عدم تصرّفه لا يدلّ على أنه اسم. فإنّا أجمعنا على أن ((ليسَ)) و ((عسَى)) فعلان، ومع هذا فإنهما لا يتصرّفان. وإنما لم يتصرّف فعل التعجب لوجهين:

أحدهما: أنهم لـمّا لم يضعوا للتعجب حرفاً، يدلّ عليه، جعلوا له صيغة لا تختلف، لتكون أمارة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مضمّن معنًى ليس في أصله.

والثاني، وهو الصحيح: أنما لم يتصرّف لأن المضارع يحتمل زمانين: الحالَ والاستقبالَ، والتعجبُ إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يُتعجَّبُ من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن. فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال، لئلاّ يصير اليقين شكّاً. وأما قولهم: ما أملَحَ ما يَخرُجُ هذا الغلامُ! وما أطوَلَ ما يكونُ هذا! فلا يقال ذلك حتى يُرى مَخِيلةُ[1] ذلك. فدلّك ما رأيتَ في وقتك، على ما يكون بعد ذلك، فكأنك قد شاهدته موجوداً. ولمّا كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكرهَ، لأنه لا يختصّ زماناً بعينه. فلهذا منعوه من التصرّف، وعدمُ التصرّف لا يدلّ على أنه اسم، كما قلنا في: ليس وعسى.

وأما قولهم: «إنه يُصغّر، والتصغير من خصائص الأسماء» فنقول: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن التصغير، في هذا الفعل، ليس على حدّ التصغير في الأسماء. فإن التصغير، على اختلاف ضروبه- من التحقير كقولك: رُجَيلٌ، والتقليل كقولك: دُرَيهماتٌ، والتقريب كقولك: قُبيلَ المَغربِ، والتعطّف كقوله، صلّى الله عليه وسلّم: أصيَحابي أُصيحابي، والتعظيم كقول الشاعر[2] :

وكُلُّ أُناسٍ سَوف تَدخُلُ، بَينَهُم دُوَيهِيَةٌ، تَصفَرُّ مِنها الأنامِلُ

يريد «الموت»، ولا داهية أعظم من الموت، والتمدُّح كقول الحُباب بن المنذر، يوم السَّقيفة: «أنا جُذَيلُها[3] المُحكَّك، وعُذَيقُها[4] المُرجَّب»[5] – فإنه يتناول

(١) المخيلة: الظنّ.

(٢) لبيد. ديوانه ص ٢٥٦. وتصفر الأنامل: كناية عن الموت.

(٣) الجذيل: تصغير الجذل. وهو عود ينصب للإبل الجربى، تحتك به.

(٤) العذيق: تصغير عِذق. وهو الغصن له شعب.

(٥) المرجب: الذي شدت أغصانه بالخوص، لئلا ينفضها الهواء.

الاسم لفظاً ومعنًى، والتصغير اللاّحق فعلَ التعجبِ إنما يتناوله لفظاً لا معنًى، من حيث كان متوجِّهاً إلى المصدر.

وإنما رفضوا ذكر المصدر ههنا، لأن الفعل إذا أزيل عن التصرّف لا يؤكّد بذكر المصدر، لأنه خرج عن مذهب الأفعال. فلمّا رفضوا المصدر، وآثروا تصغيره، صغروا الفعل لفظاً، ووجَّهوا التصغير إلى المصدر. وجاز تصغير المصدر، بتصغير فعله، لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره، لأنه يدلّ عليه بلفظه. ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وإن لم يجر له ذكر. قال الله تعالى: ﴿ولا يَحسَبَنَّ الَّذِينَ يَبخَلُونَ بما آتاهُمُ اللهُ مِن فَضلِهِ هُوَ خَيراً لَهُم﴾[1] . قوله ((هو)) ضمير للبخل، وإن لم يكن مذكوراً، لدلالة ((يبخلون)) عليه. ومنه قولهم: من كَذَبَ كان شرّاً له. أي: كان الكذبُ شرّاً له. ومنه قول الشاعر[2] :

إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى، إلَيهِ وخالَفَ، والسَّفِيهُ إلى خِلافِ

يريد: جَرى إلى السَّفَه. وهذا كثير في كلامهم. فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر، وإن لم يجر له ذكر، استغناء بذكر فعله، فكذلك يجوز أن يتوجّه التصغير اللاّحقُ لفظَ الفعل، إلى مصدره، وإن لم يجر له ذكر.

ونظير هذا إضافتهم أسماءَ الزمان إلى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿هذا يَومُ يَنفَعُ الصّادِقِينَ صِدقُهُم﴾[3] ، وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة. وإنما جاز ذلك، لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره، من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره. فالتقدير فيه: هذا يومُ نفعِ الصادقين صِدقُهم. وإنما خصّوا أسماء الزمان[4] بهذه الإضافة، لما بين الزمان والفعل من المناسبة، من حيث اتفقا

(١) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران.

(٢) الخزانة ٢: ٣٨٤.

(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٤) ويضاف من أسماء المكان أيضاً: حيث أينما أنّى الشرطية، وانظر شرح الكافية ٢: ١٠٣.

في كونهما عَرَضَين، وأنّ الزمان حركات الفلك، كما أنّ الفعل حركة الفاعل. وكما أنّ هذه الإضافة لفظية، فكذلك التصغير اللاّحق فعلَ التعجب لفظيّ. وكما أنّ هذه الإضافة لا اعتداد بها، فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به.

والوجه الثاني: أنما دخله التصغير، حملاً على باب «أفعَلَ» الذي للمفاضلة، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة. ألا ترى أنك تقول «ما أحسنَ زيداً»! لمن بلغَ الغاية في الحسن، كما تقول «زيدٌ أحسنُ القومِ» فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن، وتفضله عليهم؟ فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز «ما أُحَيسِنَ زيداً» و«ما أُميلِحَ غِزلاناً»! كما تقول: غلمانك أُحيسِنُ الغِلمانِ، وغِزلانُك أُميلِحُ الغِزلانِ.

ولهذه المشابهة، حملوا «أفعَلُ منك» و «هو أفعلُ القومِ» على قولهم «ما أفعلَه»! فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع منهما ما امتنع منه. ألا ترى أنك لا تقول: هو أعرجُ منك، ولا أعرجُ القومِ، لأنك لا تقول: ما أعرَجَهُ! وتقول: هو أقبحُ عَرَجاً منك، وهو أقبحُ القومِ عَرَجاً، كما تقول: ما أقبحَ عَرَجَهُ! وكذلك لا تقول: هو أحسَنَ منك حُسناً، فتؤكده بذكر المصدر، لأنك لا تقول: ما أحسنَ زيداً حُسناً؟ فأما قولهم «أَلَجُّ لجاجةً من الخُنفَساءِ» وما أشبهه فمنصوب على التمييز.

والوجه الثالث: أنما دخله التصغير لأنه أُلزِمَ طريقة واحدة، فأشبه بذلك الأسماءَ، فدخله بعض أحكامها. وحمل الشيء على الشيء، في بعض أحكامه، لا يخرجه على أصله. ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً. وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج عن كونه فعلاً؟ فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبهاً بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلاً.

وأما ما ذكروه من «ليسَ وعسَى» فالكلام عليه من أربعة أوجه:

أحدهـا: أنّ «ليسَ» و «عسَى» وإن كانـا قـد أشـبها فعـل التعجـب، في سـلب التصرّف، فإنهما قد فارقاه من وجهين: أحدهما أنهما يرفعان الظاهرَ والمضمرَ، كما ترفعهما الأفعال المتصرّفة، فبعدا عن شَـبَه الاسـم. و «أفعَـل» في التعجـب إنّما يرفـع المضمر[١] دون الظاهر، فقرب من الاسم الجامد. فلهذا دخله التصغير دونهما.

والثـاني: أنّ «ليسَ» و «عسَى» وُصِـلا بضمـائر المتكلمِـينَ، والمخـاطَبينَ، والغائبينَ. نحو: لستُ ولستُم وليسُوا، وعسَـيتُ وعسَـيتُم وعسَـوا، كمـا تتصـل بالأفعال المتصرّفة. و «أفعل» في التعجب أُلزِمَ ضمير الغيبة، لا غير. فلـمّا تصرّف «ليسَ» و «عسَى» في الاتصال بضمائر الأفعـال الماضيـة هـذا التصـرّف، وأُلـزم هـذا الفعل في الإضمار وجهاً واحداً، جاز أن يدخله التصغير دونهما.

والثالث: أن «ليس» و «عسَى» لا مصدر لهما من لفظهمـا، يتـنزَّلُ[٢] اللفـظ بهما منزلة اللفظ بـه، والتصغير هنـا في الحقيقـة للمصـدر. فـإذا لم يكـن لهمـا مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما، بخلاف فعل التعجب، فـإن لـه مصـدراً مـن لفظه، نحو الحُسن والمَلاحة، وإن لم يكن جارياً عليه، علـى مـا يقتضيـه القيـاس. فقام تصغيره مقام تصغير مصدره. فبان الفرق بينهما.

والرابع: أنّ «ليسَ» و «عسَى» لا نظير لهما من الأسماء، يُحملان عليه، كمـا حُمل «ما أفعَلَهُ» على «أفعَـل» الـذي للمفاضلـة. فيُحمـلُ «مـا أحسَـنَهم» علـى قولهم «هو أحسنُهم»، فبان الفرق بينهما.

فإن قالوا: هذا بطَل بـ «نعمَ» و «بئسَ» . فإنهمـا للمبالغـة في المـدح والـذم، كما أن التعجب موضوع للمبالغـة، وإنهمـا لا يتصرّفـان، ومـع هـذا فـلا يجـوز

---

(١) وهذا هو ثاني الوجهين اللذين فارق «أفعل» فيهما «ليس» و «عسى». وإلاّ دخل ثـاني الوجهـين في ثاني الأوجه الأربعة.

(٢) في المطبوعة: فتنزل.

تصغيرهما. قلنا: هذا الإلزام على مذهبكم ألزم، لأنهما عندكم اسمان كـ ((أفعلَ)) في التعجب. فهلاّ جاز فيهما التصغير كما جاز فيه.

فإن قلتم: إنّ ذلك لم يُسمع من العرب. قلنا كما قلتم، ثم فرّقنا بينهما. وذلك أنهما، وإن كانا لا يتصرّفان، فهما أشبه منه[1] بالأفعال المتصرّفة. وذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: اتصال الضمير بهما، على حدّ اتصاله بالفعل المتصرّف، نحو قولهم: نِعْما رَجلَينِ، ونِعْمُوا رِجالاً!

والثاني: اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو : نِعمَتِ المرأةُ، وبئستِ الجاريةُ!

والثالث: أنهما يرفعان الظاهر والمضمر، كالفعل المتصرّف.

فلمّا قربا من الفعل المتصرّف هذا القرب بعدا من الاسم. فلهذا لم يجز تصغيرهما، بخلاف فعل التعجب، على ما بيّنا.

وأما مثال ((أفعِلْ بهِ)) فإنما لم يجز تصغيره، لأنه لا نظير له في الأسماء، إلاّ ((أصبِعٌ)).[2] وهي لغة رديئة في ((إصبَع)). وفيها سبع لغات، فُصحاهنّ إصبَع بكسر الهمزة وفتح الباء، ثم أُصبَع بضم الهمزة وفتح الباء، ثم أَصبَع بفتح الهمزة والباء، ثم أُصبُع بضم الهمزة والباء، ثم إصبِع بكسر الهمزة والباء، ثم أَصبِع بفتح الهمزة وكسرالباء، ثم أُصبُوع.

وإذا لم يكن له في كلامهم نظير، سوى هذا الحرف في لغة رديئة، باعده ذلك من الاسم، فلم يجز فيه التصغير. ألا ترى أنّ وزن الفعل الذي يَغلِبُ عليه، أو يخصُّه، أحدُ الأسباب المانعة من الصرّف؟ فإذا كان الاسم يقرب من الفعل،

(١) منه أي: من الاسم.

(٢) وجاء أيضاً: أبزِن. وهو وعاء للماء من صُفر. وقيل: إنه معرّب. التاج (بزن).

لمجيئه على بعض أبنيته، حتى يكون ذلك علّة مانعة له من الصّرف، فكذلك الفعل يبعد عن الاسم، لمخالفته له في البناء. هذا مع أنّ لفظَه لفظُ الأمر، والأمرُ يختصّ به الفعل. فأما ما جاء، من الأسماء، مضمّناً معنى الأمر، نحو: صَهْ ومَهْ، وما أشبه ذلك، فإنه أُقيم مَقام الأفعال، وهي الأصل في الأمر. وإنما فعلوا ذلك توخّياً للاختصار، لئلاّ يُفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث، الذي يظهر في الفعل، نحو: اسكُتا واسكتُوا واسكُتْنَ، وما أشبه ذلك.

وأما قولهم: «الدليل على أنه اسم تصحيحُ عينه في : ما أقوَمَهُ، وما أبيَعَهُ»! قلنا: التصحيح حصل له، من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب «أفعَل» الذي للمفاضلة. فصُحّح كما صحّح، من حيث إنه غلب عليه شَبَه الأسماء، بأن أُلزِمَ طريقة واحدة، والشَّبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله. ألا ترى أنّ الأسماء التي لا تنصرف لـمّا غلب عليها شَبَه الفعل مُنِعت الجرّ والتنوين، كما مُنعهما الفعل، ولم تخرج بشَبهها للفعل على أن تكون أسماء؟ فكذلك ههنا تصحيح العين، في نحو «ما أقوَمَهُ» و «ما أبيَعَهُ»! لا يخرجه عن أن يكون فعلاً.

على أنّ تصحيحه غير مستنكر، في كلامهم. فإنه قد جاءت أفعال متصرّفة مصحّحة، في نحو قولهم: أغيَلَتِ[١] المرأة، وأغيَمَتِ السّماءُ، واستَنوَقَ الجَمَلُ، واستَيْسَتِ الشّاةُ، واستَحْوَذَ يَستحْوِذُ. قال الله تعالى ﴿استَحْوَذَ عَلَيهِمُ الشَّيطانُ﴾[٢]، وقال تعالى﴿ أَلَم نَستَحْوِذْ عَلَيكُم ونَمنَعْكُم مِنَ المُؤمِنِينَ﴾؟[٣] وقد قرأ الحسن البصري: ﴿حَتَّى إذا أَخَذَتِ الأَرضُ زُخرُفَها وأَزْيَنَتْ﴾[٤] على وزن «أفْعَلَتْ»، ونحو قولهم: استَصوَبْتُ وأجْوَدْتُ وأطْوَلتُ. قال الشاعر:[٥]

---

(١) أغيلت: أرضعت وهي حامل.
(٢) الآية ١٩ من سورة المجادلة.
(٣) الآية ١٤١ من سورة النساء.
(٤) الآية ٢٤ من سورة يونس.
(٥) المرار الفقعسي. الخزانة٤ : ٢٨٧.

صَدَدتِ، وأطوَلْتِ الصُّدُودَ، وقَلَّما وِصالٌ، علَى طُولِ الصُّدُودِ، يَدُومُ!

وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة، تنبيهاً على الأصل، مع بعدها عن الاسم، فما ظنُّك بالفعل الجامد الذي لا يتصرّف؟

فإن قالوا: التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ، وتصحيح «أفعل» في التعجب قياس مطَّرد. قلنا: قد جاء التصحيح في الفعل المتصرّف، على غير طريق الشذوذ. وذلك نحو تصحيح: حَوِلَ وعَوِرَ وصَيِدَ، حملاً على: احوَلَّ واعوَرَّ واصيَدَّ. وكذلك جاء التصحيح أيضاً في قولهم: اجتَوَرُوا واعتَوَنُوا، حملاً على: تَجاوَرُوا وتَعاوَنُوا. فكذلك أيضاً ههنا، حُمل «ما أقوَمَهُ» «وما أبيَعَهُ» على: هذا أقوَمُ منك، وأبيعُ منك.

ومع هذا، فلا ينبغي أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه، لأن «أفعِلْ بهِ» قد جاء مصحَّحاً، وهو فعل. فكما [١] أن التصحيح في قولهم: أقوِمْ بهِ! لا يخرجه عن كونه فعلاً، فكذلك التصحيح في «ما أفعَلَهُ»! لا يخرجه عن كونه فعلاً.

وأما قولهم: لو كان التقدير فيه: شيءٌ أحسَنَ زيداً، لوجب أن يكون التقدير في قولنا «ما أعظَمَ اللهَ»: شيء أعظمَ اللهَ. واللهُ تعالى عظيم لا بجعلِ جاعلٍ. قلنا: معنى قولهم «شيء أعظَمَ اللهَ» أي: وَصَفَهُ بالعَظمة، كما يقول الرجل، إذا سمع الأذان: كبَّرتَ كبيراً وعَظَّمتَ عظيماً، أي: وَصفتَهُ بالكِبرياءِ والعَظمة، لا صَيَّرتَهُ كبيراً عظيماً. فكذلك ههنا.

ولذلك «الشيء» ثلاثة معان: أحدها أن يُعنى بالشيء من يعظِّمه من عباده. والثاني أن يُعنَى بالشيء ما يدلّ على عظمة الله - تعالى - وقدرته، من مصنوعاته. والثالث أن يُعنَى به نفسُه، أي: أنه عظيم لنفسه، لا لشيء جعله عظيماً، فرقاً بينه وبين خلقه.

---

(١) في المطبوعة: كما.

وحُكي أنّ بعض أصحاب أبي العبّاس محمد بن يزيد المبرد قَدِم من البصرة إلى بغداد، قبل قدوم المبرد إليها، فحضر في حلقه أبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، فسئل عن هذه المسألة، فأجاب بجواب أهل البصرة، وقال: التقدير في قولهم «ما أحسنَ زيداً»: شيءٌ أحسنَ زيداً. فقيل له: ما تقول في قولنا «ما أعظمَ اللهَ!» ؟ فقال: شيء أعظَمَ اللهَ. فأنكروا عليه وقالوا: هذا لا يجوز لأن الله - تعالى- عظيم لا بجعلِ جاعلٍ. ثم سَحَبُوه من الحلْقة وأخرجوه. فلمّا قَدِمَ المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال، فأجاب بما قدّمنا من الجواب. فبان بذلك قبحُ إنكارهم عليه، وفسادُ ما ذهبوا إليه.

وقيل: يحتمل أن يكون قولنا «شيء أعظَمَ اللهَ» بمنزلة الإخبار أنه عظيم، لا على معنى: شيء أعظمه. فإن الألفاظ الجارية عليه- سبحانه- يجب حملها على ما يليق بصفاته. ألا ترى أن «عسَى» و «لعلّ» فيهما طرف من الشكّ، ولا يحمل في حقّه - سبحانه- على الشكّ؟ وكذلك الامتحانُ يحمل منّا على معان تَستحيل في حقّه، سبحانه. إلى غير ذلك، مما لا يُحصَى كثرةً. فكذلك ههنا يكون المراد بقولهم «ما أعظَمَ اللهَ» الإخبار أنه عظيم، لا شيءٌ جعله عظيماً، لاستحالته، وإن كان ذلك يقدّر في غيره، لجوازه وعدم استحالته.

وأما قول الشاعر(١) :

ما أقدَرَ اللهَ أن يُدنِيْ، علَى شَحَطٍ، مَن دارُهُ الحَزنُ، مِمَّن دارُهُ صُوُلُ!

فإنه، وإن كان لفظه لفظ تعجب، فالمراد به المبالغة في وصف الله- تعالى- بالقدرة، كقوله تعالى: ﴿فلْيَمدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مَدّاً﴾(٢) ، فجاء بصيغة الأمر، وإن لم يكن في الحقيقة أمراً، لامتناع ذلك في حقّ الله، تعالى. وإن شئتَ قدّرتَه تقدير «ما أعظَمَ اللهَ»، على ما بيّنا. والله أعلم.

---

(١) انظر ص ١١٣.

(٢) الآية ٧٥ من سورة مريم.

٤

مسألة

لام ((لعلّ)) الأولى

زائدة هي أم أصلية*

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في ((لعلّ)) أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: ((إنّ اللام أصلية))، لأنّ ((لعلّ)) حرف، وحروفُ الحروفِ كلُّها أصلية، لأن حروف الزيادة التي هي : الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام، والتي يجمعها قولك: ((اليوم تنساه)) و ((لا أُنسيتموه)) و ((سألتمونيها))، إنما تختصّ بالأسماء والأفعال. فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف، على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية، في كل مكان على كل حال. ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلاّ زائدة أو منقلبة، ولا يجوز أن يحكم عليها في ((ما)) و ((لا)) و ((يا)) بأنها زائدة أو منقلبة؟ بل نحكم عليها بأنها أصلية، لأن الحروف لا يدخلها ذلك. فدلّ على أن اللام أصلية.

---

* الإنصاف: المسألة ٢٦.

والذي يدلُّ، على ذلك أيضاً، أن اللام خاصّةً لا تكاد تُزاد، فيما يجوز فيه الزيادة إلاّ شاذاً، نحو: زَيدَلٌ [١] وعَبْدلٌ [٢] وفَحْجلٌ [٣]، في كلمات معدودات. فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة، إلاّ على طريق الشذوذ، فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟

وأما البصريون فاحتجوا، بأن قالوا: إنما قلنا «إنها زائدة»، لأنّا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية عن اللام. قال نافع بن سعد الطائيّ [٤]:

وَلَستُ بِلَوّامٍ، عَلَى الأمرِ، بَعدَما ... يَفُوتُ، ولكِن عَلَّ أنْ أتَقَدَّما

أراد «لعلّ». وقال العُجير السَّلوليّ [٥]:

لَكَ الخَيرُ، عَلِّلْنا بِها، عَلَّ ساعةً ... تَمُرُّ، وسَهواءً مِنَ اللَّيلِ يَذهَبُ

وقال الآخر [٦]

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهرِ، أو دُولاتِها ... يُدِلْنَنا اللَّمّةَ، مِن لَمّاتِها

وقال الآخر [٧]:

ولا تُهِينَ الفَقِيرَ، عَلَّكَ أنْ ... تَركَعَ يَوماً، والدَّهرُ قَد رَفَعَهْ

وقال الآخر [٨]:

* يا أبَتا، عَلَّكَ، أو عَساكا *

---

(١) زيدل: زيد.
(٢) عبدل: عبد.
(٣) الفحجل: الأفحج.
(٤) اللسان والتاج (لعل).
(٥) السهواء: الصدر.
(٦) الخصائص ١: ٣١٦. والدولات: جمع دولة. وهي التعاقب. وفي المطبوعة: تُدِلْننا.
(٧) الأضبط بن قريع. الخزانة ٤: ٥٨٨.
(٨) رؤبة. ديوانه ١٨١.

وقالت أم النُّحيف، وهو سعد بن قُرط[١] :

تَرَبَّصْ بِها الأيّامَ، عَـلَّ صُرُوفَهـا ستَرمِي بِها، في جـاحِمٍ، مُتَسَعِّرِ

أراد «لعلّ».

فلـمّا وجدناهم يستعملونها عارية عن اللاّم، في معنى إثباتها، دلّنا ذلك على أنها زائدة. ألا ترى أنّا حكمنا بأنّ اللاّم في : زَيدَل وعَبْدَل وأُولالك، وما أشـبه ذلك، زائدةٌ لأنا نقول في معنـاه: زَيـد وعبـد وأُولاك، وحكمنـا بـأنّ الهمـزة في «النّئدُلان» – وهو الكابوس- زائدة لأنا نقول في معناه: النِّيدُلان، من غير همز، وكذلك بأن النون في «عَرَنْتُن»[٢] زائدة، لأنا نقول في معناه: عَرَتُن، بغير النـون الأولى. إلى غير ذلك من الشواهد؟ فكذلك ههنا.

والذي يدلّ على أنها زائدة أنّ هـذه الأحـرف- نعـني «إنّ» وأخواتهـا- إنمـا عملت النصـب والرفـع لشـبه الفعـل، لأن «أنَّ» مثـل «مَـدَّ»، و «ليـتَ» مثـل «ليسَ»، و «لكنَّ» أصلها «كِنَّ» رُكبّت معها «لا» كما ركبت «لـو» مـع «لا» فقيل: «لكنّ»، و «كأنّ» أصلها «إنّ»[٣] أُدخلت عليها كاف التشـبيه. فكذلـك «لعلّ» أصلها «عَلَّ»، وزيدت عليها اللاّم. إذ لو قلنا: إنّ اللاّم أصلية في «لعلّ»، لأدّى ذلك إلى ألاّ تكون «لعلّ» على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية، لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب: فَعَلَ كضَرَبَ، وفَعُلَ كمَكُثَ، وفَعِلَ كعَلِمِ. وأما الرباعية فليس لها إلاّ وزن واحد، وهو فَعْلَلَ، نحو : دَحرَجَ، وسَرهَفَ[٤]. فكـان يؤدّي إلى أن يبطل عملها.

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ١٨٦٢ وللتـبريزي ٣٥٣:٤ والخزانـة ٤٣٢:٤. والجـاحم: الجمـر الشـديد الاشتعال.والمتسعر: الملتهب. وسيعبر المؤلف عن الشاعرة بالمذكر في قوله: أراد.

(٢) العرنتن: ضرب من الشجر.

(٣) في المطبوعة: أنّ.

(٤) سرهف: أحسن الغذاء.

فوجب أن يحكم بزيادتها، لتكون على وزن الفعل، كسائر أخواتها. فصارت بمنزلة زيادة ((لا)) والكاف في ((لكنّ)) عندكم. فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة ((لا)) والكاف في ((لكنّ))، وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة، فلأن يجوز أن يحكم ههنا بزيادة اللاّم، وهي حرف من حروف الزيادة، كان ذلك من طريق الأَولى.

والصحيح، في هذه المسألة، ما ذهبَ إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: ((إنّا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم بغير لام))، بدليل ما أنشدوه من الأبيات؛ قلنا: إنّما حذفت اللام من ((لعلَّ)) كثيراً في أشعارهم، لكثرتها في استعمالهم. ولهذا تَلعَّبتِ العربُ بهذه الكلمة فقالوا: لعلّ ولعلْنَ ولعَنَّ بالعين غيرَ معجمة، قال الشاعر[1] :

حَتّى يَقُولَ الجاهِلُ، المُنَطِّقُ: لَعَنَّ هذا، مَعَهُ، مُعلَّقُ

ولغَنَّ بالغين معجمةً. وأنشدوا[2] :

ألا يا صاحِبَيَّ، قِفا، لَغنَّا نَرَى العَرَصاتِ، أو أَثَرَ الخِيامِ

ورَعَنَّ وعَنَّ وغَنَّ ولغَلَّ وغَلَّ، [ولعاءَ[3] . قال الشاعر[4] :

لَعاءَ اللهَ فَضَّلَهُ، عليكم بِشَيءٍ، أنَّ أمَّكُمُ شَرِيمُ

وقال الآخر:

أَرَى شِيبةَ القُفُولِ، ولَستُ أدرِي لَعاءَ اللهَ يَجعَلُهُ قُفُولا]

فلمّا كثرت هذه الكلمات، في استعمالهم، حذفوا اللاّم لكثرة الاستعمال. وكان حذف اللاّم أولى من العين، وإن كان أبعد من الطرف، لأنه لو حُذف

(١) الخزانة ٤:٣٦٩.

(٢) للفرزدق. ديوانه ص ٨٣٥. والعرصات: جمع عرْصة. وهي وسط الدار.

(٣) ما بين معقوفين تتمة من الخزانة ٤:٣٦٩.

(٤) الجنى الداني ص٥٨٤. والشريم: التي صار مسلكاها واحداً.

العين لأدّى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات، فيؤدّي ذلك إلى الاستثقال لأجل اجتماع الأمثال، أو لأن اللاّم تكون في موضعٍ ما من حروف الزيادة، وليس العين كذلك.

والذي يدلّ على اعتبار ذلك أنهم جوّزوا في تكسير ((فَرَزدَق)) وتصغيره: فَرازِقُ وفُرَيزِقٌ، بحذف الدال، ولم يجوزوا في تكسير ((جحمرش))(١) وتصغيره: جَحامشُ وجُحيمِشٌ، بحذف الراء. لأن الدال تشبه حروف الزيادة، لمجاورتها التاء، ومجيئها بدلاً منها في: مُزدان ومُزدَجَر، بخلاف الراء، فإنها ليست كذلك. وإذا اعتبروا ذلك، فيما يقرب من حروف الزيادة وليس منها، فلأن يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة، في الجملة، كان ذلك من طريق الأولى. فلهذا كان حذف اللاّم الأُولى أَولى.

وأما قولهم: ((إنّا لمّا وجدناهم يستعملونها، مع حذف اللاّم، في معنى إثباتها دلّ على أنها زائدة، كاللاّم في : زَيدَل، وعَبدَل، وأُولالك)) قلنا: إنما يُعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة. فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة، على ما بيّنّا.

وأما قولهم: ((إنّ هذه الأحرف إنّما عملت، لشبه الفعل في لفظه)) قلنا: لا نسلّم أنها عملت، لشبه الفعل في لفظه فقط. وإنما عملت، لأنها أشبهتْه في اللفظ والمعنى. وذلك من عدّة وجوه: أحدها: أنها تقتضي الاسم، كما أن الفعل يقتضي الاسم. والثاني: أن فيها معنى الفعل، لأن ((أنَّ)) و ((إنّ)) بمعنى: أكّدتُ، و ((كأنَّ)) بمعنى: شَبَّهتُ، و ((لكنّ)) بمعنى: استدركتُ، و ((ليتَ)) بمعنى: تَمنَّيتُ، و ((لعلّ)) بمعنى: ترجَّيتُ. والثالث: أنها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح. إلى غير ذلك من الوجوه، التي تقدم ذكرها

---

(١) الجحمرش: العجوز الكبيرة.

قبل. وهذه الوجوه، من المشابهة، بين «لعلّ» والفعل لا تَبطُلُ بألاّ تكون على وزن من أوزانه، وهي كافية في إثبات عملها، بحكم المشابهة.

على أنه قد ظهر نقصها عن سائر أخواتها، لعدم كونها على وزن، من أوزان الفعل، و [هو] أنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية، كما يجوز في سائر أخواتها. فلا يكاد يقال «لعلّني» كما يقال: إنّني وكأنّني ولكنّني وليتَني. إلاّ أن يجيء ذلك قليلاً، كما قال عُروة بن الورد[1] :

دَعِينِي، أُطُوِّفْ في البِلادِ، لَعَلَّنِي أُفِيدُ غِنًى، فِيهِ لِذِي الحَقِّ مَحمَلُ

وذلك قليل.

وأما قولهم: «إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة «لا» والكاف في «لكنّ»، وهما حرفان، فلأن يجوز أن يحكم بزيادة اللاّم، وهي حرف واحد، كان ذلك من طريق الأَولى» قلنا: هذا فاسد، لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه؟ فإن القياس على الفاسد فاسد. وقد بيّنّا فساد ما ذهبوا إليه، في زيادة «لا» والكاف هناك، كما بيّنّا فساد زيادة اللاّم ههنا. وكلاهما قول باطل، ليس له حاصل. والله أعلم.

(١) ديوانه ص ١٣١.

٥

مسألة

أصل الاشتقاق

الفعل هو أم المصدر*

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقّ من الفعل وفَرعٌ عليه، نحو: ضَرَبَ ضَرباً، وقام قياماً، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتقّ من المصدر وفَرعٌ عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: «إنّ المصدر مشتقّ من الفعل»، لأنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل، ويعتلّ لاعتلاله. ألا ترى أنك تقول: قاوَمَ قِواماً، فيصحُّ المصدر لصحّة الفعل، وتقول: قامَ قِياماً، فيعتلُّ لاعتلاله؟ فلمّا صحّ لصحّته، واعتلّ لاعتلاله، دلّ على أنه فرعٌ عليه.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل، على أنّ المصدر فرع على الفعل، أنّ المصدر يُذكر تأكيداً للفعل. ولا شكَّ أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة الموكِّد. فدل على أن الفعل أصل، والمصدر فرع. والذي يؤيّد ذلك أنّا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، خصوصاً على أصلكم. وهي : نِعمَ وبئسْ وعسَى وليسَ وفعل التعجب وحَبَّذا. فلو لم يكن المصدر فرعاً، لا أصلاً، لما خلا عن هذه الأفعال، لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

---

* الإنصاف: المسألة ٢٨.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل، على أنّ المصدر فرع على الفعل، أنّ المصدر لا يُتصوَّر معناه ما لم يكن فعلُ فاعلٍ. والفعلُ[(١)] وُضع له: فَعَلَ ويَفعلُ. فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنّ المصدر إنما سُمِّي مصدراً لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل: مصدرٌ، لصدورها عنه»، لأنّا نقول: لا نسلّم. بل سُمِّي مصدراً، لأنه مَصدُور عن الفعل. كما قالوا: مَركبٌ فارِهٌ، ومَشرَبٌ عَذْبٌ، أي: مَركُوبٌ فارِهٌ، ومَشرُوبٌ عَذْبٌ. والمراد به المفعول لا الموضع. فلا تمسُّك لكم بتسميته مصدراً.

وأما البصريون فاحتجوا، بأن قالوا: الدليل، على أنّ المصدر أصل للفعل، أنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معيَّن. فكما أن المطلق أصل للمقيَّد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وبيان ذلك أنهم لـمّا أرادوا استعمال المصدر وجدوه يَشترك في الأزمنة كلّها، لا اختصاص له بزمان دون زمان. فلمّا لم يتعيَّن لهم زمانُ حدوثه، لعدم اختصاصه، اشتقُّوا له من لفظه أمثلة، تدلّ على تعيّن الأزمنة. ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ، لأن الأزمنة ثلاثة، ليختصّ كلّ فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة. فدلّ على أن المصدر أصل للفعل.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل، على أنّ المصدر هو الأصل، أنّ المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل. وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم. وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أَولى بأن يكون أصلاً، مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل، على أنّ المصدر هو الأصل، أنّ الفعل بصيغته يدلّ على شيئين: الحَدَثِ والزمَّان المحصّل. والمصدر يدلّ بصيغته على

---

(١) انظر ص ١٣٩. وفي المطبوعة: فعلَ فاعل. والفاعل.

شيء واحد، وهو الحَدَث. وكما أن الواحد أصل الاثنين، فكذلك المصدر أصل للفعل.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل، على أنّ المصدر هو الأصل، أنّ المصدر له مثال واحد، نحو: الضَّرْب والقَتْل. والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليلُ على أنّ المصدر هو الأصل، أنّ الفعل بصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه «ضَرَبَ». وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل، والفعل فرع، لأن الفرع لا بدّ أن يكون فيه الأصل. وصار هذا كما تقول، في الآنية المصوغة من الفضة. فإنها تدلّ على الفضةِ، والفضةُ لا تدلّ على الآنية. وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها، ومأخوذة منها، فكذلك ههنا الفعل فرع على المصدر، ومأخوذ منه.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل، على أنّ المصدر ليس مشتقّاًمن الفعل، أنه لو كان مشتقّاً منه لكان يجب أن يجري على سَنَن في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ. فلمّا اختلف المصدر اختلافَ الأجناس، كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس، دلّ على أنه غير مشتقّ من الفعل.

ومنهم من تمسّك بأن قال: لو كان المصدر مشتقّاً من الفعل لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث، كما دلَّت أسماء الفاعِلِينَ والمفعولِينَ، على الحدث وذات الفاعل والمفعول به. فلمّا لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنه ليس مشتقّاً من الفعل.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل، على أنّ المصدر ليس مشتقّاً من الفعل، قولُهم: «أَكرَمَ إكراماً» بإثبات الهمزة. ولو كان مشتقّاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة، كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول، نحو: مُكرِمٌ ومُكرَمٌ،

لـمّا كانا مشتقَّين منه. فلـمّا لم تُحذف ههنا، كما حُذفت مما هو مشتقّ منه، دلّ على أنه ليس بمشتقّ منه.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل، على أنّ المصدر هو الأصل، تسميته مصدراً. فإنّ المصدر هو المَوضعُ الذي يُصدَرُ عنه. ولهذا قيل، للموضع الذي تَصدُرُ عنه الإبل: مَصدَرٌ. فلـمّا سمّي مصدراً دلّ على أن الفعل قد صدر عنه.

وهذا دليل لا بأس به في المسألة. وما اعترض به الكوفيون عليه، في دليلهم، فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم، في موضعه. إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل، ويعتل لاعتلاله» قلنا: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المصدر الذي لا علّة فيه، ولا زيادة، لا يأتي إلاّ صحيحاً، نحو: ضَرَبته ضَرْباً، وما أشبه ذلك. وإنما يأتي معتلاًّ ما كانت فيه الزيادة. والكلام إنما وقع في أصول المصادر. لا في فروعها.

الثاني: إنما صحّ لصحّته واعتلّ لاعتلاله، طلباً للتشاكل. وذلك لا يدلّ على الأصليّة والفرعيّة. وصار هذا كما قالوا «يَعِدُ»، والأصل فيه «يَوْعِدُ» فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا: أعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ، والأصل فيها: أوعِدُ ونَوعِدُ وتَوعِدُ، فحذفوا الواو، وإن لم تقع بين ياء وكسرة، حملاً على «يَعِدُ». ولا يدلّ ذلك على أنها مشتقة من «يَعِدُ». وكذلك قالوا «أُكرِمُ»، والأصل فيه «أُؤَكرِمُ»، فحذفوا إحدى الهمزتين، استثقالاً لاجتماعهما، وقالوا: نُكرِمُ وتُكرِمُ ويُكرِمُ، والأصل فيها: نُؤكرِمُ وتُؤكرِمُ ويُؤكرِمُ، كما قال الشاعر[١] :

* فإنَّهُ أَهلٌ، لأنْ يُؤَكرَما *

(١) انظر ص ١٠٠.

فحذفوا الهمزة، وإن لم يجتمع فيها همزتان، حملاً على «أُكرِمُ»، ليجري الباب على سَنَن واحد. ولا يدلّ ذلك على أنها مشتقّة من «أُكرِمُ». فكذلك ههنا.

والثالث: أنا نقول: يجوز أن يكون المصدر أصلاً، ويُحمَلَ على الفعل الذي هو فرع، كما بَنَينا الفعل المضارع، في فعل جماعة النسوة نحو «يَضرِبْنَ»، حملاً على «ضَرَبْنَ» وهو فرع، لأن الفعل المستقبل قبل الماضي، وكما قال الفرّاء: «إنما بُنِيَ الفعلُ الماضي على الفتح، في فعل الواحد، لأنه يُفتحُ في الاثنين». ولا شكّ أنّ الواحد أصل للاثنين. فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ههنا.

وأما قولهم: «إنّ الفعل يَعمَلُ في المصدر، فيجب أن يكون أصلاً» قلنا: كونه عاملاً فيه لا يدلّ على أنه أصل له. وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّا أجمعنا على أنّ الحروف والأفعال تعمل في الأسماء. ولا خلاف أنّ الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء. فكذلك ههنا.

والثاني: أن معنى قولنا: «ضَرَبَ ضَرْباً» أي: أَوقعَ ضَرْباً، كقولك: «ضَرَبَ زيداً»، في كونهما مفعولَين. وإذا كان المعنى «أوقع ضرباً» فلا شكّ أن الضرب معقول قبل إيقاعه، مقصود إليه. ولهذا يصحّ أن يُؤمرَ به، فيقال: اضرِبْ، وما أشبه ذلك. فإذا ثَبتَ أنه معقول قبل إيقاعك، معلوم قبل فعلك، دلّ على أنه قبل الفعل.

وأما قولهم: «إنّ المصدر يُذكر تأكيداً للفعل، ورتبةُ الموكَّد قبل رتبة المؤكِّد» قلنا: وهذا أيضاً لا يدلّ على الأصالة والفرعية. ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيتُ زيداً زيداً، ومررتُ بزيدٍ زيدٍ، فإن «زيداً» الثاني يكون توكيداً للأول، في هذه المواضع كلها، وليس مشتقّاً من الأول، ولا فرعاً عليه؟ فكذلك ههنا.

وأما قولهم: «إنّا نجد أفعالاً ولامصادر لها» قلنا: خُلوُّ تلك الأفعال التي ذكرتموها، عن استعمال المصدر، لا يَخرجُ بذلك عن كونه أصلاً وأنّ الفعل فرع عليه، لأنه قد يُستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعاً. ألا ترى أنهم قالوا: «طيرٌ عَباديدُ» أي: متفرِّقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع، وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل. ولم يخرج بذلك الواحدُ أن يكون أصلاً للجمع؟

وكذلك أيضاً قالوا: «طيراً أبابيلَ»، قال الله تعالى ﴿وأَرسَلَ عَلَيهِم طَيراً أَبابيلَ﴾[1] أي: جماعات في تفرقة. وهو جمع لا واحد له، في قول الأكثرين. وزعم بعضهم أن واحده: إبَّولٌ، وزعم بعضهم أن واحده: إبِّيلٌ. وكلاهما مخالف لقول الأكثرين. والظاهر أنهم جعلوا واحده: إبّولاً وإبِّيلاً، قياساً وحملاً لا استعمالاً ونقلاً. والخلاف إنما وقع في استعمالهم، لا في قياس كلامهم.

ثم نقول: ما ذكرتموه معارَضٌ بالمصادر، التي لم تُستعمل أفعالُها. نحو: ويلَهُ وويحَهُ وويهَه وويبه وويسَه، وأهلاً وسهلاً ومرحباً وسَقياً ورَعياً، وأُفّةً وتُفّةً، وتَعساً ونَكساً وبُؤساً وبُعداً وسُحقاً، وجُوعاً ونُوعاً وجَدعاً وعَقراً، وخَيبةً ودَفراً وتَبّاً وبَهراً. قال ابن ميّادة[2] :

تَفاقَدَ قَومِي، إذ يَبيعُونَ مُهجَتِي بِجارِيةٍ، بَهْراً لَهُم بَعدَها، بَهرا

فإن هذه كلّها مصادر، لم تستعمل أفعالها[3].

فإن زعمتم أنّ ما ذكرتموه، من خلوّ الفعل عن المصدر، يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً، فليس بأولى مما ذكرناه، من خلوّ المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً. فتتحقّقُ المعارضة فيسقط الاستدلال.

---

(١) الآية ٣ من سورة الفيل.

(٢) الكتاب ١٥٧/١. وبهراً أي: غلبة وقهراً.

(٣) لعله يريد أن هذه المصادر لم تذكر أفعالها معها. فبعض هذه المصادر لها أفعال مستعملة، وبعضها ليس لها أفعال مستعملة.

وأما قولهم: «إنّ المصدر لا يُتصوَّرُ ما لم يكن فعلُ فاعلٍ. والفعلُ وُضع له: فَعلَ ويَفعلُ» قلنا: هذا باطل، لأن الفعل في الحقيقة ما يدلّ عليه المصدر، نحو: الضَّرْب والقَتْل. وما نسميّه فعلاً، من :فَعلَ ويَفعلُ، إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل، في زمان معيّن. ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته، لأنه لو جاز أن يقال «ضَرَب زيدٌ»، قبل أن يوضع الاسم للضّرب، لكان بمنزلة قولك: أُخبرُكَ بما لا تعرِفُ. وذلك محال.

والذي يدلّ على صحّة ما ذكرناه تسميتُه مصدراً. [أما][1] قولهم: «إنّ المراد به المَفعول لا المَوضع، كقولهم: مَركبٌ فارهٌ، ومَشربٌ عذْبٌ، أي: مَركوبٌ فارهٌ، ومَشروبٌ عذْبٌ» قلنا: هذا باطل من وجهين.

أحدهما: أن الألفاظ إذا أمكن حملُها، على ظاهرها، فلا يجوز العدول بها عنه. والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه.

والثاني: أنّ قولهم: مركب فارهٌ، ومشرب عذبٌ، يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب، وموضع الشرب، ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة. كما يقال: جَرَى النَّهرُ، والنهرُ لا يجري، وإنما يجري الماء فيه. قال الله تعالى: ﴿تجري مِن تَحتِها الأنهارُ﴾[2]، فأضاف الفعل إليها، وإن كان الماء هو الذي يجري فيها، لِما بيّنا من المجاورة. ومنه قولهم: بلدٌ آمِنٌ، ومكانٌ آمِنٌ، فأضافوا الأمن إليه مجازاً، لأنه يكون فيه. قال الله تعالى ﴿وَإذ قالَ إبراهِيمُ رَبِّ اجعَلْ هذا بَلَداً آمِناً﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ أَوَلَم يَرَوا أَنّا جَعَلْنا حَرَماً آمِناً﴾[4]، فأضاف الأمن إليه، لأنه يكون فيه. ومنه قوله تعالى ﴿بَل مَكرُ اللَّيلِ والنَّهارِ﴾[5]،

---

(١) انظر ص ١٤٣و ١٤٧و ١٥٢و ١٥٤و ١٦٤و ١٧٠و ١٧٤و ١٧٧.
(٢) الآية ٢٥ من سورة البقرة.
(٣) الآية ١٢٦ من سورة البقرة.
(٤) الآية ٦٧ من سورة العنكبوت.
(٥) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

فأضاف المكر إلى الليل والنهار، لأنه يقع فيهما. ومنه قولهم: ليلٌ نائمٌ، فأضافوا النوم إلى الليل، لكونه فيه. قال الشاعر(١) :

لَقَد لُمتِنا، يا أُمَّ غَيلانَ، فِي السُّرَى ونِمتِ، وما لَيلُ المَطِيِّ بِنائمِ

أي: بمَنُومٍ فيه. ومنه قولهم: يومٌ فاجرٌ، فأضافوا الفجور إليه، لأنه يقع فيه. قال الشاعر(٢) :

ولَمّا رأيتُ الخَيلَ تَترَى، أثائجاً عَلِمتُ بأنَّ اليَومَ أحمَسُ، فاجِرُ

أي: مفجورٌ فيه.

والشواهد، على هذا النحو، من كتاب الله -تعالى- وكلام العرب، أكثرُ من أن تحصَى. فدلّ على أن المراد بقولهم «مركبٌ فارهٌ» و «مشربٌ عذبٌ»: موضعُ الركوب، وموضعُ الشرب. وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة، على ما بيّنّا.

وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً، استوفينا فيه القول، واستقصينا فيه الكلام. والله أعلم.

---

(١) جرير. ديوانه ص ٥٥٤. والسرى: سير الليل. والمطيّ: جمع مطية. وهي الناقة التي تمتطى.

(٢) الحارث بن وعلة. شرح اختيارات المفضل ص ٧٨٠. وتترى: متواترة متتابعة. والأثائج: الجماعات. والأحمس: الشديد القتال.

٦
مسألة
عامل النصب
في الظرف الواقع خبراً*

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف، إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو: زيدٌ أمامَك، وعمرٌو وراءَك، وما أشبه ذلك. وذهب أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينصب، لأن الأصل في قولك: «أمامَك زيدٌ»: حَلَّ أمامَكَ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتُفي بالظرف منه، فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل.

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدَّر، والتقدير فيه: زيدٌ استقرَّ أمامك، وعمرٌو استقرّ وراءك. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيدٌ مستقرٌّ أمامَك وعمرٌو مستقرٌّ وراءك.

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: «إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف» وذلك[1] لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، وعمرو منطلق، كان «قائم» في المعنى هو «زيد»، و«منطلق» في المعنى هو «عمرو»؟ فإذا قلت: زيدٌ أمامَك، وعمرٌو وراءك، لم يكن «أمامك» في المعنى هو «زيد»،

---

* الإنصاف: المسألة ٢٩.

(١) كذا، وإسقاط «وذلك» واجب.

ولا ((وراءك)) في المعنى هو ((عمرو))، كما كان ((قائم)) في المعنى هو ((زيد))، و ((منطلق)) في المعنى هو ((عمرو)). فلمّا كان مخالفاً له نُصب على الخلاف، ليفرقوا بينهما.

وأما البصريون فاحتجوا، بأن قالوا: إنما قلنا: ((إنه ينتصب بعامل مقدر)) وذلك[1] لأن الأصل في قولك: ((زيدٌ أمامَكَ))، و ((عمروٌ وراءكَ)): في أمامِكَ، وفي ورائكَ، لأنّ الظرفَ كلُّ اسمٍ من أسماء الأمكنة أو الأزمنة، يراد فيه معنى ((في)). و ((في)) حرف جرّ، وحروف الجرّ لا بدّ لها من شيء تتعلّق به، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال. كقولك: عجبتُ من زيد، ونظرتُ إلى عمرو. ولو قلت ((من زيد)) أو ((إلى عمرو)) لم يجز، حتّى تقدر لحرف الجرّ شيئاً يتعلّق به. فدلّ على أن التقدير في قولك ((زيد أمامك))، و((عمرو وراءك)): زيدٌ استقرّ في أمامِك، وعمرٌو استقرّ في ورائك. ثم حذف الحرف، فاتصل الفعل بالظرف فنصبه. فالفعل الذي هو ((استقرّ)) مقدَّر مع الظرف، كما هو مقدّر مع الحرف.

وأما من ذهب من البصريين إلى أنّ الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل، وهو ((مستقرّ))، قال: لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، لأن اسم الفاعل اسم، ويجوز أن يتعلّق به حرف الجرّ، والاسم هو الأصل، والفعل فرع. فلمّا وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع.

والصحيح عندي هو الأول، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل. فلمّا وجب ههنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل –وهو الفعل– أولى من تقدير ما هو الفرع فيه. وهو اسم الفاعل.

والذي يدلّ على صحة ما ذكرناه أنّا وجدنا الظرف يكون صلة لـ ((الذي))، نحو: رأيت الذي أمامَك، والذي وراءك، وما أشبه ذلك. والصلة لا تكون إلاّ

---

(١) كذا، وإسقاط ((وذلك)) واجب.

جملة. فلو كان المقدّر اسم الفاعل، الذي هو «مستقرّ»، لكان مفرداً، لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة، وإنما يكون مفرداً، والمفرد لا يكون صلة البتة. فوجب أن يكون المقدّر الفعل الذي هو «استقرّ»، لأن الفعل مع الضمير يكون جملة، فدلّ على ما بيّناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وإذا قلتَ: زيدٌ أمامَك، وعمرٌو وراءَك، فأمامك ليس هو زيد، ووراءك ليس هو عمرو. فلمّا كان مخالفاً له وجب أن يكون منصوباً، على الخلاف» قلنا: هذا فاسد. وذلك لأنه لو كان الموجبُ لنصب الظرف كونَه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً، لأن المبتدأ مخالف للظرف، كما أنّ الظرف مخالف للمبتدأ، لأن الخلاف لا يُتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعداً، فكان ينبغي أن يقال: زيداً أمامَك، وعَمراً وراءَك، وما أشبه ذلك. فلمّا لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.

وأما قول أبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب: «إنه ينتصب بفعل محذوف، غير مقدّر»، إلى آخر ما قرّر، ففاسد أيضاً. وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً. والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهراً موجوداً، أو مقدَّراً في حكم الموجود. فأما إذا لم يكن مظهراً موجوداً، ولا مقدَّراً في حكم الموجود، كان معدوماً من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملاً. وكما يستحيل في الحِسّيّات الفعلُ باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدومة[1]، والقطعُ بسيفٍ معدومٍ، والإحراقُ بنارٍ معدومةٍ، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصبُ بعامل معدوم، لأنّ العلل النحوية مشبَّهة بالعلل الحسِّيّة.

والذي يدلّ، على فساد ما ذهب إليه، أنه لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية. فكان فاسداً. والله أعلم.

---

(١) في المطبوعة: معدوم.

٧

مسألة

ترخيم المضاف

بحذف آخر المضاف إليه*

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه. وذلك نحو قولك: ((يا آلَ عامِ)) في: يا آل عامر، و ((يا آلَ مالِ)) في: يا آل مالك، وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل، على أن ترخيم المضاف جائر، أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً. قال زهير بن أبي سُلمى[1]:

خُذُوا حَظَّكُم، يا آلَ عِكرِمَ، واحفَظُوا   أواصِرَنا، والرُّحمُ بالغَيبِ تُذكَرُ

أراد ((يا آلَ عِكرِمَةَ))، إلاّ أنه حذف التاء للترخيم- وهو عكرمة بن خَصَفَة ابنِ قيسِ عيلانَ بنِ مُضرَ. وهو أبو قبائل كثيرة من قيس – وقال الآخر[2] :

أبا عُرْوَ، لا تَبعَدْ، فكُلُّ ابنِ حُرّةٍ   سَيَدعُوهُ داعِي مِيتةٍ، فيُجِيبُ

---

* الإنصاف: المسألة ٤٨.

(١) ديوانه ص ١٥٥. والأواصر: جمع آصرة. وهي الصلة التي تربط الإنسان بالآخر. ومنها الرحم.

(٢) الخزانة١: ٣٧٧. ولا تبعد: لا تهلك ولا يذهب ذكرك.

– أراد «أبا عُرْوةَ» – وقال الآخر[١] :

إمّا تَرَيني، اليومَ، أُمَّ حَمْزِ قاربْتُ بينَ عَنَقي وجَمْزي

أراد «أمَّ حَمزَةَ». والشواهد على هذا كثيرة جدًّا. فدلّ على جوازه، ولأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم. وهي أن يكون الاسم: منادى مفرداً معرفة زائداً على ثلاثة أحرف.

والدليل على اعتبار هذه الشروط:

أما شرط كونه منادى فظاهر، لأنهم لا يرخِّمون في غير النداء، إلاّ في ضرورة الشعر. ألا ترى أنهم لايقولون في حالة الاختيار، في غير النداء: قامَ عامِ، في «عامر»، ولا : ذهب مالِ، في «مالك»؟ فدلّ على أنه شرط معتبر.

وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً لأن النداء يؤثّر فيه البناء، ويغيّره عما كان عليه قبل النداء. ألا ترى أنه كان مُعرباً، فصار مبنيّاً؟ فلمّا غيّره النداء عما كان عليه من الإعراب، قبل النداء، جاز فيه الترخيم لأنه تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير. فأما ما كان مضافاً فإن النداء لم يؤثّر فيه البناء، ولم يغيّره عما كان عليه، قبل النداء. ألا ترى أنه مُعرب بعد النداء، كما هو مُعرب قبل النداء؟ وإذا كان الترخيم إنما سوّغه تغيير النداءِ، والنداءُ لم يغيّرِ المضاف، فوجب ألاّ يدخله الترخيم.

فصار هذا بمنزلة حذفِ الياء، في النسب من باب «فُعَيلة» و «فَعِيلة»، كقولهم في النسب إلى جُهَينةَ «جُهَنيٌّ»، وإلى رَبيعةَ «رَبَعِيٌّ»، وإثباتِها في باب

---

(١) رؤبة. ديوانه ص ٦٤. والعنق والجمز: ضربان من السير السريع.

«فُعَيل» و «فَعِيل»، كقولهم في النسب إلى قُشَير «قُشَيرِيٌّ»، وإلى جَرير[١] «جَرِيرِيٌّ». فإن الياء إنما حُذفت من باب «فُعَيلة» و «فَعِيلة»، دون باب «فُعَيل» و «فَعِيل»، لأن النسب أثّر فيه، وغيّره بحذف تاء التأنيث منه، والتغيير يؤنس بالتغيير، بخلاف باب «فُعَيل» و «فَعِيل» فإن النسب لم يؤثّر فيه تغييراً، فلم تحذف[٢] منه الياء.

فأما قولهم في النسب إلى قُرَيش: «قُرَشِيٌّ»، وإلى هُذَيل: «هُذَلِيٌّ»، وإلى ثَقيف: «ثَقَفِيٌّ»، بحذف الياء في إحدى اللغتين، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه. واللغة الفصيحة إثبات الياء، وهي أن تقول: قُرَيشِيٌّ، وهُذَيلِيٌّ، وثَقِيفِيٌّ. وهو القياس. قال الشاعر[٣] :

بِكُلِّ قُرَيشِيٍّ، عَلَيهِ مَهابَةٌ   سَرِيعٍ إلى داعِي النَّدَى، والتَّكَرُّمِ

وقال الآخر[٤] :

هُذَيلِيّةٌ، تَدعُو، إذا هِيَ فاخَرَتْ   أباً هُذَلِيّاً، مِن غَطارِفَةٍ، نُجدِ

وكما أن الحذف ههنا إنما اختص بما غيّره النسب، دون غيره، فكذلك الحذف ههنا للترخيم إنما يختصُّ بما غَيّره النداء. وهو المفرد المعرفة، دون المضاف والنكرة.

وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في المسألة[٥] التي بعد هذه المسألة، إن شاء الله تعالى.

---

(١) كذا، والياء لا تحذف منه لأن عينه ولامه من جنس واحد، لا لأنه غير متصل بالتاء. ولعل المراد: جدير أو حريز.

(٢) في المطبوعة: فلم يحذف.

(٣) اللسان والتاج (قرش).

(٤) شرح المفصل ٦: ١٠. والغطارفة: جمع غطريف. وهو السيد الشريف. والنجد: جمع نجيد. وهو الشديد البأس.

(٥) يريد المسألة ٤٩، ولم تثبتها في هذا الكتاب.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه، لأنه محمول عندنا على أنه حذفُ التاء، لضرورة الشعر. والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر، في غير النداء. قال الشاعر[١] :

أَودَى ابنُ جُلهُمَ عَبّادٌ، بصِرمتِهِ إنَّ ابنَ جُلهُمَ أمسَى حَيّةَ الوادِي

- أراد «جُلهُمةَ» [٢]، فحذف التاء لضرورة الشعر- وقال الآخر[٣] :

ألا، أضحَتْ حِبالُكُمُ رِماما وأضحَتْ، منكَ، شاسِعةً أُماما

- أراد «أُمامة»- وقال الآخر[٤] :

إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أشتَقْ لِرُؤيتِهِ أو أمتَدِحْهُ، فإنَّ النّاسَ قد عَلِمُوا

- أراد «ابنَ حارثةَ» - وقال الآخر[٥] :

أبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي، وطَلْقٌ وعَمّارٌ، وآونةً، أُثالا

أراد «أُثالةُ» - وزعم المبرّد أنه ليس في العرب «أُثالةُ»، وإنما[٦] هو «أُثالٌ»، ونصبه على تقدير: يُذكِّرُني آونة أثالاً. وقيل: نصبه لأنه عطفه على الياء [بعد النون[٧] في «يؤرّقني». كأنه قال: يؤرّقني وأثالاً- وقال بعض بني عبس[٨] :

أرِقٌ لِأرحامٍ، أراها قَريبةً لِحارِ بنِ كَعبٍ، لا لِجَرمٍ، وراسِبِ

أراد «لحارثِ بنِ كعبٍ». وعبسٌ والحارثُ بنُ كعبِ بنِ ضبّةَ إخوة[٩]، فيما يزعمون.

---

(١) الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٣٣. وأودى: أهلك وذهب. والصرمة: القطعة من الإبل من الثلاثين إلى الأربعين.
(٢) انظر الكتاب ١: ٣٤٤.
(٣) جرير. ديوانه ص ٥٠٢. والرمام: جمع رمة. وهي القطعة البالية.
(٤) أوس بن حبناء. الكتاب ١: ٣٤٣.
(٥) عمرو بن أحمر. ديوانه ص ١٢٩.
(٦) في المطبوعة: وإنما.
(٧) في المطبوعة: والنون.
(٨) جرم وراسب: قبيلتان.
(٩) جمعَ «إخوة»، وهو خبر عبس والحارث، لأنه أراد بعبس والحارث أبناء القبيلتين.

وعلى كلّ حال، فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه. والشواهد عليه أشهر من أن تُذكر، وأظهر من أن تُنكر. وكما أن الترخيم في ذلك كلّه لا يدل على جوازه، في حالة الاختيار[1]، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات. وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر، في غير النداء، فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى.

وأما قولهم: «إنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه، كالمفرد» قلنا: هذا فاسد، لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثّر النداءُ في المضافِ البناءَ، كما يؤثّر في المفرد. فلمّا لم يؤثّر البناءَ دلّ على فساد ما ذهبتم إليه. والله أعلم.

(١) يريد بحالة الاختيار: الكلام المنثور. وهي تقابل الاضطرار في الشعر.

٨

مسألة

الفصل بين المضاف والمضاف إليه *

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز[١] الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بغير الظرف وحرف الخفض، لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، بغير الظرف وحرف الجرّ.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك، لأن العرب قد استعملته في أشعارها. قال الشاعر:[٢]

فَزَجَجْتُها، بِمِزَجّةٍ   زَجَّ، القَلُوصَ، أبِي مَزادَهْ

- والتقدير: زَجَّ أبي مزادةَ القَلُوصَ. ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـ «القلوص»، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض- وقال الآخر[٣] :

---

* الإنصاف: المسألة ٦٠.

(١) كذا، والحق أن الكوفيين لم يجيزوا ذلك إلا ثعلباً. انظر مجالس ثعلب ١٢٥- ١٢٦. بل إن الفراء قد جعل الفصل بشبه الجملة بين المضاف والمضاف إليه من الضرائر. ونسب إلى نحويي الحجاز أنهم يجيزون الفصل بينهما بغير شبه الجملة. معاني القرآن ١:٣٥٨ و ٢:٨١ - ٨٢ والخزانة ٢:٢٥٤.

(٢) الخزانة ٢:٢٥١. وزججت: طعنت. والمزجة: رمح قصير. والقلوص: الناقة الفتية. وأبو مزادة: كنية رجل.

(٣) الخزانة ٢:٢٥٠. والغلائل: جمع غليل. وهو الضغن.

تَمُرُّ علَى ما تَستَمِرُّ، وقَد شَفَتْ غَلائلَ، عَبدُ القَيسِ مِنها، صُدُورِها

– والتقدير: شَفَتْ غَلائلَ صُدورِها عبدُ القيسِ منها. ففصل بين المضاف والمضاف إليه– وقال الآخر[1]:

يُطِفْنَ، بِحُوزِيِّ المَراتِعِ، لَم تُرَعْ بِوادِيهِ مِن قَرعِ، القِسِيِّ، الكَنائِنِ

– والتقدير: من قرعِ الكنائنِ القسيَّ– وقال الآخر[2]:

فأصبَحَتْ بَعدَ، خَطَّ، بَهجتِها كأنَّ، قَفراً، رُسُومَها قَلَما

والتقدير «بعدَ بهجتِها»، ففصل بين المضاف الذي هو «بعد» والمضاف إليه الذي هو «بهجتِها» بالفعل الذي هو «خَطَّ». وتقدير البيت: فأصبحتْ قَفراً، بعدَ بهجتِها، كأنّ قلماً خطَّ رُسومَها.

وقد حكى الكسائيّ عن العرب: «هذا غلامُ – واللهِ– زيدٍ»، وحكى أبو عبيدة، قال: سمعت بعض العرب يقول: «إنَّ الشاةَ لَتجترُّ فتَسمعُ صوتَ– واللهِ– رَبِّها». ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله «واللهِ». وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى.

وقد قرأ ابن عامر أحد القُرّاء السبعة: ﴿وكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشرِكِينَ قَتلُ، أَولادَهُم، شُرَكائِهِم﴾،[3] بنصب «أولادَهم» وجرّ «شركائهم»، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله «أولادَهم». والتقدير فيه: قتلُ شُركائهم أولادَهم. ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة. وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى.

(١) الطرماح. ديوانه ص ٤٨٦. وأطاف: طاف ودار. والحوزي: فحل البقر الوحشي. وهو في الأصل: المتوحد المنفرد. ولم ترع: لم تفزع. والكنائن: جمع كنانة.
(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٥٤. وخط: رسَم. والرسوم: جمع رسم.
(٣) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا: «إنه لا يجوز ذلك»، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يُفصل بينهما. وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف، وحرف الجر- كما قال عمرو بن قَميئة[١] :

لَـمّا رأت ساتِيدَما استَعبَرَتْ ... لِلّهِ دَرُّ، اليَومَ، مَن لامَها

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، لأن التقدير: لله درُّ مَن لامَها اليومَ. وقال أبو حيّة النُّميري[٢]:

كَما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ، يَوماً، ... يَهودِيٍّ، يُقارِبُ، أو يُزيلُ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه، لأن تقديره: بكفِّ يهوديٍّ يوماً. وقال ذو الرمة[٣] :

كأنَّ أصواتَ، مِن إيغالِهِنَّ بِنا، ... أواخِرِ المَيسِ أصواتُ الفَراريجِ

وقالت امرأة من العرب دُرْنَى بنتُ عبْعبَةَ الجَحدريّةُ، وقيل: عَمرةُ الجُشَميّةُ[٤]:

هُما أخَوا، في الحَربِ، مَن لا أخا لَهُ ... إذا خافَ يَوماً نَبْوةً، فدَعاهُما

ففصل بين المضاف والمضاف إليه، لأنّ تقديره: هما أخَوا مَن لا أخا لهُ في الحرب، لأنّ الظرف وحرف الجرّ يُتّسع فيهما ما لا يُتّسع في غيرهما. فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه فهو، مع قلّته، لا يُعرف قائله. فلا يجوز الاحتجاج به.

---

(١) ديوانه ص ١٨٢. وساتيدما: اسم جبل. واستعبرت: بكت.
(٢) العيني٢: ٤٧٠. ويزيل: يفرق ويباعد.
(٣) ديوانه ص ٧٦. والإيغال: سرعة السير. والميس: شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب. والفراريج: جمع فرّوج.
(٤) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣. والنبوة: الجفاء والغلظة.

وأما ما حكى الكسائيّ، من قولهم: ((هذا غلامُ - واللهِ - زيدٍ))، وما حكاه أبو عبيدة، عن بعض العرب، من قولهم: ((فتَسمعُ صوتَ - واللهِ - ربِّها)) فنقول: إنما جاء ذلك، في اليمين، لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد. فكأنّهم لمّا جازُوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين، حيثُ أدركوا من الكلام. ولهذا يسمُّونها في مثل هذا النحو لغواً، لزيادتها في الكلام، في وقوعها غيرَ موقعها. والذي يدلّ، على صحّة هذا، أنّا أجمَعْنا وإياكم على أنه لم يجئ عنهم الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه، بغير اليمين، في اختيار الكلام.

وأما قراءة من قرأ من القُرّاء: ﴿وكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشرِكِينَ قَتلُ، أولادَهُم، شُرَكائِهِم﴾ فلا يَسُوغُ لكم الاحتجاج بها، لأنكم لا تقولون بمُوجَبها، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، في غير ضرورة الشعر، والقرآنُ ليس فيه ضرورةٌ. وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما، في حال الاختيار، سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار. فبان أنها إذا لم يجز أن تُجعل حجّة في النَّظير لم يجز أن تجعل حجّة في النَّقيض.

والبصريون يذهبون إلى وَهْيِ هذه القراءة، ووَهْمِ القارئ(١). إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة. وإنما دعا ابنَ عامرٍ إلى هذه القراءة أنّه رأى(٢) في مصاحفِ أهل الشام ((شُركايهم)) مكتوباً بالياء، ومصاحفِ أهل الحجاز والعراق ((شُركاوهم)) بالواو. فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه. والله أعلم.

---

(١) انظر تفسير الطبري ١٢:١٣٧- ١٣٩ والكشاف ٢: ٧٠ والحجة في القراءات ١٢٥ ومعاني القرآن ١: ٣٥٨.

(٢) كذا. وقراءة القرّاء ليست بالرأي والرؤية، وإنما هي رواية تنتهي إلى النبي عليه الصلاة والسلام. وهذه القراءة قرأ بها جماعة منهم السلمي، والحسن، وأبو عبد الملك. انظر البحر ٤:٢٢٩ والنشر ٢:٢٦٣ - ٢٦٥ والهمع ٢:١٣٩. وعلى هذا فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف أمر جائز فصيح. والقراءة سنة تتبع. النشر ١:٦٠٣.

٩

مسألة

إضافة الاسم إلى مرادفه*

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، إذا اختلف اللفظان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك، لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ اليَقِينِ﴾[1] – واليقين في المعنى نعت للحق، لأن الأصل فيه: الحقُّ اليقينُ. والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد – وقال تعالى: ﴿ولَدارُ الآخِرةِ خَيرٌ﴾[2]– والآخرة في المعنى نعت الدار، والأصل فيه: ولَلدّارُ الآخرةُ خيرٌ، كما قال تعالى، في موضع آخر: ﴿ولَلدّارُ الآخِرةُ خَيرٌ﴾[3]، فأضاف «دار» إلى «الآخرة»، وهما بمعنى واحد – وقال تعالى: ﴿جَنّاتٍ وحَبَّ

---

* الإنصاف: المسألة ٦١.

(١) الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٢) الآية ١٠٩ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٣٢ من سورة الأنعام.

الحَصِيدِ﴾[١] - والحبّ في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه- وقال تعالى: ﴿وما كُنتَ بجانِبِ الغَربِيِّ﴾[٢]، والجانب في المعنى هو الغربيّ. ثم قال الراعي[٣]:

وقَـرَّبَ جـانِبَ الغَرِبِـيِّ، يـأْدُو مَـدَبَّ السَّيلِ، واجتَنَـبَ الشَّـعارا

ومن ذلك قولهم: صَلاةُ الأُولى، ومَسجدُ الجامعِ، وبَقْلـةُ الحَمقـاءِ. و«الأُولى» في المعنى هي «الصلاة»، و«الجامع» هو «المسجد»، و«البقلة» هي «الحمقاء»، وقد أضافوها إليها، فدلّ على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: «إنه لا يجوز»، لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص. والشيء لا يتعرّف بنفسه، لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف. إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر، بإضافة اسمه إلى اسمه. فوجب ألاّ يجوز، كما لو كان لفظهما متفقاً.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه، لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مَقامه. أما قوله تعالى: ﴿إنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ اليَقِينِ﴾ فالتقدير فيه: حَقُّ الأمرِ اليَقينِ، كما قال تعالى: ﴿وذلِكَ دِينُ القَيِّمةِ﴾[٤] أي: دينُ المِلّةِ القَيِّمةِ. وأما قوله تعالى: ﴿ولَدارُ الآخِرةِ خَيرٌ﴾ فالتقدير فيه: ولدارُ السّاعةِ الآخرةِ. وأما قوله تعالى: ﴿وحَبَّ الحَصِيدِ﴾ أي[٥]: حبَّ الزَّرعِ الحصيدِ. ووصفُ الزَّرع بالحَصيدِ هو[٦] التحقيق، لأن الحب اسم لما

---

(١) الآية ٩ من سورة ق.

(٢) الآية ٤٤ من سورة القصص.

(٣) ديوانه ص ١٤٧ واللسان والتاج (شعر). يصف حماراً وحشياً. ويأدو: يمشي غير مسرع ولا مبطئ. ومدب السيل: مكان جريه. والشعار: الشجر الملتف.

(٤) الآية ٥ من سورة البينة.

(٥) كذا.

(٦) في المطبوعة: وهو.

ينبت في الزرعِ، والحصدُ إنما يكون للزرعِ الذي ينبت فيه الحبُّ لا للحبِّ. ألا ترى أنك تقول: حصدتُ الزَّرعَ. ولا تقول: حصدتُ الحَبَّ؟ وأما قوله تعالى: ﴿وما كُنتَ بِجانِبِ الغَربِيِّ﴾ فالتقدير فيه: بجانب المكان الغربيِّ.

وأما قولهم: ((صلاةُ الأُولى)) فالتقدير فيه: صلاةُ السّاعةِ الأولى. وأما قولهم: ((مَسجدُ الجامعِ)) فالتقدير فيه مَسجدُ الموضعِ الجامعِ. وأما قولهم: ((بَقلةُ الحَمقاءِ)) فالتقدير فيه: بَقلةُ الحَبّةِ الحَمقاءِ، لأن البقلة اسم لما نبت من تلك الحبة، ووصف الحبة بالحمق هو التحقيق، لأنها الأصل، وما نبت منها فرع عليها. فكان وصف الأصل بالحمق أولى من وصف الفرع. وإنما وصفت بذلك، لأنها تنبت في مجاري السيول فتقلعها. ولذلك يقولون في المَثَل: ((هو أحمقُ من رِجْلة))[1].

فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولاً على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مَقامه، على ما بيّنّا، لم يكن لهم فيه حجة. والله أعلم.

---

(١) الرجلة: البقلة الحمقاء.

١٠

مسألة

منع صرف ما ينصرف في الضرورة*

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرفِ ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو عليّ الفارسيّ، وأبو القاسم بن بَرهان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. وأجمعوا[1] على أنه يجوز صرفُ ما لا ينصرِف في ضرورة الشعر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل، على أنه يجوز تركُ صرف ما ينصرفُ في ضرورة الشعر، أنه قد جاء كثيراً في أشعارهم. قال الأخطل[2] :

طَلَبَ الأزارِقَ بالكَتائبِ، إذ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غائلةُ الثُّغُورِ، غَدُورُ

فترك صرف «شبيب» وهو منصرف. وقال حسّان[3] :

---

* الإنصاف: المسألة ٧٠ .

(١) أجمعوا أي: أجمع علماء البصرة وعلماء الكوفة.

(٢) ديوانه ص ٢٨٢. والأزارق: الأزارقة. وهم أصحاب نافع بن الأزرق الخارجي. وشبيب: زعيم خارجي. وهو شبيب بن نعيم الشيباني. والغائلة: المهلكة. والثغور: جمع ثغر. وهو موضع المخافة.

(٣) ديوانه ص ٣٣٤. ولعله منع «حنين» من الصرف، لأنه جعله مؤنثاً. انظر الصحاح واللسان (حنن).

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ، وشَدُّوا أزرَهُ بِحُنَينَ، يَومَ تواكُلِ الأبطالِ

فترك صرف «حُنين» وهو منصرف - قال الله تعالى: ﴿وَيَومَ حُنَينٍ إِذْ أَعجَبَتْكُم كَثرَتُكُم﴾،[1] ولم يُرو عن أحد من القراء، أنه لم يصرفه- وقال الفرزدق[2]:

إذا قالَ غاوٍ، مِن تَنُوخَ، قَصِيدةً بِها جَرَبٌ، عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوبَرا

فترك صرف «زَوبر» وهو منصرف. ومعناه: نُسبتْ إليَّ بكمالها. من قولهم: أخذَ الشيءَ بزَوبرِهِ، إذا أخذه كلَّه. وقيل: «بزوبرا» أي: كِذباً وزُوراً.

وقال الآخر[3]:

إلى ابنِ أُمِّ إياسَ، أرحَلُ ناقتِي عَمرٍو، فَتبلُغُ حاجِتي، أو تُزحِفُ

فترك صرف «إياس» وهو منصرف- وأمُّ إياس: بنت [عوف بن محلّم بن] ذهل، من بني شيبان. وعمرو يريد به: عمرو بن حُجر الكِنديّ- وقال الآخر[4]:

أُؤَمِّلُ أن أعِيشَ، وأنَّ يَومِي بِأوَّلَ، أو بِأهوَنَ، أو جُبارِ

أوِ التّالي دُبارَ، فإن أفُتْهُ فمُؤنِسَ، أو عَرُوبةَ، أو شِيارِ

فترك صرف «دُبار» وهو منصرف. ودُبار: يوم الأربعاء. وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية. فأول: يوم الأحد. وأهون: يوم الاثنين. وجُبار: يوم الثّلاثاء. ودُبار: يوم الأربعاء. ومُؤنس: يوم الخميس. وعَروبة: يوم الجمعة. وشِيار: يوم السّبت.

---

(١) الآية ٢٥ من سورة التوبة.
(٢) ديوانه ص ٢٥٥. وتنوخ: قبيلة. فلا ضرورة في منعها من الصرف.
(٣) بشر بن أبي خازم. ديوانه ص ١٥٥. وفي البيت خرم. لأن الرواية: «فإلى ابن أمّ». وفي المطبوعة: «أمّ أناس». والتصويب من الديوان. وتزحف أي: لا تنجح.
(٤) اللسان والتاج (جبر).

وقال الآخر[١] :

فأوفَضْنَ عَنها، وهْيَ تَرغُو حُشاشَـةً ... بِذِي نَفْسِها، والسَّيفُ عُريـانُ أحمَـرُ

فترك صرف ((عُريان)) وهـو منصـرف، لأن مؤنثـه ((عُريانـة)) لا ((عُرْيـا)). وقـال الآخر[٢]:

قـالَتْ أُمَيمـةُ: مـا لِثـابتَ، شـاخِصاً ... عارِي الأشاجِعِ، ناحِلاً، كـالمُنصُلِ؟

فترك صرف ((ثابت)) وهو منصرف.

وقال العبّاس بن مِرداس السُّلميّ[٣]:

فمـا كـانَ حِصـنٌ، ولا حـابِسٌ ... يَفُوقـانِ مِـرداسَ، في مَجمَـعِ

فترك صرف ((مرداس)) وهو منصرف. قالوا: ولا يجوز أن يقال: ((إنّ الرواية[٤]:

* يَفُوقانِ شَيخِيَ، في مَجمَعِ *

وشيخُهُ أبوه مِرداسٌ))، لأنّا نقول: بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه. على أنّا لو قدّرنا أنه قد رُوي رواية أُخرى، كما رويتموه، فما العُذرُ عن هذه الرواية الصحيحة، مع شهرتها؟

وقال دَوسرُ بنُ دَهبل القُرَيعيّ[٥]:

وقائلـةٍ: مـا بـالُ دَوسَـرَ، بَعدَنـا ... صَحا قَلبُهُ، عَن آلِ لَيلَى، وعَن هِندِ؟

فلم يصرف ((دَوسرَ)) وهو منصرف. قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنّ الرواية:

* ما لِلقُرَيعِيِّ، بَعدَنا*

(١) الخزانة ١:٧١ و ١٢٣.وأوفض: أسرع. وترغو: تصوت. والحشاشة: بقية النفس.

(٢) الخزانة ١:٧٢. والشاخص: الذي فتح عينيه لا يطرف. والأشاجع: جمع أشجع. وهي عروق ظاهر الكف. والمنصل: السيف.

(٣) ديوانه ص ٨٤, وحصن هو أبو عيينة بن حصن الفزاري. وحابس هو أبو الأقرع بن حابس التميمي.

(٤) انظر سيرة ابن هشام ٣: ٤٩٣-٤٩٤، وشرح المفصل ١:٦٨.

(٥) الأصمعيات ص ١٥٠ والعيني ٤:٣٦٦ والخزانة ١:٧٢.

لأنّا نقول: بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه. ولو قدّرنا أن ما رويتموه صحيح فما عذركم عما رويناه، مع صحته وشهرته؟

وقال الآخر[١]

ومُصْعَبُ، حِينَ جَدَّ الأمـ ـرُ، أَكثَرُهـا، وأطيَبُهـا

قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنّ الرواية:

* وأنتُمْ، حِينَ جَدَّ الأمرُ *

لأنّا نقول: بل الرواية الصحيحة ما رويناه. ولو قدّرنا ما رويتموه صحيحاً فما عذركم عما رويناه، على ما بيّنا؟

وقال الآخر[٢]

ومِمَّن وَلَدُوا عامِـ ـرُ، ذُو الطُّولِ، وذُو العَرضِ

فترك صرف «عامر» وهو ينصرف. ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه، فقال «ذُو الطُّولِ، وذُو العَرضِ». ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول: ذاتُ الطُّولِ، وذاتُ العَرضِ.

ولا يجوز أن يقال[٣] : (إنما لم يصرفه، لأنه ذهب به إلى القبيلة، كما قرأ سيّد القُرّاء، أبو عمرٍو بنُ العلاء: ﴿وجِئتُكَ مِن سَبَأَ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾،[٤] فترك صرف «سبأ»، لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى. وقال الشاعر[٥] :

مِن سَبَأَ، الحاضِرِينَ مأرِبَ، إذ يَبنُونَ، دُونَ سَيلِهِ، العَرِما

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ١٢٤ والخزانة ١:٧٢ وشرح المفصل ١:٦٨. ومصعب: ابن الزبير.

(٢) ذو الإصبع العدواني. ديوانه ص ٤٨ و العيني ٤:٣٦٤. وعامر هو عامر بن الظرب، المشهور بالحلم.

(٣) ينتهي القول قبل بيتي أبي دهبل. انظر ص ١٦٢.

(٤) الآية ٢٢ من سورة النمل.

(٥) النابغة الجعدي. ديوانه ص١٣٤. والعرم: بناء يحبس فيه الماء. وهو السد.

فلم يصرف ((سبأ))، لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى. وقال الله تعالى: ﴿أَلا إِنَّ ثَمُوداً كَفَرُوا رَبَّهُم أَلا بُعداً لِثَمُودَ﴾(١)، فلم يصرف ((ثمود)) الثاني، لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى.

ثم قال الشاعر(٢):

تَمُدُّ عليهِم، مِن يَمِينٍ، وأشمُلٍ بُحُورٌ لَهُ، مِن عَهدِ عادٍ، وتُبَّعا

وقال الآخر(٣):

لَو شَهْدَ عادَ، مِن زَمانِ عادِ لابتَزَّها مَبارِكَ الجِلادِ

وقال الآخر(٤):

عَلِمَ القَبائلُ، مِن مَعَدَّ وغَيرِها، أنَّ الجَوادَ مُحَمَّدُ بنُ عُطارِدِ

وقال الآخر(٥):

ولَسنا، إذا عُدَّ الحَصَى، بأقِلَّةٍ وإنَّ مَعَدَّ، اليَومَ، مُودٍ ذَلِيلُها

وقال الآخر(٦):

غَلَبَ المَسامِيحَ الوَلِيدُ، سَماحةً وكَفَى قُرَيشَ المُعضِلاتِ، وسادَها

فلم يصرف ((قريش))، لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى.

---

(١) الآية ٦٨ من سورة هود.
(٢) زهير. الكتاب ٢: ٢٧. والبحور ههنا مواد الكرم. وتبع هذا أبو كرب. وهو أقدم التبابعة من ملوك اليمن.
(٣) الكتاب ٢: ٢٧. وسكن الهاء من ((شهد)) للتخفيف. وابتز: سلب. ومبارك الجلاد: معظم الحرب. يريد: لو شهد الممدوح عاداً في الحرب لظهر عليها، وفاز بمعظم الحرب.
(٤) الكتاب ٢: ٢٧.
(٥) الكتاب ٢: ٢٧. والمودي: الهالك.
(٦) الكتاب ٢: ٢٦ والمساميح: جمع سمح، على غير قياس. والوليد هو الوليد بن عبد الملك. والمعضلات: الشدائد.

والحمل على المعنى كثيرٌ، في كلامهم. قال الشاعر[١]:

قامَتْ، تُبَكِّيهِ، علَى قَبرِهِ: مَن لِيَ، مِن بَعدِكَ، يا عامِرُ؟
تَركتَنِي، في الدّارِ، ذا غُربةٍ قَد ذَلَّ مَن لَيسَ لَهُ ناصِرُ

وكان الأصل أن يقول: ذات غُربةٍ. فحمله على المعنى، فكأنها قالت: تَركتَني إنساناً ذا غربة، والإنسان يطلق على الذكر والأُنثى. وقال الأعشى[٢]:

لِقَومٍ، فكانُوا هُمُ المُنفِدِينَ شَرابَهُمُ، قَبلَ إنفادِها

وكان الأصل أن يقول: قبل إنفاده[٣]، لأن الشراب مذكَّر. إلاّ أنه أنّثه حملاً على المعنى، لأن الشراب هو الخمر في المعنى.

وقال الآخر[٤]:

يا بِئرُ، يا بِئرَ بَنِي عَدِيِّ لأنزَحَنْ قَعرَكِ، بالدُّلِيِّ
حَتَّى تَعُودِي أقطَعَ الوَلِيِّ

وكان الأصل أن يقول: قَطْعاءَ[٥] الوليّ، لأن البئر مؤنثة. إلاّ أنه ذكّره حملاً على المعنى. فكأنه قال: حتّى تَعُودِي قَليباً أقطعَ الوليّ. والقَليبُ الأغلب عليه التذكير. ولذلك قالوا في جمعه: أقْلِبة. و «أفعِلة» بناء يختصّ به المذكر في القلّة، كاختصاص المؤنث بـ «أفعُل» في القلّة.

وقوله[٦] «ذُو الطُّولِ، وذُو العَرْضِ» يرجع إلى الحيّ. فانتقل من معنى إلى معنى. والتنقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم، كما

(١) سمط اللآلي ص ١٧٤ وشرح المفصل ٥:١٠١ واللسان التاج (عمر).
(٢) ديوانه ص ٧١.
(٣) جعل الضمير عائداً على الشراب. وقيل: إنه عائد على عقول القوم، أو على أموالهم.
(٤) شرح شواهد الإيضاح ص ٤٦٠ و العيني ١:٤٣٩. والدلي: جمع دلو. وتعودي أي: تصيري. والأقطع: المنقطع. والولي: المطر بعد الوسمي. وأراد به الماء.
(٥) في المطبوعة. قطعى.
(٦) قوله أي: قول ذي الإصبع وقد مضى في ص ١٦١.

قال الشاعر[١]:

إنَّ تَمِيماً خُلِقَتْ مَلْمُوما قَوماً، تَرَى واحِدَهم صِهمِيما

فقال ((خُلقتْ)) أراد به القبيلة، ثم قال ((ملموما)) أراد به الحيّ، ثم ترك لفظ الواحد، وحقّق مذهب الجمع، فقال ((قَوماً تَرَى واحِدَهم صِهميما)). والصهميم هو الذي لا ينثني عن مراده)[٢]، لأنا نقول: نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم، ولا التنقُّلَ من معنى إلى معنى. ولكنّ الظاهر ما صرنا إليه، لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ. وجَرْيُ الكلامِ على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى. فلمّا كان ما صِرنا إليه أكثر في الاستعمال، وأحسن في الكلام، كان ما صرنا إليه أولى.

وقال أبو دَهبلٍ الجمحي[٣]:

أنا أبُو دَهبَلَ، وَهْبٌ لِوهَبْ مِن جُمَحٍ، والعِزُّ فِيهِم، والحَسَبْ

فترك صرف ((دَهبَل)) وهو منصرف. وقال الآخر[٤]:

أخشَى علَى دَيسَمَ مِن بُعدِ الثَّرَى أبَى قَضاءُ اللهِ إلاّ ما تَرَى

فترك صرف ((ديسم)) وهو منصرف. فإذا صحّت هذه الأبيات، بأسرها، دلّ على صحّة ما ذهبنا إليه.

وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله[٥]:

فبَيناهُ يَشْرِي رَحلَهُ قالَ قائلٌ: لِمَن جَمَلٌ، رِخْوُ المِلاطِ، نَجِيبُ؟

---

(١) المخيس الأعرجي. اللسان والتاج (صهم). وانظر ديوان رؤبة ص١٨٥ و ١٩١. والملموم: الشديد المجتمع.

(٢) ههنا ينتهي القول الذي بدأ في التعليق على بيت ذي الإصبع في ص ١٥٩.

(٣) ديوانه ص ٤٧.

(٤) اللسان والتاج (دسم). وديسم: اسم علم.

(٥) مضى في ص ٣٨.

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى. وهذا لأن الواو من «هُوَ» متحرّكة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أنّ حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك. فإذا جاز حذف المتحرّك الذي هو الواو للضرورة فلأن يجوز حذف الساكن كان ذلك من طريق الأولى.

وهٰذا كان أبو بكرِ بنُ السرّاج من البصريين، وكان من هذا الشأن بمكان، يقول[1] : لو صحّت الرواية، في ترك صرفِ ما ينصرف [في الشعر]، لم يكن بأبعد من قولهم:

* فبَينا هُ يَشرِي رَحلَهُ قالَ قائلٌ *

ولـمّا صحّت الرواية عند أبي الحسن الأخفش، وأبي علي الفارسيّ، وأبي القاسم بن بَرهان، من البصريين، صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف، في ضرورة الشعر، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين. وهم من أكابرِ أئمة البصريين، والمشارِ إليهم من المحقّقين.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: «لا يجوز ترك صرف ما ينصرف»؛ لأن الأصل في الأسماء الصَّرف. فلو أنّا جوّزنا تركَ صرف ما ينصرفُ لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضاً يؤدّي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف. وعلى هذا يُخرَّجُ حذف الواو من «هُوَ» في نحو قوله:

* فبَينا هُ يَشرِي رَحلَهُ قالَ قائلٌ *

فإنه لا يؤدّي إلى الالتباس، بخلاف حذف التنوين. فبانَ الفرق بينهما.

والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهبُ الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس.

---

(١) الأصول ٣: ٤٣٩. والتتمة منه.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: ((إنما لم يجز ترك صرف ما ينصرف، لأنه يؤدّي إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل)) قلنا: هذا يبطل بحذف الواو من ((هُوَ)) في قوله:

* فبَينا هُ يَشري رَحلَهُ قالَ قائلٌ *

خصوصاً على أصلكم أنّ الواو عندكم أصلية، لا زائدة كما هي على أصل الخصم زائدة.

قولهم: ((إنما جازَ[1] لأنهُ لا يؤدّي إلى الالتباس بخلاف ما هنا)) قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنّا لا نسلّم أنه لا يؤدّي ههنا إلى الالتباس، لأنك تقول ((غَزا هُوَ)) فيكون توكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعل. فإذا حذفت الواو منه التبست الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول، نحو ((غَزاهُ)). فإنه يجوز ألاّ تُمطَلَ[2] حركتها. قال الشاعر[3]:

تَراهُ كأنَّ اللهَ يَجدَعُ أنفَهُ وعَينَيهِ، إن مَولاهُ ثابَ لَهُ وَفرُ

وكذلك الهاء أيضاً في سائر المنصوبات. فإنه يجوز ألاّ تُمطل حركتها في الشعر كضمير المجرور، فإنهم يُسوُّون بينهما في ذلك. قال الشاعر[4]:

لَهُ زَجَلٌ، كأنَّهُ صَوتُ حادٍ، إذا طَلَبَ الوَسيقةَ، أو زَمِيرُ

وقال الآخر[5]:

أو مُعْبَرُ الظَّهرِ، يَنأى عَن وَلِيَّتِهِ ما حَجَّ رَبُّهُ، في الدُّنيا، ولا اعتَمَرا

(١) أي: إنما جاز حذف الواو من ((هو)).

(٢) تمطل: تمدّ.

(٣) خالد بن الطيفان. الحيوان ٦: ٤٠. وثاب: كثر واجتمع. والوفر: المال الوافر.

(٤) مضى في ص ٧٢.

(٥) رجل من باهلة. الكتاب ١: ١٢. والمعبر الظهر: البعير امتلأ ظهره لحماً من كثرة الوبر. والولية: الحلس يلقى تحت الرحل. وقوله ينأى عن وليته، يريد: تنأى عنه وليته لسمنه. فقلب. والرب: الصاحب.

وقال الآخر(١):

فمالَـهُ، مِـن مَجـدٍ تَليـدٍ، ومالَـهُ مِنَ الرِّيحِ فَضلٌ، لا الجَنُوبِ، ولا الصَّبا

وقال الآخر(٢):

فـإنْ يَـكُ غَثّـاً، أو سَـمِيناً، فـإنَّنِي سَـأجعَلُ عَيَنيـهِ، لِنَفسِـهِ، مَقنَعـا

وقال الآخر(٣) :

وأيقَـنَ أنَّ الخَيـلَ إن تَلتَبِـسْ بِـهِ يَكُـنْ لِفَسِيلِ النَّخـلِ، بَعـدَهُ، آبِـرُ

وقال الآخر(٤):

أنا ابنُ كِلابٍ، وابنُ أوسٍ، فمَن يَكُنْ قِناعُـهُ مَغْطِيّـاً فـإنّيَ مُجتَلِـي

وقال الآخر:(٥)

لأعلِطَنَّـهُ وَسمـاً، لا يُفارِقُـهُ كَمـا يُحَـزُّ، بِحُمّـى المِيسَـمِ، البَحِـرُ

وقال الآخر(٦) :

لِـي والِـدٌ، شَـيخٌ، تَهِضُـهُ غَيبَتِـي وأظُـنُّ أنَّ نَفـادَ عُمـرِهِ عـاجِلُ

---

(١) الأعشى. ديوانه ص ١١٥. والجنوب: ريح الجنوب. والصبا: ريح تهب من المشرق. يريد أنه ليس له فضل في كل حين.

(٢) مالك بن خريم. الكتاب ١٠:١. يذكر الشاعر ضيفاً، وأنه يقدم له ما عنده، ليختار منه ما يقنعه. والمقنع: القناعة.

(٣) حنظلة بن فاتك. الكتاب ١١:١ . يصف الشاعر جباناً هارباً. والخيل: الفرسان. وتلتبس: تحيط وتختلط. والفسيل: صغار النخل. والآبر: المصلح.

(٤) الممتع ٧٢٧. والمغطي: المستور الخامل. والمجتلي: النابه الذكر.

(٥) اللسان والتاج (بحر). وعلطه: وسمه في العنق. ويحز: يكوي. والحمى: ارتفاع الحرارة. والميسم: آلة الوسم. والبحر: البعير أصابه داء لكثرة ما شرب من الماء.

(٦) أبو حزام. شروح سقط الزند ص ١٤٢٥ والجمل للخليل ص ٢٣٤. والشيخ: العجوز المسن. وتهيض: تؤلم وترد إلى المرض. وجزم ((تهضه)) ضرورة. والنفاد: الفناء والزوال.

والوجه الثاني: أنه يبطل بصرف ما لا ينصرف، فإنه يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، في نحو قوله[١]:

* قَواطِناً مَكَّةَ، مِن وُرقِ الحَمِي *

وكذلك سائر ما لا ينصرف. ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه. فكذلك ههنا.

فإن قالوا: الكلامُ به يَتحصَّلُ[٢] القانونُ، دون الشعر، وصرفُ ما لا ينصرف لا يُوقِعُ لَبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام. قلنا: وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه. فإنه إذا كان الكلام هو الذي يتحصَّل به القانون، دون الشعر، فترك صرفِ ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يُوجبُ لَبساً بين ما ينصرف، وما لا ينصرف، إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام. والله أعلم.

---

(١) العجاج. ديوانه ٤٥٣. والقواطن: جمع قاطنة. وهي المقيمة. والورق: جمع ورقاء. وهي الحمامة في لونها غبرة. والحمي: الحمام. حذف الميم الثانية وكسر الميم الأولى للضرورة، فقلبت الألف ياء.

(٢) يريد: الكلام يتحصل به.

١١
مسألة
وزن الثلاثي المكررة عينه ولامه*

ذهب الكوفيون إلى أنّ: ((صَمَحْمَح ودَمَكْمَك))[١]، على وزن ((فَعَلّلٌ))، وذهب البصريون إلى أنه على وزن ((فَعَلْعَلٌ)).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: ((إنه على وزن فَعَلّل)) وذلك[٢] أنّ الأصل في ((صَمَحمَح)) و ((دَمَكمَك)): صَمَحَّحٌ، ودَمَكّكٌ. إلاّ أنهم استثقلوا جمع ثلاث حاءات، وثلاث كافات، فجعلوا الوسطى منها ميماً. والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال. قال الله تعالى: ﴿فكُبكِبُوا فِيها هُم والغاوُونَ﴾[٣]، والأصل: كُبِّبُوا. لأنه من: كَبَبتُ الرَّجلَ على وجهِه. إلاّ أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات، فأُبدل من الوسطى كاف.

وقال الفرزدق[٤]:

مَوانِعُ لِلأسرارِ، إلاّ لِأَهلِها ... ويُخلِفنَ ما ظَنَّ الغَيُورُ، المُشَفشَفُ

---

* الإنصاف: المسألة ١١٣.

(١) الصمحمح والدمكمك: الشديد القوي.

(٢) كذا، وإسقاط ((وذلك)) واجب.

(٣) الآية ٩٤ من سورة الشعراء.

(٤) ديوانه ص ٥٥١. وموانع للأسرار أي: يمتنعن من الأزواج. والأسرار: جمع سر. وهو الزوج. والأهل: الكفاء. والمشفشف: الذي شفته الغيرة.

- والأصل في «المُشَفْشَف»: المُشَفَّف، لأنه من : شَفَّتهُ الغَيرةُ وشَفَّهُ الحُزنُ. إلاّ أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات، فأبدل من الوسطى شيناً- وقال الآخر وهو الأعشى[١] :

وتَبرُدُ بَرْدَ رِداءِ العَرُو سِ، بالصَّيفِ، رَقرَقْتَ فِيهِ العَبِيرا

- والأصل في «رَقرَقتَ»: رَقَّقْتَ، لأنه من الرِّقّة، فأبدل من القاف الوسطى راء- وقال الآخر[٢] :

* باتَتْ تُكَركِرُهُ الجَنُوبُ *

والأصل في «تُكركِرُهُ»: تُكرِّرُهُ، لأنه من التكرير، فأبدل من الراء الوسطى كافاً.

وكذلك أيضاً قالوا: تَمَلمَلَ[٣] على فِراشه. والأصل: تَملَّلَ، لأنه من «المَلّة». وهو الرماد الحارّ. إلاّ أنهم أبدلوا من اللاّم الوسطى ميماً. وكذلك قالوا: تَغلغَلَ في الشيء. والأصل: تَغلَّلَ، لأنه من «الغَلَل»، وهو الماء الجاري بين الشجر، فأبدلوا من اللاّم غيناً. وكذلك قالوا: تَكَمكَمَ[٤] . والأصل: تكمَّمَ، لأنه من «الكُمّة»، وهي القلنسوة، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً. وكذلك قالوا: حَثحَثَ[٥] . والأصل: حَثَّثَ، لأنه من «الحَثّ». إلاّ أنهم أبدلوا من الثاء الوسطى حاء، كراهية لاجتماع الأمثال.

فكذلك ههنا، الأصل فيه «صَمَحَّحٌ». إلاّ أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميماً، كراهية لاجتماع الأمثال. وكانت الميم أولى بالزيادة، لأنها من حروف الزيادة التي تختص بالأسماء[٦] .

---

(١) ديوانه ص ٩٥. والرداء: الوشاح. والعبير: أخلاط من الطيب.
(٢) قسيم بيت في الصحاح واللسان والتاج (كرر). وتكركره: تصرفه.
(٣) تململ: تقلب.
(٤) تكمكم: لبس والتفّ.
(٥) حثحث: حثّ.
(٦) كذا، وقد تزاد الميم في الفعل. نحو: تمسكن، تمندل، تمدرع.

وقلنا: إنه لا يجوز أن يكون وزنه «فَعَلْعَلٌ» بتكرير العين، لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال: إن «صَرْصَرٌ»(١) و«سَجْسَجٌ»(٢) وزنه «فَعْفَعٌ»، لتكرير الفاء فيه. فلمّا بَطَلَ أن يكون «صَرْصَر» على «فَعْفَع» بَطَل أيضاً أن يكون صَمَحْمَح على «فَعَلْعَل».

قالوا: ولا يلزم على كلامنا نحوُ: احقَوقَفَ(٣) الظَّبيُ، واغدَودَن(٤) الشَّعر، وما أشبه ذلك. فإنه على وزن «افعَوعَلَ»، لأنا نقول: إنما قلنا: إنه على وزن «افعَوعل»، لأنه ليس في الأفعال ما هو على وزن «افعَعَّلَ»(٥). فقلنا: إنّ وزنه على «افعَوعَلَ»، بخلاف ما هنا، فإنّ في الأسماء ما هو على وزن «فَعَلَّل» نحو: سَفَرجل وفَرَزدق. وكذلك لا يلزم على كلامنا نحوُ «خُلَعْلَع» وهو الجُعَل، و«ذُرَحْرَح» وهو دُوَيْبّة. فإنه على وزن «فُعَلْعَل»، لأنّا نقول: إنما قلنا: إنه على وزن «فُعَلْعَل»، لأنه ليس في الأسماء ما هو على وزن «فُعَلَّل» بضم الأول. وإذا خرج لفظ عن أبنية كلامهم دلّ ذلك على زيادة الحرف فيه.

والذي يدلّ على ذلك أنهم قالوا في «ذُرَحْرَح»: ذُرّاحٌ، فأسقطوا أحد المثلين. ولو كان خماسيّاً لم يأت منه ذرّاح على وزن «فُعّال»، نحو: كُرّام وحُسّان. فبان الفرق بينهما.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: «إنّ وزنه: فَعَلْعَلٌ»، لأن الظاهر أنّ العين واللاّم قد تكرّرتا فيه، فوجب أن يكون وزنه «فَعَلْعَلٌ». ألا ترى أنه إذا تكرّرت العين في نحو: ضَرَّبَ وقَتَّلَ، كان وزنه «فَعَّلَ». فكذلك ههنا، لمّا

---

(١) الصرصر: دويبة تحت الأرض تصوّت أيام الربيع.
(٢) والسجسج: اليوم المعتدل لا حرَّ فيه ولا قرّ.
(٣) احقوقف: انعطف في منامه.
(٤) اغدودن: طال واشتد سواده.
(٥) في المطبوعة: افعلّل.

تكررت العين واللاّم، في نحو: صَمَحْمَح ودَمَكمَك، يجب[1] أن يكون وزنه «فَعَلْعَلٌ» لتكرّرهما فيه. هذا حكم الظاهر. فمن ادّعى قلباً بقي مرتهَنًا بإقامة الدليل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ الأصل: صَمَحَّحٌ ودَمَكَّكٌ» قلنا: هذا مجرّد دعوى، لا يستند إلى معنى. بل تكريرُ عينِ الفعل ولامِه كتكرير فاء الفعل وعينِه في «مَرمَرِيس» وهي الداهية، و «مَرمَرِيت» وهي القفر، لأنها من المَراسة والمَرْت.

وأما تلك المواضع، التي استشهدوا بها على الإبدال، لاجتماع الأمثال، فهناك قام الدليل في ردّ الكلمة إلى أصلها، وذلك غير موجود ههنا.

وقولهم: «لو جاز أن يقال: إنّ وزنه فَعَلْعَلٌ، بتكرير العين، لجاز أن يقال: صَرصَرٌ وسَجْسَجٌ، وزنه: فَعْفَعٌ، لتكرير الفاء فيه»، قلنا: هذا باطل. وذلك أنّ الحرف إنما يُجعل زائداً في الاسم والفعل، إذا كان على ثلاثة أحرفٍ سواه. وهي فاء الفعل وعينه ولامه، و «صَرْصَرٌ وسَجْسَجٌ» لم يوجد فيه ذلك. فلو قلنا: إنّ وزنه «فَعْفَعٌ» لأدَّى ذلك إلى إسقاط لامه. وذلك لا يجوز بخلاف «صَمَحْمَحٌ ودَمَكمَكٌ»، فإنه قد وجد فيه ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام. فلمّا لم يؤدّ ذلك إلى إسقاط لامه كان ذلك جائزاً. وصار هذا كما تُجعل إحدى الدالين في «اسودَّ» زائدة، ولا تجعل إحدى الدالين في «رَدَّ» و «مَدَّ» زائدة، لأنا لو جعلنا إحداهما زائدة لأدّى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه. وذلك لا يجوز، فكذلك ههنا. والله أعلم.

---

(١) كذا في جواب «لما».

١٢

مسألة

وزن خطايا*

ذهب الكوفيون إلى أنّ ((خَطايا)) جمعَ خَطيئه على وزن ((فَعالَى))، وإليه ذهب الخليل بن أحمد، وذهب البصريون إلى أن ((خَطايا)) على وزن ((فَعائل)).

وأما الكوفيون فاحتجوا، بأن قالوا: إنما قلنا: ((إن وزنه فَعالَى)) وذلك[1] لأنّ الأصل أن يقال في جمع خَطِيئة ((خَطايِئُ))مثل ((خَطايِعُ)). إلاّ أنه قُدّمت الهمزة على الياء، لئلاّ يؤدّي إلى إبدال الياء همزة، كما تبدل في: صَحيفة وصَحائف، وكتيبة وكتائب، لوقوعها قبل الطرف بحرف، لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف، من هذا النوع، مُجرى الطرف في الإبدال. وهم يبدلون من الياء، إذا وقعت طرفاً، وقبلها ألف زائدة، همزةً.

فلو لم تُقدَّم الهمزة على الياء في ((خَطايِء)) لكان يؤدّي إلى اجتماع همزتين.

---

* الإنصاف: المسألة ١١٦.

(١) كذا، وإسقاط ((وذلك)) واجب.

وذلك مرفوض في كلامهم، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين[١] في كلمة، إلاّ في قول الشاعر[٢] :

فإنَّكَ لا تَدرِي: مَتَى المَوتُ جائئٌ ولكِنَّ أقصَى مُدّةِ المَوتِ عاجِلُ

ولهذا قال الخليل بن أحمد: «جائيةٌ» مقلوبةٌ، ووزنه «فالِعَةٌ».

فصارت «خَطائي»[٣] مثل «خَطاعِي»، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فصارت «خَطاءَى» مثل «خَطاعَى». فحصلت همزة بين ألفين، والألف قريبة من الهمزة، فقلبوا من الهمزة ياءً، فراراً من اجتماع الأمثال، فصار «خَطايا» على وزن «فَعالَى»، على ما بيّنا.

ومنهم من قال: إنه على «فَعالَى»، لأن خطيئة جُمعت على ترك الهمز، لأنّ ترك الهمز يكثر فيها، فصارت بمنزلة «فَعِيلة» من ذوات الواو والياء. وكلّ «فَعِيلة» من ذوات الواو والياء، نحو : وَصِيّة وحَشِيّة، فإنه يجمع على «فَعالَى» دون «فَعائل»، لأنه لو جمع على «فَعائل» لاختلّ الكلام وقلّ. فجمعت على «فَعالَى»، فقالوا: وَصايا، وحَشايا. وجعلت الواو في «حَشايا» على صورةِ واحدِها، لأن الواو صارت ياء في «حَشِيّة». فدلّ على أنّ «خَطايا» على وزن «فَعالَى»، على ما بيّنا.

وأما البصريون فاحتجوا، بأن قالوا: إنما قلنا: «إنّ وزنه فَعائلُ» لأنَّ «خطايا» جمع خَطِيئةٍ، وخَطِيئةٌ على وزن «فَعِيلة»، و «فَعِيلةٌ» يجمع على «فَعائل». والأصل فيه أن يقال «خَطايْءُ» مثل: خَطايْع. ثم أبدلوا من الياء همزة[٤]، كما أبدلوها في : صَحيفة وصَحائف، فصار «خَطائِءُ» مثل «خطاعِع». وقد

---

(١) يريد همزتين متحركتين ليست إحداهما: زائدة. وانظر ما حكاه الكسائي بعد.

(٢) منهج السالك ١ :٧٤.

(٣) وحركت الهمزة بالكسر لالتقاء الساكنين.

(٤) وحركوها بالكسر لالتقاء الساكنين.

حكى أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ، عن بعض العرب، أنه قال: اللّهُمَّ اغفرْ لي خَطائِئِيَهْ، مثل: خَطاعِعِيَهْ. فاجتمع فيه همزتان، فقُلبت الهمزة الثانية ياء، لكسرة قبلها، فصار «خَطائي» مثل «خَطاعِي». ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فصار «خَطاءَى» مثل «خَطاعَى»، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين، فأبدلوا منها ياء فصار «خَطايا».

وكأنّ الذي رَغَّبهم في إبدال الفتحة من الكسرة، والعَودِ من «خَطائي» إلى «خَطاءَى»، أن يقلبوا الهمزة ياء، فيعودوا بالكلمة إلى أصلها، لأن الهمزة الأولى من «خَطائئ» منقلبة عن الياء في: خطيئة. ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في «جائي»: جايا، لأن الهمزة في «جاء» منقلبة عن عين الفعل، والهمزة في «خَطايا» منقلبة عن ياء زائدة في خَطيئة. ففضّلوا الأصليَّ على الزائد، فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد.

وكذلك أيضاً قالوا في جمع هِراوة: «هَراوَى»، وإداوة[١] : «أداوَى». وكان الأصل: «هَرائوُ» مثل : هَراعِو، على مثال «فَعائل»، كرسالة ورسائل، لأنهم أبدلوا من ألف : هِراوة، وإداوة، همزةً كما أبدلوا في «رَسائل» من ألفِ «رِسالة» همزةً. ثم أبدلوا من الواو في «هَرائو» و «أدائو» ياء، لسكونها[٢] وانكسار ما قبلها، فصار «هَرائي» و «أدائي» مثل «هَراعِي» و«أداعِي». ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فصار «هَراءَى» و «أداءَى»، مثل: «هَراعَى» و«أداعَى». فاستثقلوا الهمزة بين ألفين، فأبدلوا من الهمزة واواً، ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد، طلباً للتشاكل. وذلك لأنَّ الجمع فرع على الواحد، فلا بأس بأن يُطلب مُشاكلته له.

---

(١) الإداوة: إناء صغير من الجلد يتخذ للماء.
(٢) كذا، والواو ليست ساكنة. والصواب أنها قلبت ياء لوقوعها طرفاً بعد كسر.

والذي يدلّ على أنهم فعلوا ذلك، طلباً للمشاكلة، أنّ ما لا يكون في واحده واو لا يجيء فيه ذلك. فدلّ على ما قلناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ الأصل أن يقال في جمع خطيئة: خَطايِئُ، مثل: خَطايِع. وإنما قدّمت الهمزة على الياء» قلنا: ولِمَ قلتم بالتقديم، وهو على خلاف الأصل والقياس؟

قولهم: «لئلا يؤدّي ذلك إلى اجتماع همزتين، وهو مرفوض» قلنا: ولِمَ قلتم إنه موجود ههنا؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء، لانكسار ما قبلها. فالكسرة تُوجب قلب الهمزة إلى الياء، كما تُوجب الفتحة قلبها إلى الألف، في نحو: أأْدَم، وأأْخَر. فلم يجتمع فيه همزتان. وإذا كان حمله على الأصل يؤدّي إلى أن يجتمع فيه همزتان، يزول اجتماعهما على القياس، كان حمله عليه أولى من حمله على القلب، بالتقديم والتأخير، على خلاف القياس الذي هو الفرع.

وأما «جائيةٌ» فلا نُسلّم أنها مقلوبة، وأن وزنه «فالِعَةٌ». وإنما هو على أصله، ووزنه «فاعِلةٌ» من: جاءت فهي جائيةٌ. وأصلها «جايِئةٌ» مثل: «جايِعة»، فأبدلوا من الياء همزة، فصار «جائئة» مثل: جاعِعة. فأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها.

وأما الخليل فإنما قدّر فيه القلب، لئلاّ يجمع فيه بين إعلالين، لأنه إذا قدَّم اللام التي هي همزة إلى موضع العين التي[1] هي الياء، وأخَّر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة، لم يجب قلب الياء همزة. فلا يكون فيه إلاّ إعلال واحد. وإذا أتى بالكلمة على أصلها، من غير قلب، جمعَ فيه بين إعلالين. وهما: قلب العين التي هي ياء همزة، وقلب اللاّم التي هي همزة ياء. وهذا التقدير غير كاف في تقدير القلب، لأنّ الهمزة حرف صحيح، فإعلالها لا يُعتَدُّ به.

---

(١) في المطبوعة: الذي.

والذي يدلّ على ذلك أنّ الهمزة تصحّ حيث لا يصحّ حرف العلّة. ألا ترى أنّ حرف العلّة إذا تحرّك، وانفتح ما قبله، وجب إعلاله، نحو: عَصَوٌ ورَحَيٌ، والهمزة إذا تحرّكت، وانفتح ما قبلها، لا يجب إعلالها، نحو: كَلأٌ ورَشَأٌ؟ وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبُها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة، بعضها من بعض، كقولهم في أُصَيلان: ((أُصَيلالٌ)). فلا يُعتدُّ به، وإنما يعتدُّ بإعلال حرف العلّة، لأنه الأصل في الإعلال. وإذا كان قلب الهمزة غير معتدّ به لم يكن ههنا إجراؤه على الأصل يؤدّي إلى الجمع بين إعلالين.

وأما قولهم: ((إنما جُمعت على ترك الهمز)) قلنا: هذا باطل، لأن ترك الهمز خلافُ الأصل. والأصلُ أن يُجمع على الأصل، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال.

وقولهم: ((إنه يكثر ترك[1] الهمزة فيها، فصارت بمنزلة: فَعِيلة، من ذوات الواو والياء، وهي تُجمع على: فَعالَى)) قلنا: لا نُسلّمُ، بل الأصل أن يقال في جمع فَعِيلة: ((فَعايِلُ))[2]. إلاّ أنه يجب قلب الياء همزة لوقوعها قبل الطرف بحرف، لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مُجرى الطرف، في الإبدال. وهم يبدلون من الياء، إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة، همزةً. فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حَشِيّة ((حَشائي))[3] على ((فَعائل))، على لفظ المُضيفِ إلى نفسه ((الحَشا)) إذا مُدَّ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فصار ((حَشاءَى)). فاستثقلوا الهمزة بين ألفين، فقلبوا الهمزة ياء على ما بيّنا في ((خطايا)). والله أعلم.

---

(١) سقطت هذه الكلمة من المطبوعة.

(٢) في المطبوعة: فعائل.

(٣) كذا. والأصل ((حَشايُوُ))، أبدلت الياء همزة وحركت بالكسر، فقلبت الواو ياء لأنها لام بعد كسر.

١٣

مسألة

وزن إنسان*

ذهب الكوفيون إلى أنّ ((إنسان)) وزنه: ((إفعانٌ))، وذهب البصريون إلى أن وزنه: ((فِعْلانٌ))، وإليه ذهب بعض الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك، لأن الأصل في إنسان ((إنسِيانٌ)) على ((إفْعِلان)) من النِّسيان. إلاّ أنه لـمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، حذفوا منه الياء التي هي اللام، لكثرته في استعمالهم.

والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم. كقولهم ((أيْشٍ)) في: أيّ شيءٍ، و ((عِمْ صَباحاً)) في: انعِمْ صباحاً، و ((ويلُمِّهِ)) في: ويلَ أُمِّهِ. قال الهذلي[١]:

وَيلُمِّهِ، رَجُلاً، تأبَى بِهِ غَبَناً ... إذا تَجَرَّدَ، لا خالٌ، ولا بَخَلُ!

وقال الآخر[٢]:

وَيلُمِّهِ، مِسعَرَ حَرْبٍ، إذا ... أُلقِيَ فِيها، وعلَيهِ الشَّلِيلْ!

---

* الإنصاف: المسألة ١١٧.

(١) المتنخل. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨١. وقوله ((ويلمه)) للتعجب منه والدعاء له. والغبن: الضعف في الرأي. والخال: الخيلاء. والبخل: الشح.

(٢) مسعر الحرب: من يثيرها ويؤرثها. والشليل: الدرع.

والذي يدلّ، على أنّ «إنسان» مأخوذ من النّسيان، أنهم قالوا في تصغيره: أُنَيسِيانٌ. فردوا الياء في حال التصغير، لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغّراً، كثرة استعماله مكبراً. والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، فدل على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا، بأن قالوا: إنما قلنا: «إنّ وزنه: فِعْلانٌ»، لأن «إنسان» مأخوذ من الإنس[٢]، وسُمّي الإنس إنساً لظهورهم، كما سُمّي الجنّ جنّاً لاجتنانهم، أي: استتارهم. ويقال: آنَستُ الشيءَ، إذا أبصرتَه. قال الله تعالى: ﴿آنَسَ مِن جانِبِ الطُّورِ ناراً﴾[٣] أي: أبصَرَ. وكما أن الهمزة في «الإنس» أصلية، ولا ألف ونون فيه موجودتان، فكذلك الهمزة أصلية في «إنسان». ويجوز أن يكون سُمِّي الإنس إنساً، لأن هذا الجنس يُستأنس به، ويوجد فيه من الأُنسِ وعدمِ الاستيحاش ما لا يوجد في غيره، من سائر الحيوان. وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان. فلهذا قلنا: إن وزنه «فِعْلانٌ».

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ الأصل في إنسان: إنسِيانٌ، إلاّ أنهم لـمّا كثر في كلامهم حذفوا منه الياء، لكثرة الاستعمال كقولهم: أيْشٍ، في: أيّ شيءٍ، وعِمْ صبَاحاً، في: انعِمْ صبَاحاً، وويلُمِّهِ، في: ويلَ أُمِّهِ» قلنا: هذا باطل، لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل، كما يجوز أن تقول: أيُّ شيءٍ، وانعِمْ صبَاحاً، وويلَ أُمِّهِ، على الأصل. فلمّا لم يأت ذلك في شيء من كلامهم، في حالة اختيار ولا ضرورة، دلّ على بطلان ما ذهبتم إليه.

وأما قولهم: «إنهم قالوا، في تصغيره: أُنَيسِيانٌ» قلنا: إنما زيدت هذه الياء في «أُنيسِيان» على خلاف القياس، كما زيدت في قولهم «لُيَيلِيَةٌ» في تصغير: لَيلَة، و «عُشَيشِيَةٌ» في تصغير: عَشِيّة، وكقولهم، على خلاف القياس «مُغَيرِبانٌ» في تصغير: مَغْرِب، و «رُوَيجِلٌ» في تصغير: رَجُل، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس. فلا يكون فيه حجة. والله أعلم.

---

(٢) الأصل في الإنس أنه مصدر كما قال السجستاني. انظر اللسان (أنس).
(٣) الآية ٢٩ من سورة القصص.

CHAPTERS & CASES

from

"SPECIFICATIONS & EQUITY"

Abwāb wa-Masā'il

min al-Khaṣā'is wa-al-Inṣāf

Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah

هذه السلسلة الرشيقة حصيلة عدة عقود ، من المطالعة والدرس والتدريس والبحث والتحقيق ، في ميادين النحو والصرف والأدب القديم . ولقد توضعت في حلقات متآخية ، تقدم للناس خبرة شخصية ، وتجارب علمية وفنية ، لخدمة لغة القرآن الكريم ، وما يدور حولها من العلوم والآداب .

إنها ثمرة معاناة طويلة ، ونثار تمرس كبير ، وصدى لجهد مديد ، يتتبع الموضوعات الجانبية المعاصرة ، بالتنقيب والتحليل والتركيب ، للوصول إلى نتائج إيجابية قريبة من الصواب ، وتحل بعضاً من مشكلات الواقع اللغوي أو الأدبي . وقد يسر الله - عز وجل - لذلك كله أن ينتظم في سلك واحد ، كتيبات خفيفة لطيفة ، مع ما له من اختلاف وتباين ، وثقل في ظاهر الأمر .

ولسوف يرى القارئ لهذه السلسلة - إن شاء الله - معلومات متنوعة ، تتناول مسائل بعيدة عن التحقيق للتراث ، وعن التأليف في واسع البحوث المتخصصة ، وتعالج المشكلات والقضايا بأسلوب هادف جاد ، وتفكير موضوعي حصيف . وستكون أصداؤها رديفاً لما نشره المؤلف ، من مصادر تراثية محققة ، وبحوث علمية مصنفة ، للسير في خط واحد ، هو العمل العلمي الكريم .

DAR AL-FIKR
3520 Forbes Ave., #A259
Pittsburgh, PA 15213
U.S.A
Tel:(412)441-5226
Fax:(775)417-0836
e-mail: fikr@fikr.com
http://www.fikr.com/

ISBN 1-57547-918-4
9 781575 479187

SROUR ALWANI 2001